قال العلامة أحمد النجمي رحمه الله: هذا الرجل الذي جاء ونصح فَعَلَ خيراً، وأحسَنَ، فهل يُقال إنَّه أحدث فتنةً ؟!؛ كذلك أيضاً مَن ينبِّه الناس الآن ويُنبِّه طلاب العلم على مَن يريد بهم شرَّاً ... إنَّما هم ناصحون لإخوانهم...

هؤلاء الذين يقولون هذا القول: قولهم باطلٌ؛ وخاطئ، وهم أصحاب الفتنة؛ -الذين يريدون السكوت على الباطل حتَّى يستفحل الأمر ... ولا شكَّ **أنَّ الذي ينبِّه الناس على الشرِّ قبل وقوعه؛ هذا ناصحٌ لا داعية فتنة**، وإنَّ الذي يقول هذا الكلام: قد قلَبَ الحقيقة؛ **وإنَّما الحقيقة أنَّ الفتنة هي السكوت على مثل هذا العمل حتَّى يستفحل الأمر**

ا.هـ. المراد مِن "الفتاوى الجلية عن المناهج الدَّعوية" (ص:٣٨-٣٩) ط: دار الآثار -صنعاء.

إِظْهَارُ الأَدلَّة

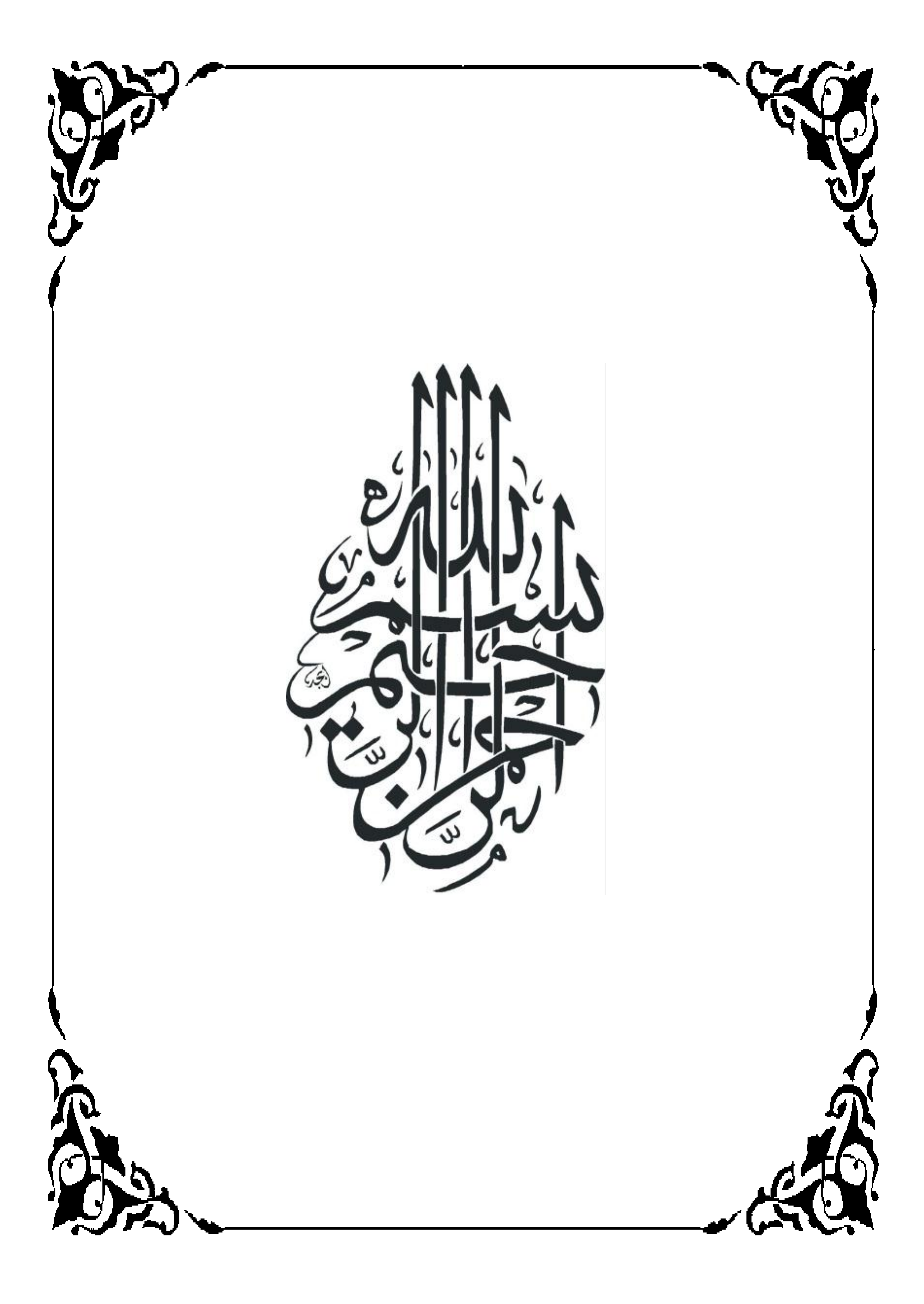
فِي وُجُوبِ إِنْكَارِ خَطَأِ الأَصَاغِرِ وَالأَكَابِر وَالأَجِلَّة

ويليه

السُّكُوتُ عَنِ الأَخْطَاء
مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ تَسَلُّطِ الأَعْدَاء

تأْلِيفُ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فُؤَادِ الزَّعِيمِ


بسم الله الرحمن الرحيم

(المُقَدِّمَةُ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقي إلا بالله ، ولا حول ولا قوة إلا به

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً، أمَّا بعدُ:

فهذه رسالةٌ مختصرةٌ تبيِّنُ موضوعاً مهمَّاً يحتاج إليه الجميع، وهو مِنَ المواضيع المنهجيَّة التي لا يُستغنى عنها، كتبتها على عُجالةٍ، واختصارٍ، لا شمولاً ولا استيعاب، وإنَّما هي كالإسعاف، وإلا فلو أراد باحثٌ أن يكتب في هذا الباب محاولاً الاستيعاب مع سرد أقوال الأئمة في كلِّ آيةٍ وحديثٍ لجاء في أجزاءٍ، وإنَّما قصدنا: إيصال المقصود للقارئين.

أيُّها القارئون:

إنَّ مِنَ المعلوم لدينا أنَّ الله جلَّ وعلا خلقنا لعبادته وحْدَه لا شريكَ له، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات:٥٦].

وإنَّ مِنَ العبادات العظيمة: إقامة شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي لا يقومُ بها إلا مَن هيَّأه الله لحملِ دينه، ورزقَه الجَلَدَ والصَّبر على ما يحصل له مِنَ الأذى والعداء.

* قال شيخنا العلامة يحيى الحجوري –حفظه الله-: لا يقومُ بتحمُّل عبئ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر إلا مَن هيَّئهم الله لحملِ دينِهِ، وإبلاغ رسالتِهِ، مِنَ الأنبياء والمرسلين، ومَن تأسَّى بهم مِن ذوي الغيرة والصَّبر والجَلَدِ على أذى الناس وعدائهم ا.هـ. مِن مقدمته لكتاب: "وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كلِّ قادرٍ" للشيخ سعيد دعاس (ص:٣).

قلتُ: ولا سيما في وقت حصول المُنْكَر، أو وقت ما يحتاج الناس إلى أن يُؤمرُوا به؛ فإنَّه يحصل فيه الامتحانُ أكثر، لأنَّ المُنْكِر يضع العلاج على الجرح، فلا بدَّ مِن قوَّةِ إيمانٍ، وصِدْقٍ، وإخلاصٍ، وصبرٍ، وجَلَدٍ، وتحمُّلٍ.

* قال الإمام الذهبي ﵀: الصَّدع بالحقِّ عظيمٌ، يحتاج إلى قوةٍ وإخلاصٍ، فالمُخلِص بِلا قوةٍ يعجز عن القيام به، والقويُّ بلا إخلاصٍ يُخذل، فمن قام بهما كاملاً؛ فهو صديق، ومن ضعف؛ فلا أقل من التألم والإنكار بالقلب، ليس وراء ذلك إيمان – فلا قوة إلا بالله ا.هـ. "سير أعلام النبلاء" (١١/ ٢٣٤).

قلتُ: وكثيراً ما يشتدُّ البلاء على المُنْكِرِ مِن ثلاث جهاتٍ:

الأولى: أنَّه مأمورٌ بإنْكار المنكر الذي يستطيع إنكارَه.

الثانية: مُعالجةُ موضع الجُرْح.

الثالثة: اعتياد النَّاس عليه.

أمَّا أنَّه مأمورٌ بإنْكارِه؛ فلأنَّه لا يجوز تأخيرُ البيان عنْ وقتِ الحاجة، باتِّفاق العلماء، نقله: الباقلاَّني وابن قدامة والمجد ابن تيمية والشنقيطي وغيرهم[١].

وقد قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**» رواه مسلم برقم (٤٩)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأمَّا أنَّه يُعالج موضع الجُرْح، وكذلِكَ اعتياد الناس عليه؛ فأذيةُ النَّاس تشتدُّ عليه، ولا سيما إذا كان الواقع في المُنْكَر أو الخطأ مَن له شأنٌ، ووجاهةٌ، وقوَّةٌ، وشهرةٌ، فيجب على المُنْكِرِ أن يوطِّن نفسَه على الابتلاء؛ فإنَّه ربَّما يقومُ عليه الصغيرُ والكبيرُ ممَّن هم أتباعٌ للعظماء، وسيتلقى أنواعاً مِنَ الأذى والافتراءات عليه في عرضه ودينِهِ، وسيجد مَن يتسمَّعون للكلام الباطل، فلا يكون ذلِكَ صادَّاً له عمَّا هو عليه مِنَ الصَّدع بالحقِّ، وأداء ما أوجَبَ الله تعالى عليه.

وليتذكَّرَ قولَ رسولِ الله ﷺ: «**لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ فِي حَقٍّ إِذَا رَآهُ، أَوْ شَهِدَهُ أَوْ سَمِعَهُ**». أخرجه أحمد برقم (١١٠١٧)، عن أبي سعيد

---

[١] انظر "التقريب والإرشاد" (٣/ ١٥٠) "روضة الناظر" لابن قدامة (٢/ ٧٥) "المسوَّدة" لآل تيمية (ص:١٦٣) "قواطع الأدلة" للسمعاني (٢/ ١٥٠).

الخدري ﷺ. وإسناده صحيح، وصحَّحه الشيخان الألباني والوادعي – رحمهما الله.

وقولَ عبادةَ بن الصَّامت ﷺ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا لاَ نَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لاَئِمٍ. رواه البخاري برقم (٧١٩٩) ومسلم برقم (١٧٠٩)، واللفظ له.

* قال العلامة الشيخ أحمد النجمي ﷺ: هذا وأمثالُه هو الذي حتَّمَ علينا أن نقولَ الحقَّ، وإن ترتَّب على قولِهِ غضَبُ بعضِ الأطراف ا.هـ. "الدُّرر النجمية في ردِّ بعض الشبهات العقدية والمنهجية" (ص:٢٣٢).

وأيضاً: بلا شكّ أنَّه سيجد مَن يُخاصِمُهُ ولربَّما يفجر عليه في الخصومة، وسيقول له بعض الناس: قد صار الناس أعداءً لَكَ، وصار بعض العظماء مع ما عندهم مِنَ القوَّة والشُّهرة أضداداً لَكَ، فليكن موقفه ما هو مضمون هذا الأثر، وهو:

عن أبي بكر بن خلاد ﷺ، قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان ﷺ: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركتَ حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ قال: قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحبّ إليَّ مِن أن يكون خصمي رسول الله ﷺ ا.هـ. أخرجه الخطيب في "الكفاية في علم الرواية" (ص:٤٤).

* قال الإمام السيوطي رحمه الله: وكذلك أقول: لأن يكون كل أهل العصر في هذه المسألة خصمائي أحبّ إليَّ من أن يخاصمني نبيٌّ واحدٌ، فضلاً عن جميع الأنبياء ا.هـ. "الحاوي للفتاوى" (١/ ٢٨٣).

وليتذكَّر أثرَ الإمام أبي إسماعيل الهروي رحمه الله حيث قال: عُرِضتُ على السَّيف خمسَ مرَّاتٍ لا يُقال لي: ارجع عن مذْهَبِكَ، ولكن يُقال لي: اسكُتْ عمَّن خالَفَك، فأقول: لا أسكت ا.هـ. نقلاً مِن "السير" للذهبي (١٨/ ٥٠٩).

* قال الإمام الذَّهبي رحمه الله: كان –يعني الهروي– سيفاً مسلولاً على المخالِفين، وجذعاً في أعيُنِ المتكلِّمين، وطوداً في السنَّةِ، لا يتزلزل، وقد امتُحِنَ مرَّاتٍ ا.هـ. "تذكرة الحفَّاظ" (٣/ ٢٤٩).

وليَعْلَم أنَّ هذا هو طريقُ الإمامةِ في الدِّين، كما قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [السجدة: ٢٤].

ونحنُ نخشى أن يُعاقبَنا الله جلَّ وعلا إن تقاعسنا عن إنكار الأخطاء لا سيما إذا صَدَرَتْ مِن الأكابر والأجلَّةِ خشيةَ الأذى وكلام النَّاس، ولقد تسرَّبَ فينا الضَّعف، وحصل الهَزَل، وفترة العزيمة عن القيام بهذا الأمر العظيم، لأسبابٍ عديدةٍ منها: تعظيمُ الأشخاص بما يؤدِّي إلى السكوت عن أخطائهم.

فإذا قام الناصح يُنْكِرُ عليهم شُنِّع عليه، واتُّهِمَ، ورُمي بالباطل، وصار الحال كما:

* قال ابن النَّحَّاس رحمه الله: إنكار المنكر زلَّة ... لا تُقال، ومزلَّة لا يثبت عليها أرجل الرجال، فمَن أنكرَ؛ قيل: ما أكثر فضوله، ومَن داهنَ؛ قيل: ما أحسَن العِشرة معقوله، فعمَّت الخطوب والعظائم؛ إذ لم تبْقَ مَن تأخذه في الله لومة لائمٍ، وعاد الإسلام غريباً كما بدأ، وصار العالِم الدَّال طريداً، والجاهل الدَّال حبيباً وديداً ا.هـ. "تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين" (ص:٦).

* وقال شيخنا يحيى الحجوري –حفظه الله-: وصار الصدَّاع بالحقِّ في رتبةِ الجَبَان أو أنزل ا.هـ. من مقدمته لرسالة "وجوب الأمر بالمعروف" للشيخ سعيد (ص:٤).

ومع هذا كُلِّه، فكما:

* قال شيخنا يحيى الحجوري –حفظه الله-: لن نُعْدَمَ بإذنِ الله عزَّ وجلَّ ممَّن يقومُ لله بالحُجَجِ الساطعة، والبراهين القاطعة؛ بها يظهر الحقّ، ويزهق الباطل ا.هـ. المرجع السابق.

فيجب علينا جميعاً؛ أن نعظِّمَ الحقَّ، وأن نحذو حذوه، ولا ننحرف عنه قيدَ أنملة، وليكن المنظار هو: موافقة الدَّليل الشَّرعي، لا الأشخاص؛ فإنَّ الحقَّ لا يُعرف بالرِّجال، وإنَّما الرِّجال يُعرفون بالحقِّ، والحيُّ لا تؤمَن عليه الفتنة، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه.

فأيُّ خطأ يصدرُ يجب إنكارُه، سواء صدر مِن رجلٍ عظيمٍ أو كبيرٍ أو صغيرٍ أو جليلٍ، مع معرفة قدر مَن أُنكر عليه واحترامه إن كان مِن أهلِ الخيرِ والسنَّة، وكلٌّ بحسَبِهِ.

فالإنكار شيءٌ، والأدب والاحترام شيءٌ آخر، كما سيأتي معنا إن شاء الله تعالى.

وإنَّنا في رسالتنا هذه تعمَّدنا كتابتَها لما شاهدتُّه مِنَ الفَهْمِ الخاطئ عند بعض الناس، لا أقول عوامهم، بل بعض طلبة العلم؛ مِن الإنكار على مَن يُنكر خطأ الأكابر والأجلَّة، فصار هذا المُنْكِر عند بعضهم سيء الأدب، متنمِّراً، معتدياً، ولربَّما حَصَل مِن وراء هذه النَّظرية الأذية والهجر والتَّحذير، ونحو ذلِكَ !!.

وهذه النَّظريَّة تأذن بشرٍّ عريضٍ على المسلمين عموماً، وعلى الصالحين خصوصاً، وبها تتقلَّب الحقائق، وتنتشر البدع والأهواء والمعاصي، ويضعف جانب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ويحصل الولاء والبراء الضَّيق، وتفترق الأمَّة، وتنزل عقوبة الله تعالى، ويتسلَّط الأعداء، نسأل الله السلامةَ والعافية.

فكتبتُ هذه الرسالةَ إبطالاً لهذه النَّظريَّة الخاطئة ليس إلا. تحت عنوان: (إظهارُ الأدِلَّة فِي إِنْكَارِ خَطأِ الأصاغِرِ والأَكَابِرِ والأَجِلَّة)، وألحقتها برسالةٍ مختصرة بعنوان: (السُّكوتُ عنِ الأَخطَاءِ مِن أعظَمِ أَسبَابِ تسلُّطِ الأعْدَاء).

وأعنِي بالأصاغر: صغار السِّنِّ والعلم والقَدْر، والأكابر: كبار السِّنِّ والعلمِ والقَدْر، فيدخل فيهم: العلماء وطلبة العلم، والرؤساء، والوجهاء، ونحوهم.

فليست الرسالة مخصوصة بالأكابر والأجلة في العلم فحسْب، وإن كان سياق أكثرها فيهم.

وأقول: إنَّ مِثلَ هذه الرسائل المنهجيَّة ينبغي أن نُعانَ عليها، وأن نُناصر، وهي في الحقيقةِ مِن أعظمِ الجهادِ في سبيل الله تعالى، فنحن نجاهد بها شتَّى الفِرَق والطوائف الضَّالة، ونُعالج فيها الشبهات والأهواء التي قد يتسرَّب بعضها في أوساط المبتدئين مِنَ الطلاب وغيرهم.

نُجاهد بها اليهود والنصارى والعلمانيين والرَّافضة والصوفية، وأهل البدع والأحزاب، ومع عجزنا وتقصيرنا وضعْفِنا فإنَّنا نحمدُ الله أنَّ ما مِن هذه الأصناف المذكورة إلا ونحن معها في جهادٍ على ما يسَّر الله مِنَ المنشورات والرسائل، مع استعمالنا للحكمة، ومراعاتنا للمصالح والمفاسد، فينبغي التعاون على البرِّ والتَّقوى، والتشجيع والنُّصرة.

والذي يهمُّنا إبلاغ الحجَّة، ومعرفة الناس لها، وهدايتهم إلى الصراط المستقيم، والمنهج القويم، وأمَّا هداية التَّوفيق فهي بيد الله جلَّ وعلا، ليس لنا مِنَ الأمر شيءٌ.

وليس في هذا فتنة، ولا فتح باب لتسلُّط الأعداء، ولا شيء مِن ذلِكَ، بل هذا القول هو الفِتنة، وهو الذي يفتح للأعداء التسلُّط على المسلمين وعلى أهل الخير والصلاح.

* قال العلامة أحمد النجمي رحمه الله: هذا الرجل الذي جاء ونصح فعل خيراً، وأحسَنَ، فهل يُقال إنَّه أحدث فتنةً ؟!؛ **كذلك أيضاً مَن ينبِّه الناس الآن ويُنبِّه طلاب العلم على مَن يريد بهم شرَّاً ... إنَّما هم ناصحون لإخوانِهم...** هؤلاء الذين يقولون هذا القول: **قولهم باطلٌ؛ وخاطئ، وهم أصحاب الفتنة؛ الذين يريدون السكوت على الباطل حتَّى يستفحل الأمر** ... ولا شكَّ أنَّ الذي ينبِّه الناس على الشرِّ قبل وقوعه؛ **هذا ناصحٌ لا داعية فتنة**، وإنَّ الذي يقول هذا الكلام: قد قلَبَ الحقيقة؛ **وإنَّما الحقيقة أنَّ الفتنة هي السكوت على مثل هذا العمل حتَّى يستفحل الأمر** ا.هـ. المراد مِن "الفتاوى الجلية عن المناهج الدَّعوية" (ص:٣٨-٣٩).

وليس هناك مانعٌ مِن المشورة النافعة، والنَّصيحة بصدقٍ وإخلاص، والتنبيه على الخطأ بأدبٍ واحترام؛ فإنَّنا لسنا معصومين، والخطأ واردٌ، ولا

ندَّعي العصمةَ، وإنَّني أناشد الله إخوانِي أهلَ السنة والجماعة -حفظهم اللهُ- أن ينصحوا لنا إن وجدوا خطأ، فإنَّ المؤمنَ مرآة أخيه المؤمن، ولا يؤمنُ أحدكم حتَّى يُحبَّ لأخيه ما يحبُّه لنفسه، والله في عون العبد ما كان العبدُ في عونِ أخيه.

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الرسالة الإسلام والمسلمين، وأن يرزقنا الصِّدق والإخلاص، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العليِّ العظيم.

وكتب

أبو عبد الرحمن معاذ بن أحمد بن فؤاد الزَّعيم

اليمن -إب- مكتبة مركز الإمام الوادعي -بقرية ماتر

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

إِظْهَارُ الأَدلَّة

فِي وُجُوبِ إِنْكَارِ خَطَأِ الأَصَاغِرِ وَالأَكَابِرِ وَالأَجِلَّة

(الحَثُّ عَلَى الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ)

إنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر مِن أعظَمِ شعائر هذا دِين الإسلام، ومِن أبرز مميِّزات هذه الأمة، وبه تقومُ الحياةُ، وتحيا البلاد، ويُنصرُ العباد بإذن الله تعالى، وقد حثَّ الشَّرع عليه، وأمر به، ورغَّب فيه، قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران:١٠٤]، وقال تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف:١٩٩]، وقال تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾ إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحجر:٩٤-٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾﴾ [الكهف:٢٩].

وعن طارق بن شهاب رحمه الله قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة: مروان، فقام إليه رجلٌ فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ**» رواه مسلم برقم (٤٩).

فقوله (مَن) مِنَ الصِّيَغِ الدَّالَةِ على العموم فيما دخلت عليه، وهي هنا دخلت على قوله (رأى)، فتشملُ عمومَ الحُكم في كلِّ راءٍ، ذكراً كان أو أنثى، جناً كانوا أو إنساً، كبيراً كان أو صغيراً بالغاً، عالماً كان أو جاهلاً.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لاَ يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**». رواه مسلم برقم (٥٠).

وعن النُّعمان بن بشير رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنْ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا؛ فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا**». رواه البخاري برقم (٢٤٩٣).

وعن أبي بكر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية، وتضعونها على غير مواضعها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن

ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة:١٠٥]، وإنا سمعنا النبيَّ ﷺ يقول: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ**». أخرجه أبو داود برقم (٤٣٣٨)، والترمذي برقم (٢١٦٨)، وهو حديثٌ صحيحٌ.

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ؛ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ**». أخرجه الترمذي برقم (٢١٦٩)، وهو حديثٌ صحيحٌ بطرقه وشواهده، عدا قوله: «**ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ**». وراجع تحقيق شيخنا الفاضل أبي عمرو الحجوري حفظه الله لـ"رياض الصالحين" (ص:١٥٨).

وعن زينب بنت جحش رضي الله عنها، أنَّ النبيَّ ﷺ استيقظ من نومه وهو يقول «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ**». قلتُ: يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «**نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخُبَثُ**». رواه البخاري برقم (٣٣٤٦) ومسلم برقم (٢٨٨٠).

* قال العلامة ابن النحاس رحمه الله: وغير ذلك مِنَ الأحاديث التي لم يخصّص فيها بعض الناس دونَ بعضٍ أدلّ دليلٍ على ذلِكَ، والله أعلم ا.هـ. "تنبيه الغافلين" (ص:٢٢).

-الإجماع على وجوب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر:

* قال الإمام ابن حزم رحمه الله: اتَّفقت الأمَّةُ كلُّها على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا خلافٍ مِن أحدٍ منهم ا.هـ. "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (٤/ ١٣٢).

* وقال العلامة الجصَّاص رحمه الله: أكَّد اللهُ تعالى فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواضع من كتابه، وبينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أخبار متواترة عنه فيه وأجمع السلف وفقهاء الأمصار على وجوبه ا.هـ. "أحكام القرآن" للجصَّاص (٤/ ١٥٤).

* وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: أجمع المسلمون على أنَّ تغيير المنكر واجبٌ على كلِّ مَن قدر عليه، وأنَّه إذا لم يلحقه بتغييره إلا اللَّوم الذي لا يتعدَّى إلى الأذى لا يجب أن يمنعه، فإن لم يقدر فبلسانه، فإن لم يقدر فبقلبه ليس عليه أكثر من ذلك، وإذا أنكر بقلبه فقد أدَّى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك ا.هـ. نقلاً من "الكنز الأكبر" (ص:١١٩) للدمشقي.

* وقال العلامة الجويني رحمه الله: والدليل عليه إجماع المسلمين بأنَّ غيرَ الولاة في الصدر الأول كانوا يأمرون الولاة وينهونهم مع تقرير المسلمين إيَّاهُم على ذلِكَ، وترك توبيخهم على التشاغل بذلك بغير ولاية ا.هـ. نقلاً من "تنبيه الغافلين" لابن النحاس (ص:٢١).

* وقال الإمام النووي رحمه الله: وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الكتاب والسنة وإجماع الأمَّة، وهي أيضاً من النصيحة التي هي من الدِّين ا.هـ. "شرح صحيح مسلم" (٢/ ٢٢).

* وقال العلامة ابن النحاس رحمه الله: ... وأنَّه واجبٌ –يعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر– على كلِّ مسلمٍ استطاع؛ سواء كان رجلاً، او امرأةً، او عبداً؛ كما عليه إجماع الأمَّة ا.هـ. "تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين" (ص:١٨).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فيجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب إظهار السنة والشريعة، والنهي عن البدعة والضلالة بحسب الإمكان، كما دلَّ على وجوب ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمَّة ا.هـ. "الاستقامة" (١/ ٤١).

-الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر مِنْ أعظمِ أصولِ الدِّين:

* قال العلامة ابن العربي رحمه الله: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلٌ في الدِّين، وعمدةٌ مِن عمد المسلمين، وهو فرضٌ على جميع الناس مثنى وفرادى بشرط القدرة عليه ا.هـ. "عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي" (٢/ ١٢).

* وقال الإمام الشوكاني رحمه الله: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجوبه ثابت بالكتاب والسنة، وهو مِن أعظم واجبات الشريعة المطهرة، **وأصل عظيم**

من أصولها، وركن مشيد من أركانها، وبه يكمل نظامها ويرتفع سنامها ا.هـ. "فتح القدير" (١/ ٤٢٣).

* وقال العلامة ابن الجعدي ﵀: اعلم أنَّ الأمرَ بالمعروف والنَّهي عن المنكر **أصلُ الدِّين**؛ لأنَّه شغل الأنبياء، وقد خلفهم خلفاؤهم، ولولاهُ شاع العلم وبطل العلم ا.هـ. نقلاً مِن "الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" للصالحي الدمشقي (ص:١٩١).

-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فائدة الرسالة وخلافة النبوة:

* قال الإمام القرطبي ﵀: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كانا واجبين في الأمم المتقدِّمة، وهو فائدة الرسالة وخلافة النبوة ا.هـ. "الجامع لأحكام القرآن" (٤/ ٢٧).

-أهميَّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم: فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله وينه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله؛ ويُؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله ويُنه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله؛ وإلا فلا بد أن يأمر وينهى. ويُؤمر ويُنهى: إمَّا بما يضاد ذلك؛ وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزل الله بالباطل الذي لم ينزله

الله. وإذا اتُّخِذَ ذلك ديناً كان ديناً مبتدعاً ا.هـ. "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص:٧٢).

* وقال رحمه الله: الاهتداء إنما يتمُّ بأداء الواجب، فإذا قام المسلم بما يجب عليه مِنَ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره مِنَ الواجب لم يضرّه ضلال الضلال ا.هـ. "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص:٣٩).

* وقال العلامة أبو السعود رحمه الله: ولا يتوهمنَّ فيه رخصة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من استطاعهما، كيف لا؛ ومن جملة الاهتداء أن ينكر على المنكر حسبما تفي له الطاقة ا.هـ. "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" (٢/ ٥٩٢).

* وقال الإمام الشوكاني رحمه الله: أمَّا إذا كان هذان الركنان العظيمان -يعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- غيرَ قائمين، أو كان قائمين قياماً صُوْرِيّاً لا حقيقيّاً فيالَكَ مِن بدعٍ تظهرُ، ومِن منكراتٍ تُسْتَعلَن، ومِن معروفاتٍ تُسْتَخفى، ومِن جولاتٍ للعصاةِ وأهل البدع تقوى وترتفع، ومِن ظلماتٍ بعضُها فوقَ بعضٍ تظهرُ في الناس، ومِن هَرْجٍ ومَرْجٍ في العباد يبرز للعيان، وتقرُّ به عينُ الشيطان؛ وعند ذلك يكون المؤمن كالشاة العائرة، والعاصي كالذئب المفترس، وهذا بلا شكٍّ ولا ريبٍ هو المُحيي رسومَ الدِّين، وذهاب نور الهُدى، وانطماس معالِمِ الحقِّ.

وعلى تقدير وجود أفراد مِنَ العباد يقومون بفرائض الله، ويَدَعونَ مناهيه، ولا يقدرون على أمرٍ بمعروفٍ، ولا نهيٍ عن منكرٍ؛ فما أقلّ النفع بهم، وأحقر الفائدة العائدة على الدِّين منهم؛ فإنَّهم وإن كانوا ناجين بأعمالهم، فائزين بتمسُّكهم بِعُرْوَةِ الحقِّ الوثقى، لكنهم في زمان غربةِ الدِّين، وانطماس معالمِهِ، وظهور المنكر، وذهاب المعروف بين أهل السواد الأعظم، وفيما يتظاهر به الناسُ؛ وحينئذٍ يصير المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، ويعود الدِّين غريباً كما بدأ ا.هـ. "الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني" (١١/ ٥٥٧٧-٥٥٧٨).

* وقال العلامة الشيخ أحمد النجمي رحمه الله: إنَّ الأمرَ بالمعروف والنَّهي عنِ المنكر واجبٌ حتميٌّ على الأمَّةِ جمْعَاء، لا يجوز لأحدٍ تركُ ما يقدر عليه مِنْه، وإن ترك شيئاً يقدر عليه، ناله مِن جرَّاء ذلِكَ مِنَ الإثمِ ما نالَه لا محالَة ا.هـ. "الدُّرر النجمية في ردِّ بعض الشبهات العقدية والمنهجية" (ص:٣١).

* وقال العلامة صالح الفوزان –حفظه الله-: لا صلاح للبشرية إلا بقيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنَّ طبيعة الاجتماع البشري أنَّ الإنسان لا يعيش وحده، وحتَّى لو عاش وحده فإنَّه يجب عليه أن يأمر نفسه بالمعروف، وينهاها عن المنكر، ولكن المجتمعات البشرية يتأكَّد ذلك ويتعاظم وجوبه؛ لأنَّ من طبيعة البشر –إلا من رحم الله- العدوان والظلم بحكم النفوس الأمارة بالسوء، وبحكم وجود شياطين الإنس والجنّ الذين يزينون للناس القبائح،

ويثبطونهم عن الطاعات، وبحكم وجود المغريات مِنَ الشهوات المحرَّمة في كلِّ وقتٍ بحسبه، فإنَّ المجتمعات البشرية توجد فيها المغريات للوقوع في المحرمات من النساء والمآكل والمشارب والمكاسب، فهناك مغريات فاتنة تغري كثيراً من الناس لمقارفة المُنكر وتثبيط كثيراً مِنَ الناس عن أداء الواجبات والمستحبات.

وبحكم أنَّ هذا مِن لازم البشر اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن شرع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى يستقيم شأن الأمة، وحتَّى تقاوم هذه الأمراض ...

فأمراض الشهوات والشبهات تصيب القلوب حتى تمرض أو حتى تموت؛ إذاً لا بدَّ مِن مقاومة هذه الأمراض؛ وذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ...

إذاً؛ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو صمام الأمان لهذه الأمَّةِ، متى تحقَّق ووجد فإنَّ هذا علامةً على نجاتها وسلامتها، ومتى عدم هذا الجانب – ولا حول ولا قوة إلا بالله– أو ضعف؛ فإنَّ هذا علامة على هلاك الأمَّة ا.هـ. "محاضرات في العقيدة والدَّعوة" (٢/ ٣٠٣-٣٠٤).

-مِن فضائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

مِن أعظم أسباب خيرية هذه الأمة على غيرها مِنَ الأمم: قيامُها بهذه الشعيرة المباركة، كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١١٠].

وهو مقام خلافةٍ عن الله، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [النحل:٩١]، ومقام خلافةٍ عن نبيِّه ﷺ، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ [الأعراف:١٥٧]. ومقام خلافةٍ عن كتابه، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾ [المائدة:١٥-١٦].

وهو مِن أحسن الوظائف التي يقومُ بها المؤمن، ومِن أبرز صفات الصالحين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ

إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [فصلت:٣٣]، وقال تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [آل عمران:١١٣-١١٤].

وسببٌ للنصر والتمكين والظَّفر في الدنيا، قال تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج:٤٠-٤١].

وسببٌ للنجاة مِن عذاب الله في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الأعراف:١٦٥].

فلا خير إلا بالقيام بهذه الشعيرة المباركة، قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَـٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ [النساء:١١٤].

ونستفيد مِن هذه الآيات المباركات عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكلِّ أحدٍ على كلِّ أحدٍ.

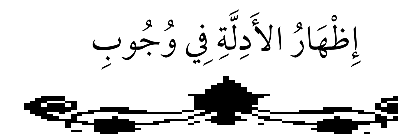
(بَيَانُ عَدَمِ عِصْمَةِ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ غَيرِ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)

* قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله: واتَّفقوا كلُّهم على أنه ليس أحدٌ معصوماً في كلِّ ما يأمر به وينهى عنه؛ إلا رسول الله ﷺ، ولهذا قال غير واحد من الأئمة: كلُّ أحدٍ من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٢١٠-٢١١).

* وقال رحمه الله: وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدِّين: لا يعتقدون عصمة أحدٍ من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم؛ بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالى يغفر لهم بالتوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب ...

فأما الصديقون، والشهداء؛ والصالحون: فليسوا بمعصومين. وهذا في الذنوب المحققة. وأما ما اجتهدوا فيه: فتارة يصيبون، وتارة يخطئون ... ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٣٥/ ٦٩).

* * * * *



(الإِنْكَارُ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ لاَ يُنَافِي التَّأَدُّبَ وَالإِجْلاَلَ)

كثيرٌ مِنَ الناس يظنُّ أنَّ الإنكارَ على الأكابِرِ والأجلَّة يُنافِي التأدُّب والإِجلال !، ويعدُّه طعناً وشيناً فيهم، وهذا الظَّنُّ مِنهم خاطئٌ، ومخالِفٌ لأدلَّةِ القرآن والسنَّة، ومخالفٌ لأقوالِ السلف والأئمة، فالإنكارُ شيءٌ، والتأدب والإجلال شيءٌ آخر.

وقد ينتج هذا الظنُّ بسببِ أمورٍ، منها:

-الجهل. -الغلو. -التقليد. -العصبية. -الهوى. وغيرها.

وقد يحصل ممَّن هذا حالُهُ البغي والاعتداء والغيبة والنميمة والسَّعي بالفتنة على المُنْكِرِ، والتَّحذير مِنه، وهجره، كلُّ ذلِكَ لأنَّه أنكر ما رآه مِنَ الأخطاء الصادرة مِنْ بعض الأكابر والأجلَّة، وهذا خطيرٌ عليهم، نسأل الله السلامة.

وإن شاء الله سنذكر ما يسَّر الله مِن أدلة القرآن والسنة على هذا الباب، بعد أن نذكر هنا بعضَ النصوص عن الأئمة الدَّالةِ عليه.

* قال الإمام ابن القيم ﷺ: والفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقوال العلماء وإلغائها:

أنَّ تجريد المتابعة أن لا تُقدِّم على ما جاء به قولَ أحد ولا رأيه كائناً من كان، بل تنظر في صحة الحديث أولاً، فإذا صح لك نظرت في معناه ثانياً، فإذا تبيَّن لك لم تعدل عنه ولو خالفك من بين المشرق المغرب، ومعاذ الله أن تتفق الأمة

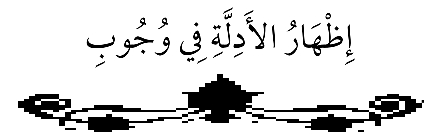
على مخالفة ما جاء به نبيها بل لا بد أن يكون في الأمة من قال به، ولو لم تعلمه فلا تجعل جهلك بالقائل به حجَّة على الله ورسوله، بل اذهب إلى النَّص ولا تضعف، واعلم أنه قد قال به قائل قطعاً.

ولكن لم يصل إليك هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدِّين وضبطه فهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة.

ولكن لا يوجب هذا إهدار النصوص وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة إنه أعلم بها منك، فإن كان كذلك فمن ذهب إلى النص أعلم به منك فهلاَّ وافقته إن كنت صادقاً.

فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها وخالف منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم، بل اقتدى بهم؛ فإنهم كلّهم أمروا بذلك، فمتَّبعهم حقاً من امتثل ما أوصوا به لا من خالفهم، فخلافهم في القول الذي جاء النص بخلافه أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم ا.هـ. "الروح" (ص:٣٩٠-٣٩١).

* وقال الحافظ ابن رجبٍ رحمه الله: ردُّ المقالات الضعيفة وتبيين الحق في خلافها بالأدلَّة الشرعية **ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء، بل مما يحبونه، ويمدحون فاعله ويثنون عليه.**



فلا يكون داخلاً في الغيبة بالكلية، **فلو فرض أنَّ أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحقِّ فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة**، بل الواجب على المسلم أن يحبَّ ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواءٌ كان ذلك في موافقته أو مخالفته.

وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم وذلك هو الدين كما أخبر به النبي ﷺ ا.هـ. "الفرق بين النصيحة والتعيير" (ص:٣٥-٣٦).

* وقال رحمه الله: إن كان مقصوده في ذلك مجرَّد تبيين الحق ولئلاَّ يغتر الناس بقالات من أخطأ في مقالاته فلا ريب أنَّه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بين الخطأ صغيراً أو كبيراً، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأُنكرت عليه من العلماء ... -ثمَّ ذكر بعض الأمثلة إلى أن قال-: **ولم يعد أحد منهم مخالفيه في هذه المسائل ونحوها طعناً في هؤلاء الأئمة ولا عيباً لهم**، وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها مثل كتب الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادعوا هذه

المقالات ما كان بمثابتها شيءٌ كثيرٌ، ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطال الأمر جداً ا.هـ. "الفرق بين النصيحة والتعيير" (ص:٣٧-٣٨).

* وقال رحمه الله: فإذا تعارضَ أمرُ الرسولِ ﷺ وأمرُ غيره فأمر رسولِ الله ﷺ أولى أن يُقدَّم ويُتَّبع، **ولا يمنع مِن ذلِكَ تعظيم مَن خالَفَ أمره وإن كان مغفوراً له، بل ذلِكَ المخالف المغفور له لا يكره أن يُخالَف أمرُه إذا ظهرَ أمرُ رسولِ الله ﷺ بخلافِهِ** ا.هـ. المراد. نقلاً مِن "الجوهر الفريد في نهي الأئمة عن التقليد" لفوزي (ص:٢٦).

* * * * *

(مِنْ أَدِلَّةِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى إِنْكَارِ خَطأِ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ)

*** عِتَابُ اللهِ تَعَالَى نَبِيَّه ﷺ :**

هناك آياتٌ عديدةٌ فيها معاتباتٌ وتنبيهاتٌ مِنَ الله جلَّ وعلا لأفضل الخَلْقِ وأخشاهم وأتقاهم لله وأرفعهم درجةً ومنزلةً نبيِّه المعصومِ محمدٍ ﷺ، نستفيدُ مِنْها أنَّ الخطأ يُرد ويُنكر ولا يُقرّ ولو صدر ممَّن صَدَرَ [(١)].

قال تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [آل عمران:١٢٨].

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنَّه سمع رسولَ الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الآخرة من الفجر، يقول: «**اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلاَنَاً وَفُلاَنَاً وَفُلاَنَاً**»، بعد ما يقول: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ**». فأنزل الله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ . رواه البخاري برقم (٤٠٩٦).

---

(١) فلا نعني مِن إيرادِنا لهذا الباب سوى الاستدلال على ما ذُكِرَ، ولا يتبادر للذهنِ مشروعية الردّ على رسولِ الله ﷺ فإنَّ هذا فهم قبيحٌ سيءٌ حرامٌ لا يجوز، ونعوذ بالله مِنْه.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنعام:٥٢].

عن سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه: قال كنا مع النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ستَّة نفرٍ، فقال المشركون للنبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم: اطرد هؤلاء لا يجترئون علينا. قال: وكنتُ أنا وابن مسعود ورجل من هذيل وبلال ورجلان لست أسميهما، فوقع في نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما شاء الله أن يقع، فحدَّث نفسه، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ﴾. رواه مسلم برقم (٢٤١٣).

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾ فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنفال:٦٧].

عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: استشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأسارى أبا بكرٍ، فقال: قومك وعشيرتك فخلّ سبيلهم. فاستشار عمر فقال: اقتلهم. قال: ففداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ﴾ قال: فلقي

النبيُّ ﷺ عمرَ، قال: «**كَادَ أَنْ يُصِيبَنَا فِي خِلَافِكَ بَلَاءٌ**». أخرجه الحاكم في "المستدرك" برقم (٣٢٧٠)، بإسنادٍ صحيحٍ. وصحَّحه الإمام الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند من أسباب النزول".

ورواه الإمام مسلم برقم (١٧٦٣)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بأطول ممَّا هنا.

وقال تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾ لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [التوبة:٤٣-٤٥].

* قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله: وهذا عتابٌ مِنَ الله تعالى ذكره، عاتب به نبيه ﷺ في إذنه لمن أذن له في التخلُّف عنه حين شخص إلى تبوك لغزو الرُّوم من المنافقين. "جامع البيان".

* وقال الإمام الشوكاني ﷺ: الاستفهام في: عفا الله عنك لم أذنت لهم للإنكار من الله تعالى على رسوله ﷺ حيث وقع منه الإذن لمن استأذنه في القعود، قبل أن يتبيَّن من هو صادق منهم في عذره الذي أبداه، ومن هو كاذب فيه.

وفي ذكر العفو عنه ﷺ ما يدل على أنَّ هذا الإذن الصادر منه كان خلاف الأولى، وفي هذا عتاب لطيفٌ من الله سبحانه. وقيل: إن هذا عتاب له ﷺ في إذنه للمنافقين بالخروج معه، لا في إذنه لهم بالقعود عن الخروج. والأول أولى ا.هـ. "فتح القدير".

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [التوبة:٨٤].

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ عبد الله بن أُبَي لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله؛ أعطني قميصك أكفنه فيه وصلِّ عليه، واستغفر له، فأعطاه النبي ﷺ قميصه، فقال: «**آذِنِّي أُصَلِّي عَلَيهِ**»، فآذنه، فلمَّا أراد أن يصلي عليه جذبه عمر رضي الله عنه فقال: أليس الله نهاك أن تصلي على المنافقين ؟!، فقال: «**أَنَا بَينَ خِيرَتَينِ**». قال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة:٨٠]، فصلَّى عليه، فنزلت: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾. رواه البخاري برقم (١٢٦٩) واللفظ له، ومسلم برقم (٢٤٠٠).

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة:١١٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦].

عن المسيب بن حزن رضي الله عنه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال: «**أَيْ عَمِّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ** فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبد المطلب ؟!، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرضها عليه ويعيدانه بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول لا إله إلا الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**وَاللهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ**»، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾، وأنزل الله في أبي طالب فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾. رواه البخاري برقم (٤٧٧٢) ومسلم برقم (٢٤).

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾ ﴾ [الأحزاب:٣٧].

عن أنس رضي الله عنه قال: جاء زيد بن حارثة يشكو فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: اتَّقِ الله، وأمسِك عليك زوجك، قال أنس: لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كاتماً شيئاً لكتم هذه، قال: فكانت زينب تفخر على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله تعالى من فوق سبع سموات، وعن ثابت: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ نزلت في شأن زينب وزيد بن حارثة. رواه البخاري برقم (٧٤٢٠).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١﴾ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ ۚ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٣﴾ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ

فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [التحريم:١-٤].

عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً، فتواصيت أنا وحفصة أَنْ أَيَّتُنا دخل عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلتقل: إنِّي أجد منك ريح مغافير، أكلت مغافير، فدخل على إحداهما، فقالت له ذلك، فقال: «**لَا، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ**»، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ إلى ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ لعائشة وحفصة، ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ﴾ لقوله: «**بَلْ شَرِبتُ عَسَلاً**». رواه البخاري برقم (٥٢٦٧) ومسلم برقم (١٤٧٤).

وقال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾﴾ [عبس:١-١١] الآيات.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه فِي قوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾﴾ : جاء ابن أم مكتوم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يكلِّم أُبيِّ بن خلف، فأعرض عنه، فأنزل الله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾﴾، قال: فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك يكرمه. أخرجه أبو يعلى في "مسنده"

برقم (٣١٢٣)، مِن طريق عبد الرزاق، وغيره. وهو حديثٌ صحيحٌ. ذكره الإمام الوادعي في "الصحيح المسند مِن أسباب النزول".

وجاء عن عائشة رضي الله عنها بسياقٍ أطول، وفي إسناده ضعفٌ، إلا أنَّه صحيحٌ بشواهده.

* عِتَابُ اللهِ تَعَالَى عَلَى أَفْضَلِ الخَلْقِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّنَا صلى الله عليه وآله وسلم :

عاتب الله تعالى على بعضِ مَن -هم أفضل الخلْق مِن هذه الأمَّة بعد نبيِّنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهم الصحابةُ الأجلاَّء الكُرماء الذين اصطفاهم الله تعالى لنبيِّه صلى الله عليه وآله وسلم، وجعلهم خيرَ أمَّةٍ أُخرجت للناس، ورضي عنهم، وبشَّرهم بالجنَّة رضي الله عنهم، وأمر باتِّباع سنَّتهم، والاهتداء بهديهم، وجعل مخالفتهم مشاقَّة له ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأعدَّ لمن يشقّ غير طريقهم وسبيلهم جهنم وساءت مصيراً- في آياتٍ عديدةٍ، نذكر مِنها ما يسَّر الله تعالى.

قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء:٦٥].

عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرِّح الماء

يمرُّ، فأبى عليه، فاختصما عند النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ للزبير: «**أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلْ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ**»، فغضب الأنصاري فقال: أن كان ابن عمتك !، فتلوَّن وجه رسول الله ﷺ ثم قال: «**أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلْ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ**»، فقال الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾. رواه البخاري برقم (٢٣٥٩) (٢٣٦٠) ومسلم برقم (٢٣٥٧).

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾ [النساء:٨٣].

هذه الآيةُ نزلت لَمَّا اعتزل النبيُّ ﷺ نساءه، وأشاع النَّاسُ أنّ النبيَّ ﷺ طلَّق أزواجه، الحديث في صحيح مسلم برقم (١٤٧٩)، عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [النحل:١٢٦].

عن أُبَي بن كعب رضي الله عنه، قال: لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعةٌ وستون رجلاً، ومن المهاجرين ستةٌ، منهم حمزة، فمَثَّلوا بهم، فقالت الأنصار:

لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لنربينَّ عليهم، قال: فلما كان يوم فتح مكة، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ ١٢٦﴾، فقال رجل: لا قريش بعد اليوم، فقال رسول الله ﷺ: «**كُفُّوا عَنِ القَوْمِ إِلَّا أَرْبَعَةً**». رواه الترمذي برقم (٣١٢٩)، وذكره الإمام الوادعي في "الصحيح المسند مِن أسباب النزول".

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٤ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ١٥ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَـٰذَا سُبْحَـٰنَكَ هَـٰذَا بُهْتَـٰنٌ عَظِيمٌ ١٦ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ١٧ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١٨﴾ [النور:١٤-١٨].

في هذه الآيات عاتب الله تعالى بعضِ الصحابةِ رضي الله عنهم على انسياقهم وراء إشاعات المنافقين في اتِّهامهم لأمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما هي مِنه بريئةٌ. بعد أن أشار إلى عبد الله بن أُبي الذي تولَّى كبره، ووعده بالعذاب الأليم.

والقصة بطولها تُراجَع مِن: صحيح البخاري برقم (٢٦٦١) ومسلم برقم (٢٧٧٠).

وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُوا۟ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُوا۟ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾ ﴾[الأحزاب:٥٣].

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: لَمَّا تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب بنت جحش دعا القوم، فطعموا، ثم جلسوا يتحدثون، وإذا هو كأنَّه يتهيأ للقيام، فلم يقوموا، فلما رأى ذلك قام، فلما قام؛ قام من قام ،وقعد ثلاثة نفرٍ، فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدخل، فإذا القوم جلوس، ثم إنَّهم قاموا فانطلقتُ فجئتُ فأخبرت النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم أنهم قد انطلقوا، فجاء حتى دخل، فذهبتُ أدخل فألقى الحجاب بيني وبينه، فأنزل الله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ ﴾ الآية. رواه البخاري برقم (٦٢٧١) واللفظ له، ومسلم برقم (١٤٢٨).

وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ

بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [الحجرات:١-٢].

عن ابن أبي مليكة رحمه الله أنَّ عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أخبرهمُ أنَّه قدم ركب من بني تميم على النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، فقال أبو بكرٍ: أمِّر القعقاع بن معبد بن زرارة، قال عمر: بل أمِّر الأقرع بن حابس، قال أبو بكر: ما أردتَّ إلا خلافي، قال عمر: ما أردتُّ خلافك، فتماريا حتَّى ارتفعت أصواتهما، فنزل في ذلك: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ حتى انقضت. رواه البخاري برقم (٤٣٦٧).

وعن ابن أبي مليكة رحمه الله قال: كاد الخيران أن يهلكا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما؛ رفعا أصواتهما عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم عليه ركب بني تميم، فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع، وأشار الآخر برجل آخر، ... فقال أبو بكر لعمر: ما أردتَّ إلا خلافي، قال: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما في ذلك، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ الآية. قال ابن الزبير: فما كان عمر يُسمِعُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد هذه الآية حتى يستفهمه، ولم يذكر ذلك عن أبيه -يعني أبا بكر-. رواه البخاري برقم (٤٨٤٥).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾﴾ [الممتحنة:١].

عن ابن عباس رضي الله عنهما في هاتين الآيتين قال: نَزَلَ في مكاتبة حاطب بن أبي بلتعة ومَن معه إلى كفار قريش يحذرونَهُم. أخرجه الحاكم (٢/ ٤٨٥). وصحَّحه الإمام الوادعي رحمه الله.

قلتُ: وقصة حاطب بن بلتعة في الصحيحين، ونصُّها:

عن عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا والزبير والمقداد، فقال: «**انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ فَخُذُوهُ مِنْهَا**»، فذهبنا تعادى بنا خيلنا حتى أتينا الروضة، فإذا نحن بالظعينة، فقلنا: أخرجي الكتاب، فقالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها، فأتينا به النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم فإذا فيه: مِن حاطب بن أبي بلتعة إلى أناسٍ من المشركين ممن بمكة يخبرهم ببعض أمرِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**مَا هَذَا يَا حَاطِبُ ؟**» قال: لا تَعْجل عليَّ يا رسول الله؛ إنِّي

كنتُ امرأً من قريش، ولم أكن من أنفسهم، وكان من معك من المهاجرين لهم قراباتٌ يحمون بها أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببتُ إذ فاتني من النسب فيهم أن أصطنع إليهم يداً يحمون قرابتي، وما فعلتُ ذلك كفراً ولا ارتداداً، عن ديني، فقال النبي ﷺ: «**إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ**»، فقال عمر: دعني يا رسول الله فأضرب عنقه، فقال: «**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**». رواه البخاري برقم (٤٨٩٠) ومسلم برقم (٢٤٩٤).

وفيهما التنصيص على نزول هذه الآيات، وقد بيَّن الإمام الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند مِن أسباب النزول" أنَّ النزول معضل عن سفيان رحمه الله.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ۚ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿١١﴾﴾ [الجمعة:١١].

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: قال بينما نحن نصلي مع النبيِّ ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طعاماً، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبيِّ ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً، فنزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ۚ﴾. رواه البخاري برقم (٩٣٦) ومسلم برقم (٨٦٣).

*** إِنْكَارُ الأَنْبِيَاءِ عليهم الصلاة والسلام عَلَى رُؤسَاءِ الأَقْوَامِ وزُعَمَائِهِم:**

هذا كثيرٌ جِدَّاً في القرآن الكريم والسنة النبويَّة؛ ففرعون وقارون وجالوت وآزر وأبو لهب وأبو جهل وعبد الله بن أُبَي، وقوم هود وصالح ولوط وشعيب، كلُّ هؤلاء وغيرهم أنكر عليهم أنبياؤهم.

فالقرآن الكريم والسنةُ النبوية مليءٌ بالإنكار على الأكابر.

*** إِنْكَارُ نَبِيِّ اللهِ الخَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ عَلَى آبِيهِ آزَرَ:**

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنعام: ٧٤].

❋ قال العلامة ابن حيان رحمه الله: فيه دليلٌ على الإنكار على من أُمِرَ الإنسانُ بإكرامه إذا لم يكن على طريقة مستقيمة ا.هـ. "البحر المحيط" (٤/ ٥٦٢).

قلتُ: آزر كان كبيراً، وله شأنٌ، فهو كبير مِن جهةِ أنَّه أبٌ، ومِن جهة الوجاهة والشأن عند الناس.

*** إِنْكَارُ نَبِيِّنَا ﷺ عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم:**

إنكاراتُ نبيِّنا ﷺ على بعض الصحابةِ كثيرةٌ، ومتنوِّعةُ الأساليب، وتقدَّم بعضُها، ومنها أيضاً:

عن عائذ بن عمرو رضي الله عنه : أنَّ أبا سفيان أتى على سلمان وصهيب وبلال في نفرٍ، فقالوا: والله ما أخذت سيوف الله من عنق عدو الله مأخذها، قال: فقال أبو بكر رضي الله عنه : أتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم ؟ فأتى النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره، فقال: «**يَا أَبَا بَكْرٍ لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ لَئِنْ كُنْتَ أَغْضَبْتَهُمْ لَقَدْ أَغْضَبْتَ رَبَّكَ**». فأتاهم أبو بكر فقال: يا إخوتاه؛ أغضبتكم ؟ قالوا: لا، يغفر الله لك يا أخي. رواه مسلم برقم (٢٥٠٤).

قلتُ: الله أكبر؛ هذا أبو بكرٍ أفضل هذه الأمَّة بعد نبيِّها صلى الله عليه وآله وسلم، الذي مدحه الله في القرآن وأثنى عليه خيراً، وذكر مساندته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغار، وله من الفضائل ما ليست لأحدٍ مِنَ الصحابة رضي الله عنهم ، ومع ذلِكَ قال له رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قال، فتوجَّه هذا الصدِّيق رضي الله عنه إلى أولئك متواضعاً، وبادر بالاعتذار، رضي الله عنه وأرضاه.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركْبٍ، وعمر يحلف بأبيه، فناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أَلاَ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**». رواه البخاري برقم (٦١٠٨) ومسلم برقم (١٦٤٦).

وعن عمر بن الخطاب ﵁ قال: لا وأَبِي، فقال رسول الله ﷺ: «**مَهْ، إِنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ دُونَ اللهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ**». أخرجه أحمد في "المسند" برقم (٣٢٩)، وإسناده صحيحٌ.

وعن قتيلة امرأة من جهينة ﵂ أنَّ يهوديًا أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنَّكم تنددون، وإنَّكم تشركون؛ تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون والكعبة، فأمرهم النبيُّ ﷺ إذا أرادوا أنَّ يحلفوا أن يقولوا وربِّ الكعبة، ويقولون ما شاء الله ثم شئت. أخرجه النسائي برقم (٣٧٧٣)، وإسناده صحيح، وهو في "الصحيح المسند" للوادعي ﵀.

قلتُ: هذا رجلٌ يهوديٌّ يخبر النبيَّ ﷺ بهذا الخطأ، فلم يردّه النبيُّ ﷺ بحجَّةِ أنَّه ليس بمؤمنٍ، بل قَبِلَ الحقَّ، وأنكر على أصحابِهِ الذين هم أفضل خلق الله مِن هذه الأمة بعد نبيِّنا ﷺ.

وعن أبي ذرٍ ﵁ قال: كان بيني وبين رجلٍ كلامٌ، وكانت أمه أعجمية، فنلت منها، فذكرني إلى النبيِّ ﷺ فقال لي: «**أَسَابَبْتَ فُلَانًا؟**» قلتُ: نعم، قال: «**أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ ؟**» قلتُ: نعم، قال: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**»، قلتُ: على حين ساعتي هذه مِنْ كِبَرِ السِّنِّ؟ قال: «**نَعَمْ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جَعَلَ اللهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا**

يُكَلِّفُهُ مِنْ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ». رواه البخاري برقم (٦٠٥٠) واللفظ له، ومسلم برقم (١٦٦١).

وعن عائشة زوج النبيِّ ﷺ: أنَّ قريشًا أهمَّهم شأنُ المرأة المخزومية التي سرقت في عهد النبي ﷺ في غزوة الفتح، فقالوا: مَن يكلِّم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومَن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حبّ رسول الله ﷺ!، فأتى بها رسول الله ﷺ فكلَّمه فيها أسامة بن زيد، فتلوَّن وجهُ رسول الله ﷺ فقال: «**أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**»، فقال له أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاختطب، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «**أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**»، ثمَّ أمر بتلك المرأة الَّتِي سرقت فقُطِعت يدها. رواه البخاري برقم (٣٤٧٥) ومسلم برقم (١٦٨٨)، واللفظ له.

قلتُ: الله أكبر، الحِبُّ بن الحِبِّ رضي الله عنهما يخطئ فينكر عليه النبيُّ ﷺ بغلظةٍ، ويقوم خطيباً بين الناس ناهياً عن هذا الفعل الذي صدر مِن أولئك ومِن أسامة بن زيد رضي الله عنهما؛ فما بالُك بغيره ممَّن ليس بصحابي ؟!. هذا غايةٌ في العدل والصدع بالحقِّ وعدم المحاباة.

وموقفٌ آخر مع أسامة بن زيدٍ رضي الله عنهما، يُنكر عليه النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم خطأً صدر مِنه.

فعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سرية، فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركتُ رجلاً، فقال: لا إله إلا الله. فطعنته فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أَقَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَقَتَلْتَهُ**». قال: قلت يا رسول الله؛ إنما قالها خوفاً من السلاح. قال: «**أَفَلاَ شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لاَ**». فمازال يكرِّرُها عليَّ حتى تمنيت أني أسلمتُ يومئذ. رواه مسلم برقم (٩٦).

وفي روايةٍ له: «**فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنَّا إذا كنَّا مع النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة قلنا: السلام على الله من عباده، السلام على فلان وفلان، فقال النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**لَا تَقُولُوا السَّلَامُ عَلَى اللهِ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ للهِّ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِّ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِّ الصَّالِحِينَ؛ فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنْ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو**». رواه البخاري برقم (٨٣٥).

قلتُ: هذا ابن مسعود ﵁، وهو أعلم أهل زمانه بتفسير القرآن الكريم كما أخبر هو بذلِكَ، ومع ذلِكَ أنكر عليه النبيُّ ﷺ قولَه، وصوَّب له خطأه.

وعن عائشة ﵂ قالت: قلتُ للنبيِّ ﷺ: حسبُكَ مِنْ صفيَّة كذا وكذا – تعني قصيرة–، فقال: «**لَقَدْ قُلْتِ كَلِمَةً لَوْ مُزِجَتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ لَمَزَجَتْهُ**». قالت: وحكيتُ له إنساناً، فقال: «**مَا أُحِبُّ أَنِّي حَكَيْتُ إِنْسَانًا وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا**». أخرجه أبو داود برقم (٤٨٧٥)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي ﵀.

قلتُ: وهذه أمُّ المؤمنين، وأحبُّ النساء إلى النبيِّ ﷺ بعد خديجة ﵂، وأعلم نساء هذه الأمَّة، ومع ذلك أنكر عليها النبيُّ ﷺ قولَها، وبكلامٍ فيه ترهيبٌ شديدٌ.

وعن عديٍّ بن حاتمٍ ﵁ أنَّ رجلاً خطب عند النبيِّ ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: «**بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ وِمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ**». رواه مسلم برقم (٨٧٠).

وعن أبي واقد الليثي ﵁، أنَّ رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مرَّ بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «**سُبْحَانَ اللهِّ هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾** [الأعراف:

١٣٨]، **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**». أخرجه الإمام الترمذي برقم (٢١٨٠)، وصحَّحه الإمام الألباني رحمه الله.

*** إِنْكَارُ النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ عَلَنَاً:**

جاءت أحاديث في إنكار النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم على بعضِ أصحابه علَنَاً أمَامَ الملأ، مع معرفة النَّاس للمخطئ، وأنَّه السَّبب في قيام النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم للموعظة، ولم يعارض المخطئُ محتجَّاً بأنَّه هو المقصود، أو إنَّه مِنَ أصحابِ رسولِ صلى الله عليه وآله وسلم، واصطفاه اللهُ لنبيِّه صلى الله عليه وآله وسلم، وله فضائل، وقد زكَّاه الله في القرآن، وأنّه، وأنَّه؛ لا، ولم يحصل في نفسه شيءٌ على رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يصرّ على الخطأ، ولا شيء مِن ذلك، ومعاذ الله أن يحصل مِنه ذلِكَ.

وهذا أسلوبٌ نبويٌّ عظيمٌ مِن أساليب الإنكارِ، وقد بوَّب الإمام الوادعي رحمه الله في "الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين" (٥/ ١٧٨) باباً ما نصُّه: (التعريض والكناية إذا لم يحتج إلى تصريحٍ في إزالةِ المُنْكَرِ)، ثمَّ ذكر حديث عائشة رضي الله عنها، ونصُّه:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل: ما بال فلان يقول، ولكن يقول: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا**». هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين.

قلتُ: وسأذكر هنا بعض الأمثلة على ذلِكَ:

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت عليَّ بريرةٌ فقالت: إن أهلي كاتبوني على تسع أواق في تسع سنين في كلِّ سنة أوقية. فأعينيني. فقلتُ لها: إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون الولاء لي فعلتُ. فذكرت ذلك لأهلها، فأبوا إلَّا أن يكون الولاء لهم، فأتتني، فذكرتُ ذلك، قالت: فانتهرتُها، فقالت: لاها الله إذا قالت. فسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألني، فأخبرته، فقال: «**اشْتَرِيهَا، وَأَعْتِقِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاَءَ فَإِنَّ الْوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ**». ففعلت، قالت: ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشيةً، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثمَّ قال: «**أَمَّا بَعْدُ: فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ، !، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ كِتَابُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتِقْ فُلاَنًا وَالْوَلاَءُ لِي !؛ إِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**». رواه البخاري برقم (٢٥٦٣) ومسلم برقم (١٥٠٤)، واللفظ له.

وفي لفظٍ لهما: «**مَا بَالُ أُنَاسٍ**».

وفي لفظٍ لهما أيضاً: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ**».

وعنها رضي الله عنها قالت: صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمراً، فترخَّص فيه، فبلغ ذلك ناساً مِن أصحابه، فكأنهم كرهوه، وتنزهوا عنه، فبلغه ذلك فقام خطيباً، فقال:

«مَا بَالُ رِجَالٍ بَلَغَهُمْ عَنِّى أَمْرٌ تَرَخَّصْتُ فِيهِ فَكَرِهُوهُ وَتَنَزَّهُوا عَنْهُ ؟!؛ فَوَاللهِ لأَنَا أَعْلَمُهُمْ بِاللهِ، وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً». رواه البخاري برقم (٦١٠١) ومسلم بر قم (٢٣٥٦)، واللفظ له.

وعند البخاري بلفظ: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ**». وهو كذلك في مسلم.

وفي رواية لمسلمٍ: فبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب حتى بان الغضب في وجهه، ثمَّ قال: ...

وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان، فجئتُ فقمت إلى جنبه، وجاء رجل آخر فقام أيضاً، حتى كنَّا رهطاً، فلما حسَّ النبيُّ ﷺ أنا خلفه جعل يتجوز في الصلاة، ثم دخل رحله فصلى صلاة لا يصليها عندنا. قال: قلنا له حين أصبحنا: أفطنت لنا الليلة، قال: فقال: «**نَعَمْ، ذَاكَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى الَّذِى صَنَعْتُ**»، قال: فأخذ يواصل رسول الله ﷺ وذاك في آخر الشهر، فأخذ رجالٌ من أصحابه يواصلون، فقال النبيُّ ﷺ: «**مَا بَالُ رِجَالٍ يُواصِلُونَ ؟!، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي، أَمَا وَاللهِ لَوْ تَمَادَّ لِيَ الشَّهْرُ لَوَاصَلْتُ وِصَالاً يَدَعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ**». رواه البخاري برقم (٧٢٤١) ومسلم برقم (١١٠٤)، واللفظ له.

وعنه رضي الله عنه أنَّ نفراً من أصحاب النبيِّ ﷺ سألوا أزواج النبيِّ ﷺ عن عمله في السِّرِّ، فقال بعضهم: لا أتزوج النساء. وقال بعضهم: لا آكل اللحم.

وقال بعضهم: لا أنام على فراش. فحمد الله وأثنى عليه. فقال: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا، لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**». رواه البخاري برقم (٥٠٦٣) ومسلم برقم (١٤٠١)، واللفظ له.

وعن أبي حميد الساعدي ﵁ أنَّ رسولَ الله ﷺ استعمل عاملاً فجاءه العامل حين فرغ من عمله، فقال: يا رسول الله هذا لكم، وهذا أهدي لي !، فقال له: «**أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَنَظَرْتَ أَيُهْدَى لَكَ أَمْ لَا**»، ثمَّ قام رسول الله ﷺ عشية بعد الصلاة، فتشهد وأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «**أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ الْعَامِلِ نَسْتَعْمِلُهُ فَيَأْتِينَا فَيَقُولُ هَذَا مِنْ عَمَلِكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي ؟! أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَنَظَرَ هَلْ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَغُلُّ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا جَاءَ بِهِ لَهُ رُغَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ بَقَرَةً جَاءَ بِهَا لَهَا خُوَارٌ، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً جَاءَ بِهَا تَيْعَرُ فَقَدْ بَلَّغْتُ**». رواه البخاري برقم (٦٦٣٦) ومسلم برقم (١٨٣٢).

وعن رفاعة الجهني ﵁، قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالكديد -أو قال: بقديد- فجعل رجالٌ منَّا يستأذنون إلى أهليهم فيأذن لهم، فقام رسول الله ﷺ فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «**مَا بَالُ رِجَالٍ يَكُونُ شِقُّ الشَّجَرَةِ الَّتِي تَلِي رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَبْغَضَ إِلَيْهِمْ مِنَ الشِّقِّ الْآخَرِ**». فلم نَرَ عند

ذلك من القوم إلا باكياً، فقال رجل: إنَّ الذي يستأذنك بعد هذا لسفيه ... أخرجه أحمد برقم (١٦٢١٥)، وهو في الصحيح المسند للإمام الوادعي رحمه الله.

-تنبيهٌ:

لا يفهم مِن هذه الأحاديث أنَّ المُخطئ لا يُسمَّى على الإطلاق؛ لا، بل قد يُحتاج إلى تسميته، كما ثبتت بذلِكَ أحاديث متواترة في هذا المعنى، ولا يتنافى هذا مع التأدُّب والاحترام ومعرفة قدر المُخطئ إن كان مِن أهلِ السنة والجماعة، كما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالى.

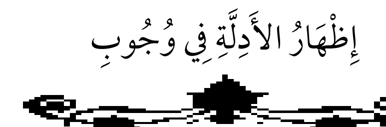
*** إِنْكَارُ المَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا:**

معلومٌ أنَّ الرَّجل أعلى رتبةً مِنَ المرأةِ، فإنَّ القوامة مِنه عليها، كما قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [النساء:٣٤]، والمرأة ناقصة العقل والدِّين كما ذكر النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِى لُبٍّ مِنْكُنَّ**». ثمَّ بيَّن وجه نقصان العقل والدِّين بقوله: «**أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ: فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمْكُثُ اللَّيَالِيَ مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ**». رواه مسلم برقم (٧٩)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وجاء بنحوه عن

أبي سعيد رضي الله عنه في البخاري برقم (٣٠٤)، ومع هذا وغيره لا يمنعها مِن إنكارِ منكرٍ رأتْهُ، يدلُّ على ذلك:

حديث عائشة رضي الله عنها قالت: أتت سلمى مولاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو امرأة أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تستأذنه على أبي رافع قد ضربها. قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي رافع: «**مَا لَكَ وَلَهَا يَا أَبَا رَافِعٍ؟**». قال: تؤذيني يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**بِمَ آذَيْتِيهِ يَا سَلْمَى؟**». قالت: يا رسول الله، ما آذيته بشيء، ولكنه أحدث وهو يصلي، فقلت له: يا أبا رافع إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر المسلمين إذا خرج من أحدهم الريح أن يتوضأ، فقام فضربني، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضحك ويقول: «**يَا أَبَا رَافِعٍ إِنَّهَا لَمْ تَأْمُرْكَ إِلَّا بِخَيْرٍ**». أخرجه أحمد في "المسند" برقم (٢٦٣٣٩)، وحسَّنه الإمام الوادعي رحمه الله في الجامع الصحيح (٥/ ١٦٣-١٦٤)، وعنْوَن عليه بقوله: (المرأةُ تُنكِرُ على زوْجِها إذا ارتكب منكراً).

وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ في إنكار عائشة رضي الله عنها على رجالٍ وأقوامٍ، فمَن رام ذلِكَ فليرجع إلى الصحيحين، والسُّنن، وإنما اكتفينا بهذا الدَّليل لتنصيصه على إثباتِ ما نحنُ بصدده.



*** الإِنْكَارُ عَلَى وَلِيِّ الأَمْرِ بِدُونِ تَعْدٍّ وَلاَ مُخَالَفَةٍ لِشَرْعِ اللهِ :**

لقد حثَّ رسولُ الله ﷺ على الإنكار على ولاة الأمور، وحذَّر مِنَ السكوتِ عن أخطائهم ومنكراتهم، مع ما لَهُم مِنَ القوَّة والسلطة والجاه والحقّ على الرَّعيَّة، وهذا الحثُّ لا يُنافِي مراعاة المصالح والمفاسد، ولا ينافي أيضاً استعمال الطرق الشرعية في الإنكار عليهم، والبُعد عن الخروج وتثوير العامة عليهم، بل تُستَخْدَم الطريقة المثلى في الإنكار.

عن أمِّ سلمة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَلاَ نُقَاتِلُهُمْ ؟ قَالَ: «**لاَ، مَا صَلَّوْا**». رواه مسلم برقم (١٨٥٤).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لاَ يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**». رواه مسلم برقم (٥٠).

وعن أبي أمَامة رضي الله عنه قال: عَرَضَ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلٌ عند الجمرة الأولى، فقال: يا رسول الله أي الجهاد أفضل؟ فسكت عنه، فلما رمى الجمرة الثانية، سأله، فسكت عنه، فلما رمى جمرة العقبة، وضع رجله في الغرز ليركب، قال: «**أَيْنَ السَّائِلُ؟**» قال: أنا، يا رسول الله، قال: «**كَلِمةُ حَقٍّ عِندَ ذِي سُلْطَانٍ جَائِرٍ**». أخرجه ابن ماجه برقم (٤٠١٢)، بإسنادٍ حسَنٍ.

وعن طارق بن شهابٍ رضي الله عنه أنَّ رجلاً سأَلَ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم وقد وَضَعَ رِجْلَهُ في الغَرْزِ: أيُّ الجهادِ أفضل؟ قال: «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**». أخرجه النسائي برقم (٤٢٠٩)، بإسنادٍ صحيحٍ.

هذا الحديث والَّذي قبله بوَّب عليهما الإمام الوادعي رحمه الله في "الجامع الصحيح" (٥/ ١٧٠-١٧١) بقوله: (الإنكار على السلطان إذا خالف شرع الله).

وبوَّب باباً قال فيه: (الإنكار على الحاكم المسلم بدون التَّحريض على الخروج عليه).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَالَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ فَقَتَلَهُ**». أخرجه الحاكم في "المستدرك" برقم (٤٨٨٤)، وصحَّحه الألباني رحمه الله بشواهده في "الصحيحة" برقم (٣٧٤).

*** أمرُ المفضُولِ بالمعْروفِ للفاضِلِ:**

بوَّب الإمام الوادعي في جامعه (٥/ ١٥٨) باباً بعنوان (أمرُ المفضول بالمعروف للفاضل)، ثمَّ ذكر تحته حديثاً، وهو:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ**». أخرجه أبو داود برقم (٥١٢٨).

وذكر طريقاً أخرى عند البخاري في "الأدب المفرد" برقم (٢٥٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم لأبي الهيثم: «**هَلْ لَكَ خَادِمٌ؟**»، قال: لا، قال: «**فَإِذَا أَتَانَا سَبْيٌ فَأْتِنَا**»، فأُتِيَ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم برأسين ليس معهما ثالثٌ، فأتاه أبو الهيثم، فقال النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**اخْتَرْ مِنْهُمَا**» فقال: يا رسول الله اختَرْ لي، فقال النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**إِنَّ المُسْتَشَارَ مُؤْتَمَنٌ، خُذْ هَذَا، فَإِنِّي رَأَيْتُهُ يُصَلِّي، وَاسْتَوْصِ بِهِ خَيْرًا**». فقالت امرأته: ما أنت ببالغ ما قال فيه النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن تعتقه، قال: فهو عتيق، فقال النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «**إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا وَلَا خَلِيفَةً، إِلَّا وَلَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبِطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا، وَمَنْ يُوقَ بِطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ**».

****

(مِنْ كَلَامِ الأَئِمَّةِ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ)

كلامُ الأئمة في هذا الباب لا يُحصر ولا يُحصى، فهو كثيرٌ جِدَّاً، ومَا مِن إمامٍ وعالمٍ إلا ويحثُّ على إنكار الخطأ ممَّن صَدَرَ، ولكن نذكر هنا عن بعضهم اختصاراً، وبالله التوفيق.

-الإمام عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله :

* قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله: وَاللهُ يعلم أَنَّنا لم نقصد ببيان غلط الغالِط إلا تنزيه الشريعة، والغيرة عليها من الدَّخل، وما علينا من القائل والفاعل، وإنَّما نؤدي بذلك أمانة العلم وما زال العلماء يبيِّن كلُّ واحد منهم غلط صاحبه قصداً لبيان الحق لا لإظهار عيب الغالط. **ولا اعتبار بقولِ جاهلٍ يَقُول كيف يردّ عَلَى فلان الزاهد المتبرَّك به** [1]**؛ لأنَّ الانقياد إنما يكون إِلَى مَا جاءت به الشريعة لا إِلَى الأشخاص، وَقَدْ يكون الرَّجُل من الأولياء وأهل الجَنَّة وله غلطات فلا تمنع منزلتُه بيانَ زلله** ا.هـ. "تلبيس ابليس" (ص:١٥٣).

---

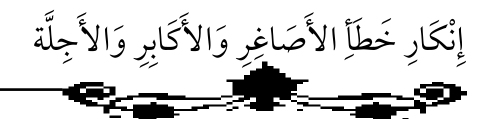
[1] إن عنى المتبرَّك به: أخذ العلم على يديه، والاستفادة مِنه ليس إلا؛ فلا بأس، وإلا فلا يجوز التبرك بأحدٍ مِنَ المخلوقين ملكاً كان أو نبياً أو عالماً أو صالحاً.

-العلامة إسحاق العلثي رحمه الله :

* وقال العلامة إسحاق بن أحمد العلثي -في سياق ردِّه على ابن الجوزي-: فلستَ بأعلمِ من الرسول ﷺ، حيث قال له الإمام عُمَر: أتصلي على ابن أُبي؟؛ أنزل القرآن : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم ﴾، **ولو كَانَ لا ينكر من قل علمه عَلَى من كثر علمه إِذًا لتعطل الأمر بالمعروف، وصرنا كبني إسرائيل** حيث قال تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾، **بَلْ ينكِرُ المفضولُ عَلَى الفاضلِ، ويُنكِرِ الفاجرُ عَلَى الولي، عَلَى تقدير معرفة الولي** ا.هـ. نقلاً مِن "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (٣/ ٤٤٧).

-شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله :

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الأنبياءُ عليهم السلام معصومون عن الإقرار على الخطأ، بخلاف الواحد من العلماء والأمراء؛ فإنه ليس معصوماً من ذلك **ولهذا يسوغ بل يجب أن نبيِّن الحق الذي يجب اتباعه، وإن كان فيه بيان خطأ من أخطأ من العلماء والأمراء** ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (١٩/ ١٢٣).

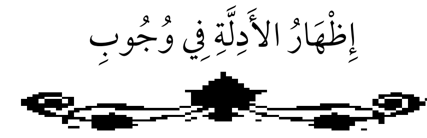


-الحافظ عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي رحمه الله :

* وقال الحافظ ابنُ رجبٍ رحمه الله: كذلك المشايخ والعارفون كانوا يوصون **بقبول الحق من كل من قال الحق؛ صغيراً كان أو كبيراً وينقادون لقوله** ا.هـ. "الحكم الجدير بالإذاعة" (ص:٣٥).

* وقال رحمه الله: ... **لا يمنعنا تعظيمه ومحبته من تبين مخالفة قوله لأمر الرسول ﷺ، ونصيحة الأمة بتبيين أمر الرسول ﷺ**. ونفس ذلك الرجل المحبوب المعظَّم لو علم أن قوله مخالف لأمر الرسول فإنه يجب من يبيِّن للأمة ذلك ويرشدهم إلى أمر الرسول، ويردهم عن قوله في نفسه، وهذه النكتة تخفى على كثير من الجهال لأسباب.

وظنهم أن الردَّ على معظم من عالم وصالح تنقص به، وليس كذلك، وبسبب الغفلة عن ذلك تبدل دين أهل الكتاب **فإنَّهم اتبعوا زلات علمائهم، وأعرضوا عما جاءت به أنبياءهم،** حتى تبدل دينهم واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله. فأحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتهم إياهم. **فكان كلما كان فيهم رئيس كبير معظَّم مطاع عند الملوك قبل منه كل ما قال، وتحمل الملوك الناس على قوله. وليس فيهم من يرد قوله، ولا يبيِّن مخالفته للدين** ا.هـ. "الحكم الجدير بالإذاعة" (ص:٣٦-٣٧).



* وقال رحمه الله: كان أئمة السَّلف المُجْمَع على علمِهِم وفضلهم يقبلون الحقَّ **ممَّن أورده عليهم وإن كان صغيراً**، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحقّ إذا ظهر في غير قولهم ا.هـ. "الفرق بين النصيحة والتعيير" (ص:٣١).

* وقال رحمه الله: إن كان مقصوده في ذلك مجرَّد تبيين الحق ولئلاَّ يغتر الناس بقالات من أخطأ في مقالاته فلا ريب أنَّه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بين الخطأ صغيراً أو كبيراً، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأُنكرت عليه من العلماء ... –ثمَّ ذكر بعض الأمثلة إلى أن قال–: ولم يعد أحد منهم مخالفيه في هذه المسائل ونحوها طعناً في هؤلاء الأئمة ولا عيباً لهم، وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها مثل كتب الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادعوا هذه المقالات ما كان بمثابتها شيءٌ كثيرٌ، ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطال الأمر جداً ا.هـ. "الفرق بين النصيحة والتعيير" (ص:٣٧-٣٨).

* وقال رحمه الله: الواجب على كلِّ مَن بلغه أمرَ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعرفه **أن يبيِّنَه للأمَّةِ، وينصح لهم، ويأمرهم باتِّباع أمره وإن خالف رأي عظيمٍ مِنَ الأمَّةِ؛** فإنَّ

أمرَ رسولِ الله ﷺ أحقُّ أن يُعظَّم ويُقتدى به مِن رأي **أيِّ معظَّمٍ قد خالَفَ أمره في بعض الأشياء خطأً** ...

فأمر رسولِ الله ﷺ أولى أن يُقدَّم ويُتَّبع ... ا.هـ. المراد. نقلاً مِن "الجوهر الفريد في نهي الأئمة عن التقليد" لفوزي (ص:٢٦).

-العلامة جمال الدِّين القاسمي رحمه الله :

* وقال العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله: ليكن ضالَّة عقلِكَ التي ينشدها ونُجعتُهُ التي يردِّدها: الحقُّ؛ فاحكم به -ولو على نفسِكَ-، ولا تكن ممَّن تأخذه العِزَّةُ بالإثم فلا يصغي إلى الحقِّ لكونه صَدَرَ عمَّن هو أدنى -على ما يعتقد-؛ بل العاقل يأخذ الحكمة حيث وُجِدَت، **وليس في الحقِّ صغيرٌ ولا كبيرٌ** ا.هـ. "جوامع الآداب في أخلاق الأنجاب" (ص:٣٥).

-العلامة عبد الرحمن بن عبد اللطيف رحمه الله :

* وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله: إنَّ الأحكام تؤخذ عن الله ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، **وأمَّا أقوال الآحاد مِنَ العلماء فليست بحجَّةٍ إذا لم يقترن بها دليلٌ شرعيٌّ**، وما زال اهل العلم يردّون على مَن هو أجلُّ مِنه، قال مالك: ما منَّا إلا رادٍ ومردودٍ عليه، إلا صاحب هذا

القبر –يعني رسول الله ﷺ ا.هـ. "إتمام المنَّة والنّعمة في ذمِّ اختلاف الأمَّة" (ص:٤٨).

-الإمام عبد العزيز ابن باز رحمه الله :

* وقال الإمام ابن باز رحمه الله: الشيخ محمد بن إبراهيم ليس بمعصومٍ فهو عالمٌ مِنَ العلماء، يخطئ ويصيب، عالمٌ مِنَ العلماء وليس بنبيٍّ ولا رسول، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثيرٍ، وغيرهم مِنَ العلماء والأئمة الأربعة كلُّهم يخطئون ويصيبون، ويؤخذ مِن قولهم ما وافق الحقَّ، **وما خالف الحقَّ يُردُّ على قائله ولو كان كبيراً** ا.هـ. "حوار مع الشيخ عبد العزيز ابن باز" (ص:٥٤٣).

* وقال رحمه الله: قال المصطفى عليه الصلاة والسلام: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه»، ويقول عليه الصلاة والسلام: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» .

وهذا عامٌ لجميع المنكرات سواء كانت في الطريق، أو في البيت أو في المسجد أو في الطائرة أو في القطار أو في السيارة أو في أي مكان، **وهو يعم**

الرجال والنساء جميعاً، المرأة تتكلم والرجل يتكلم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنَّ في هذا صلاح الجميع ونجاة الجميع.

ولا يجوز السكوت عن ذلك من أجل خاطر الزوج، أو خاطر الأخ، أو خاطر فلان وفلان ا.هـ. "مجموع فتاوى ومقالات" (٤/ ٥٠).

* وقال رحمه الله: الأدلة مِنَ الكتاب والسنة الصحيحة كلُّها تدلُّ على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، **والإنكار على مَن خالف الحقّ**، وإرشاده إلى طريق الصواب، **حتَّى يهلك مَن هلك على بيِّنة، ويحيى مَن حيَّ عن بينة** ا.هـ. المرجع السابق (٣/ ٨٢).

* وقال رحمه الله: **أما ما ذكره** -يعني أحد الكتَّاب- **عن شيوخ الأزهر** من كونهم حلقوا لحاهم لما رأوا بعض الكفار قد أعفاها؛ فهذا لو سلَّمنا صحته لا حجة فيه، فإن مخالفة بعض المسلمين لما شرعه الله لا يحتج بها على ترك الشرع المطهر، **بل الواجب الإنكار على من خالف الشرع والتحذير من الاقتداء به، لا أن يحتج بعمله على مخالفة الشرع. وكثير من العلماء قد خالفوا الشرع المطهر في مسائل كثيرة**، إما لجهل بالدليل، وإما لأسباب أخرى، **ولا يجوز أن يكونوا حجة في جواز مخالفة ما علم من الشرع لكونهم لم يأخذوا به** ا.هـ. المرجع السابق (٢٧/ ٤٦٠).

-الإمام محمد ابن عثيمين رحمه الله **:**

* وقال الإمام ابن عثيمين رحمه الله: تصحيح الخطأ: وهذا أمر واجب، يجب على من عثر على وهم إنسان **ولو كان من أكبر العلماء** أن ينبِّه على هذا الوهم، وعلى هذا الخطأ؛ لأنَّ بيان الحق أمر واجب، وبالسكوت يمكن أن يضيع الحق لاحترام من قال بالباطل؛ **لأن احترام الحق أولى بالمراعاة** ا.هـ. "كتاب العلم" (ص:٢٤٧).

-العلامة أحمد النجمي رحمه الله **:**

* وقال العلامة أحمد النجمي رحمه الله: يأتي أناسٌ جهَّال؛ **يلقي عليهم كبارهم** أقوالاً يظنُّونها حقَّاً، وهي باطلةٌ، ويغترون بأقوالهم؛ **فيجب على طلاب العلم أن يُنبِّهوا على الحقِّ، ومَن كان يدافع عن عقيدةِ أهلِ السنَّةِ والجماعة لا يُقال بأنَّه يطعنُ في العلماء إذا كان هذا الرَّجلُ يُنبِّه على أخطاءٍ حَصَلَتْ مِن هؤلاء النَّاس،** ... فإذا كان يفعل ذلِكَ نُصْحَاً للأمَّةِ **فلا يُقال عنه بأنَّه يطعن في العلماء؛ هذا كلامٌ ليس بحقيقته، إنَّما يقوله الحزبيُّون**؛ مِن أجلِ أنَّهم يريدون أن يبغِّضوا ... السلفيين؛ أن يبغضوهم إلى طلاب العلم، وينفِّرون عنهم؛ حتَّى ينالوا مآربهم مِن ناحيةِ أنَّ هؤلاء السلفيين يكونون بغضاء عند كثيرٍ مِن طلاب العلم؛ الذين

استحال عليهم الحزبيُّون حتَّى انحرفوا معهم، وإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون ا.هـ. "الفتاوى الجلية عن المناهج الدعوية" (ص:٤٠-٤١).

* وسُئِلَ رحمه الله: ما رأيكم فيمن يقولون: لا ينبغي للعلماء أن يردَّ بعضهم على بعضٍ في هذا الوقتِ؛ لأنَّ هذا يقوِّي شوكةَ الأعداء ويشقُّ الصفَّ ؟!.

فأجاب: هذا قولٌ باطلٌ، وادِّعاءٌ ممقوتٌ، يقصد به تعطيل الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ويقصد به إلغاء بيان الحقّ ... ا.هـ. "الفتاوى الجلية" (ص:٢٠).

* وقال رحمه الله: يجبُ علينا أن ننبذ أقوال الرجال التي لا تستند إلى دليلٍ، فالرجال يُعرفون بالحقِّ، وليس الحقُّ يُعرف بالرجال ا.هـ. المرجع السابق (ص:١١٣).

-شيخنا العلامة يحيى الحجوري –حفظه الله-:

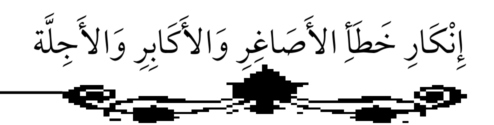
* وسمعتُ شيخنا العلامة يحيى الحجوري –حفظه الله- يقول: الحقُّ أقوى مِنَ الرِّجال ا.هـ.

* وقال –حفظه الله-: الباطلُ يُردُّ، والحقُّ يُعضَد، هذا دينُ الله، هذا دينُ الله؛ أنَّ الحقَّ يُعضد، والباطل يُردُّ، ولو جاء به أقربُ قريبٍ ا.هـ. "المجموع الثمين مِن أقوال الناصح الأمين" (ص:٧١).

❋ وقال –حفظه الله-: القول الباطل باطلٌ، وإن قالَه مَن قالَه، هكذا فليكن الإنصاف ا.هـ. المرجع السابق (ص:٧١).

❋ وقال حفظه الله: لا يجوز السكوت على المنكر أبداً، لكن: إنكارٌ بلا خروجٍ، بلا فتنة، إنكارٌ بلا انقلابٍ ا.هـ. "شرح لامية ابن الوردي" (ص:١٤٩).

❋❋❋❋❋



(حِفْظُ الحُقُوقِ فِي الإِنْكَارِ عَلَى وُلَاةِ الأُمُورِ وَالأَجِلَّةِ)

الإنكارُ على ولاة الأمورِ وعلى الأجلَّة ليس معناه أنَّه يُستخدمُ معهم ما فيه مخالفة للشريعة في ذلِكَ؛ بل يجب أن تُراعى حقُوقهم، ويُعرف لهم قدْرهم، ويُحسَن إليهم، ويُتأدَّب معهم، فالخطأ يُردُّ، مع الأدب والإحسان.

-حفظ حقوق الأمراء:

أمَّا الأمراء، فيُنكَر عليهم ما يستحق الإنكار، بالتي هي أحسَن، وبالحكمة والموعظةِ الحسنة، وإلقاء النصيحة سِرًّاً، ولا يُخرج عليهم، ولا يسبُّون، ولا تُذكر مساوؤهم للرَّعيَّة، ولا يُهيَّج عليهم الناس، لأنَّ ذلِكَ كلَّه ممَّا نهى عنه الشَّرع.

قال النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلَا يُبْدِهِ عَلَانِيَةً، وَلَكِنْ يَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيَخْلُوا بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ فَذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**». أخرجه الإمام ابن أبي عاصم في "السنة" برقم (١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨)، وصحّحه الإمام الألباني رحمه الله في "ظلال الجنة" (ص:٤٧٨).

والأدلة في تحريم الخروج والتثوير على ولاة الأمور ونزع الطاعة، متواترةٌ، ذكرنا مِنها جملةً في كتابِنا: (تحذير الراعي والرعية مِن فتاوى علماء السوء ودعاة الحزبية).

* قال الإمام النووي ﷺ: وأما النصيحة لأئمة المسلمين: فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم. قال الخطابي ﷺ: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح ا.هـ "شرح صحيح مسلم"(١/ ٣١٥).

* وقال ﷺ: معنى الحديث –يعني حديث عبادة: وألا ننازع الأمر اهل ...-: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحِّق حيث كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق...قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر من بقائه ا.هـ المرجع السابق (٦/ ٤٧٠).

* وقال العلامة صديق حسن القنوجي ﷺ: وبعد ذلك يرون –يعني أهلَ السنة– الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والسداد والنصيحة لهم ولعامتهم، ولا

يُخرج عليهم بالسيف، وأن لا يُقاتلوا في الفتنة ا.هـ. "قطف الثّمر في بيان عقيدة أهل الأثر" كما في "الفقه الأكبر في شرح قطف الثّمر" للشيخ أبي عمرو الحجوري حفظه الله (٣/ ٣٦٥).

* وقال الإمام ابن عثيمين رحمه الله: ومن حقوق الرعاة على رعيتهم: أن يناصحوهم ويرشدوهم، وأن لا يجعلوا من خطأهم إذا أخطأوا سُلّماً للقدح فيهم، ونشر عيوبهم بين الناس، فإن ذلك يوجب التنفير عنهم وكراهتهم، وكراهة ما يقومون به من أعمال وإن كانت حقاً، ويوجب عدم السمع والطاعة لهم، وإن من الواجب على كل ناصح وخصوصاً من ينصح ولاة الأمر أن يستعمل معهم الحكمة في نصيحته، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة ا.هـ. نقلاً مِن "الفتاوى الشرعية"(ص:٨٠-٨١).

-حفظ حقوق الأَكَابر وَالأَجِلَّةِ مِن أهلِ العلم :

* قال الإمام البربهاري رحمه الله: اعلم أن الخروج من الطريق على وجهين:

أما أحدهما: فرجلٌ زلَّ عن الطريق، وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتدى بزلته، فإنه هالك.

وآخر: عاند الحقَّ، وخالف من كان قبله من المتقين، فهو ضالٌّ مضلٌّ، شيطان مريد في هذه الأمة، حقيق على من يعرفه أن يحذِّر الناس منه، ويبيِّن لهم

قصَّته؛ لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك ا.هـ. "شرح السنة" فقرة (٧) (ص:٣٨-٣٩).

* وقال الإمام ابن القيم ﷫: ولا بدَّ من أمرين أحدهما أعظم من الآخر؛ وهو: النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه، وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدى والبينات، التي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل، وبيان نفيها عن الدِّين وإخراجها منه، وإن أدخلها فيه من أدخلها ...

والثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأنَّ فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبولَ كلِّ ما قالوه ...

ا.هـ. "إعلام الموقعين" (٣/ ٢٢٠).

* وقال الإمام الشنقيطي ﷫: اعلم أن موقفنا من الأئمة رحمهم الله من الأربعة وغيرهم؛ هو موقف سائر المسلمين المنصفين منهم: وهو موالاتهم، ومحبتهم، وتعظيمهم، وإجلالهم، والثناء عليهم، بما هم عليه من العلم والتقوى، واتباعهم في العمل بالكتاب والسنة وتقديمهما على رأيهم، وتعلم أقوالهم للاستعانة بها على الحق، وترك ما خالف الكتاب والسنة منها ...

وحقيقةُ القولِ الفصلِ في الأئمة -رحمهم الله- أنهم من خيار علماء المسلمين، وأنهم ليسوا معصومين من الخطأ ا.هـ. "أضواء البيان" (٧/ ٣٥٧).

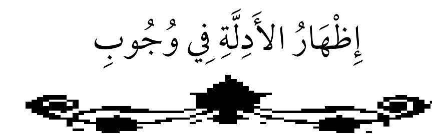
* وقال الإمام ابن عثيمين رحمه الله: موقف طالب العلم من وَهْمِ وخطأ العلماء: هذا الموقف له جهتان:

الأولى: تصحيح الخطأ: وهذا أمر واجب، يجب على من عثر على وهم إنسان ولو كان من أكبر العلماء أن ينبه على هذا الوهم وعلى هذا الخطأ لأن بيان الحق أمر واجب وبالسكوت يمكن أن يضيع الحق لاحترام من قال بالباطل؛ لأن احترام الحق أولى بالمراعاة ...

الثانية: أن يقصد بذلك بيان معايبه لا بيان الحق من الباطل، وهذه تقع من إنسان حاسد ـ والعياذ بالله ـ يتمنى أن يجد قولا ضعيفًا أو خطأ لشخص ما فينشره بين الناس ...

المهم أن يكون قصدك من البيان إظهار الحق ومن كان قصده الحق وُفِّق لقبوله، أما من كان قصده أن يظهر عيوب الناس فإن من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته فضحه ولو في جوف بيته، فإذا عثرت على وهم عالم، حاول أن تدفع اللَّوم عنه وأن تذُبّ عنه، لا سيما إذا كان من العلماء المشهود لهم بالعدالة والخير ونصح الأمة ا.هـ. "كتاب العلم" (ص:٢٤٧-٢٤٨).

* * * * *



(الاجْتِهَادِ وَبَيَانُ مَا يُنْكَرُ وَمَا لاَ يُنْكَر)

قد أفردتُّ هذا الموضوع في رسالةٍ مستقلَّة بعنوان: (التحرير الوَفِي لمسألة الاجتهاد وما يعفى وما لا يُعفى معه عن المخطئ وبيان علاقتها بالمنهج السَّلفي)؛ وأذكر هنا الخلاصةَ كي تُزال شبهة الباقين على الخطأ، والساكتين عن المخطئ بحجَّة الاجتهاد.

-أقسام الأحكام الشرعية من حيث ما يسوغ وما لا يسوغ فيه الاجتهاد:

* قال الإمام الشيرازي رحمه الله: أمَّا الأحكام الشرعية فضربان: ضرب يسوغ فيه الاجتهاد، وضرب لا يسوغ فيه الاجتهاد.

فأما ما لا يسوغ فيه الاجتهاد فعلى ضربين:

أحدهما: ما عُلِم من دين الله تعالى ضرورةً، كوجوب الصلوات والزكاة والحجّ، ، وتحريم الزنا، واللواط، والخمر، فهذا وأمثاله فقد تعيَّن الحقّ فيه مِنَ الخطأ، فيجب الأخذ بها ثبتَ، ومَن خالَف في شيءٍ منها مع العلم بها يُحكم بكفرِهِ، لأنَّ ذلِكَ معلومٌ مِن دين الله تعالى ضرورةً، فمَن خالَف مع العلم فقد كذَّب اللهَ تعالى ورسولَه في خبرهما، وذلك يوجب الكفر.

وضربٌ لا يُعلم مِن دينِ الله تعالى ضرورةً غير أنَّ عليه دليلاً قاطعاً؛ وهو ما أجمع عليه الصحابةُ وفقهاء الأعصار؛ فهذا أيضاً الحقُّ فيه متعيِّنٌ في ما أجمعوا

عليه وما سواه باطلٌ؛ ومَن خالَفَ في ذلِكَ حُكِمَ بفسقه، ويُنقض حكمُ الحاكم بخلافه.

وأمَّا الضّرب الذي يسوغ فيه الاجتهاد: فهو هذه المسائل التي اختلف فيها فقهاء الأمصار ... ا.هـ. المراد "شرح اللُّمَع" (٢/ ١٠٤٥-١٠٤٦).

* وقال الإمام السمعاني رحمه الله: واعلم أنَّ القول المختلف في الحادثة الواحدة على ضربين: ضربٌ لا يسوغ فيه الاختلاف. وضِرب يسوغ فيه الاختلاف.

فأمَّا الضّرب الذي لا يسوغ فيه الاختلاف كأصول الديانات من التوحيد وصفات الباري عزَّ اسمُهُ، وهي تكون على وَجْهٍ واحدٍ لا يجوز فيها الاختلاف، وكذلك في فروع الدِّيانات التي يعلم وجوبها بدليل مقطوع به، مثل الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وكذلك المناهي الثابتة بدليلٍ مقطوعٍ به، فلا يجوز اختلافُ القولِ في شيءٍ من ذلك.

فأمَّا الذي يسوغ فيه الاختلاف؛ وهي فروع الديانات إذا استخرجت أحكامها بأمارات الاجتهاد، ومعاني الاستنباط؛ فاختلاف العلماء فيه مسوغ ولكل واحدٍ منهم أن يعمل فيه مما يؤدى إليه اجتهاده ا.هـ. "قواطع الأدلة" (٥/ ٦١-٦٢).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وقولهم: مسائل الخلاف لا إنكار فيها؛ ليس بصحيح؛ فإن الإنكار: إما أن يتوجه إلى القول بالحكم، أو العمل.

أما الأول: فإذا كان القول يخالف سنةً أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنَّه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء.

وأما العمل: فإذا كان على خلاف سنةٍ أو إجماعٍ وجب إنكاره أيضاً بحسب درجات الإنكار، كما ذكرناه من حديث شارب النبيذ المختلف فيه، وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ يُنكر على من عمل بها مجتهداً، أو مقلداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس - والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد لم يكن فيها دليلٌ يجب العمل به وجوباً ظاهراً، مثل حديثٍ صحيحٍ لا معارض من جنسه فيسوغ له -إذا عدم ذلك فيها- الاجتهاد لتعارض الأدلة المتقاربة، أو لخفاء الأدلة فيها ا.هـ. "إقامة الدليل لإبطال التحليل" (ص:١٥٩-١٦٠).

* وقال رحمه الله: وإنَّما يكون اجتهاد الرأي فيما لم تمضِ به سنةٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولا يجوز أن يعمد إلى شيءٍ مضت به سنةٌ فيرد بالرأي والقياس ا.هـ. "القواعد النورانيَّة" (ص:٩٢).

* وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: محال الاجتهاد المعتبر هي ما ترددت بين طرفين، وضح في كلِّ واحدٍ منهما قصد الشارع في الإثبات في أحدهما والنفي في الآخر، فلم تنصرف البتَّة إلى طرف النَّفي ولا إلى طرف الإثبات ا.هـ. "الموافقات" (٤/ ١٥٥).

وللإمام الشاطبي كلامٌ جميلٌ في هذا الباب، يُراجع مِن: "الموافقات" (٤/ ١٧٠-١٧٣).

* وقال الإمام الشنقيطي رحمه الله: ولا يخفى أنَّ شروطَ الاجتهاد لا تُشتَرَطُ إلا فيما فيه مجالٌ للاجتهادِ، والأمور المنصوصة في نصوصٍ صحيحةٍ مِنَ الكِتابِ والسنة لا يجوز فيها شروط الاجتهاد، بل ليس فيها إلا الاتباع ا.هـ. "الإقليد" (ص:١٥) نقلاً مِن "وقفات منهجية في الذَّب عن السلفية" لعبد الحميد العربي (ص:٥٩).

نستفيد مِن كلام أهلِ العلم؛ أنَّ المسائل المقطوع فيها بدليلٍ صريحٍ مِنَ القرآن أو السنة أو الإجماعِ لا يجوز فيها الاجتهاد، بل يجب فيها الإتباع.

مثال ذلِكَ: تحريم الشرك بالله، والبدع، والكبائر، والصغائر؛ هذه لا يُقال فيها مسائل اجتهاديَّة.

وهكذا؛ أركان الإيمان الستة، وأركان الإسلام الخمسة لا يُقال فيها مسائل اجتهادية.

وعليه؛ فلا يُقال لتاركها: إنَّه مجتهدٌ في تركها.

ولا يُقال لمرتكب المحرَّمات: إنَّه مجتهدٌ في ارتكابها. فيُعذر ذاك على الترك وهذا على الارتكاب.

هذا أمرٌ ينبغي أن يُفهمَ تماماً؛ فإنَّ أهلَ البدعِ والأهواء والتَّحزُّب يقعون في البدعةِ، ثمَّ يحتجُّون لها بالاجتهاد.

وهكذا بعضُ المبطلين قد يقع في المعصيةِ، وإذا جئت تناقشه يحتجُّ بالاجتهاد، والله المستعان.

وأمَّا المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد فهي التي لا نصَّ فيه أو خفي وغمُضَتْ أدلَّتُها، ونحو ذلك.

ومِن هُنا نستفيد فوائد، منها:

١ - إبطال قاعدةِ (لا إنكار في مسائل الخلاف) وقاعدةِ (كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ).

٢ – الجزم بالحُكمِ على مَن ترك واجباً، أو ارتكب محرَّماً بما يستحقُّه، إذا توفَّرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع.

٣ – فتح باب الرَّدود على المخالِفين مِن أهلِ الشرك والبدعِ والأهواءِ والتَّحزُّب والمناهج المنحرفة وغيرهم.

٤ – تحقيق شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة النصيحة.

٥ – تحقيق الولاء والبراء وتصحيحه.

-ما يُعفى وما لا يُعفى معه عن المخطئ مِنَ الأكابر والأجلّة:

* قال الإمام الخطابي رحمه الله: إنَّما يؤجر المُخطئ على اجتهاده في طلب الحقّ؛ لأنَّ اجتهادَه عبادةٌ، ولا يؤجر على الخطإ، بل يوضع عنه الإثم فقط ...

وهذا إنَّما هو في الفروع المحتملة للوجوه المختلفة دون الأصول التي هي أركان الشريعة، وأمَّهات الأحكام التي لا تحتمل الوجوه، ولا مدخلَ فيها للتأويل؛ فإنَّ مَن أخطأ فيها غير معذورٍ في الخطإ، وكان حكمه في ذلك مردوداً ا.هـ. "معالم السنن" (٤/ ١٦٠).

* وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله: قد يكون كل منهما –يعني المجتهد ومَن تبعه– معفوَّاً عنه لاجتهاده، ومثاباً أيضاً على الاجتهاد، فيتخلف عنه الذَّم لفوات شرطه، أو لوجود مانعه، وإن كان المقتضي له قائماً. ويلحق الذم:

١ - من تبيَّن له الحق فتركه.

٢ - أو من قصَّر في طلبه حتى لم يتبيَّن له.

٣ - أو أعرض عن طلب معرفته لهوى، أو لكسل أو نحو ذلك ا.هـ. "اقتضاء الصراط المستقيم" (٢/ ٨٤-٨٥).

* وقال رحمه الله: مَن كان خطؤه:

١ - لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلاً.

٢ - أو لتعديه حدود الله بسلوك السُّبُل الَّتي نُهي عنها.

٣ - أو لاتباع هواه بغير هدى من الله.

فهو الظَّالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد.

بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطناً وظاهراً الَّذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله؛ فهذا مغفور له خطؤه ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣١٧).

* وقال رحمه الله: المجتهد المحض مغفورٌ له، و مأجورٌ. و صاحبُ الهوى المحض مستوجبٌ للعذاب. و أمَّا المجتهد الاجتهاد المركب من شبهة و هوى فهو مسيءٌ ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٩/ ٤٤).

* وقال ﵀: مَن خالَف الكتاب المُسْتبين، والسنةَ المستفيضةَ أو ما أجمع عليه سلف الأمةِ خلافاً لا يُعذر فيه، فهذا يُعامل بما يُعامل به أهلُ البِدَعِ ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٤/ ١٧٢).

* وقال ﵀: لا ريب أنَّ الخطأ في دقيق العلم مغفورٌ للأمَّةِ، وإن كان ذلِكَ في المسائل العلميَّة، ولو لا ذلِكَ لَهَلَكَ أكثر فضلاء الأمَّةِ ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ١٦٥).

وهذا الكلام مِن شيخ الإسلام ﵀ يُبيِّن سائر كلامِهِ الكثير في أنَّ مَن استفرغ وسعه في معرفة الحقّ واتَّقى لله ما استطاع فهو مطيعٌ لله، مستحقٌ للثواب، وأنَّ هذا الكلام هو في حقِّ مَن زلَّت قدمُهُ في دقائق العلم، لا جليّه، فليُتنبَّه لهذا جيِّداً. فإنَّه قد دخل بعض أهل البدع والأهواء والشبهات مِن إطلاقات شيخ الإسلام في المجتهد أنَّ مَن ظهر مِنه اجتهادٌ في الأمورِ الجليَّة وأخطأ فيها أنَّه لا يُذمّ ولا يجرح جرحاً قادحاً. وهذا الباب كلُّه ردٌّ عليهم.

* وقال الإمام ابن عثيمين ﵀: وهذه المسألةُ يغفل عنها بعضُ طلبةِ العلم، يقول: هذا مجتهدٌ، ومَن اجتهدَ فأخطأ له أجرٌ !.

نقول: نعم، هذا بالنسبة له، أمَّا بالنسبةِ لَكَ فقد تبيَّن لك أنَّ اجتهاده خطأ فوجب مخالفته، ولكن انتبهوا إلى قيوده، يقول: إذا كان يجتهد الاجتهاد الذي يُعفى معه عن المخطئ، وذلك أن يبذلَ جهده وغايةَ طاقته للوصول إلى

الثواب، أمَّا مجرَّد أن ينظر في الأدلةِ بدون تحرٍّ، وبدونِ جمعٍ لأطراف العلم فهذا لم يجتهد الاجتهاد الواجب ا.هـ. مِن تعليقه على "اقتضاء الصراط المستقيم" تحت الكلام المتقدِّم في صدر الباب لشيخ الإسلام.

* وقال ﷺ: ما كان الحقُّ فيه واضحاً فالمخالف معاندٌ مستكبِرٌ، وما كان مشتبهاً فهو في محلِّ اجتهادٍ ا.هـ. نقلاً مِن شريط "حكم العلماء على عدنان عرعور".

نستفيد من كلام أهل العلم في هذه المسألة: أنَّ الأمور التي لا يُعفى معها عنِ المخطئ مِن الأكابر والأجلَّة، بل يُنْكَر عليه، ما يلي:

١ – مَن لم يكن مِن أهلِ الاجتهاد.

٢ – مَن خالف دليلاً قطعيَّاً.

٣ – مَن تبيَّن له الحقَّ فتركه.

٤ – مَن أعرض عن طلب الدَّليل لهوىً في نفسِهِ أو لكسلٍ، أو نحو ذلك.

٥ – مَن قصَّر في طلبه للحقِّ حتى لم يتبيَّن له.

٦ – مَن خالفَ جليلَ العلم.

٧ – مَن أدَّاه اجتهاده إلى بدعةٍ أو معصيةٍ.

* * * * *

(الصِّدْقُ وَالإِخْلَاصُ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ)

يجبُ على المُنْكِرِ أن يكون صادِقاً في إنكاره على الأجِلَّة والأكابر، ولا يكون مرائياً، ولا مبتغياً لشهرةٍ أو سمْعَةٍ، ولا ملتمسٍ لمدحٍ ولا ثناءٍ، ولا يكون قصده العلو والترفُّع، ولا الإسقاط والتشويه، ولا الشماتة والتعيير، فإنَّ كلَّ ذلِكَ يُنافي الصدقَ والإخلاصَ، ويوقع في الإثم والعدوان، نسأل الله السلامةَ والعافية.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩﴾ [التوبة:١١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾ [البينة:٤].

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: تحتاج العبادة –يعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر– إلى أن يُقصد بها وجه الله، فإذا قيل ذلِكَ لاتِّباع الهوى والحميَّة، أو لإظهار العلم والفضيلة، أو لطلب السُّمعة والرياء؛ كان بمنزلة المقاتل شجاعةً وحميَّةً ورياءً ا.هـ. "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص:٧٥).

* وقال رحمه الله: والمؤمن المحسِن المتَّبع لسنة رسوله ﷺ لا يأمر أحداً بأمر لمجرَّد غرضه كما يأمر الملك والصديق والمالك، ولا يسأل أحدا شيئاً، بل إذا أمر أحداً بأمر كان مقصوده بذلك انتفاع المأمور وحصول مصلحته، وله أجرُ

الناصح الدال على الخير الداعي إلى الهدى، فيكون له مثل أجر العامل المأمور من غير أن ينقص من أجر العامل شيء...، فالمؤمن المتِّبع للسنَّة يحسن إلى الخلق، ويطلب الأجر من الخالق، فيكون قائماً بحق الله وحق عباده ا.هـ. "الردُّ على البكري" (ص:٢١٨-٢١٩).

* وقال ﵀: ولا يحلُّ له أن يتكلَّم في هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدِّين كلّه لله ...

ثم القائل في ذلك بعلمٍ لا بدَّ له من حُسْنِ النية، فلو تكلَّم بحقٍّ لقصد العلوِّ في الأرض أو الفساد؛ كان بمنزلة الذي يقاتل حميةً ورياءً. وإن تكلَّم لأجل الله تعالى مخلصاً له الدِّين؛ كان من المجاهدين في سبيل الله، من ورثة الأنبياء خلفاء الرسل ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ٢٣٤-٢٣٥).

* وقال ملاَّ علي القاري ﵀: مِن أهمِّ شروط الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر: أن يكون صاحبه مخلصاً في فعله، طالباً إظهار دينِ الله وإعلاء كلمتِهِ، وإطاعة أمره في بريته دونَ الرياء والسمعة والحمية لنفسه وطبيعته، فإنَّما ينصر ويزول به المنكر إذا كان صادقاً في مقام الإخلاص ا.هـ "المبين المعين لفهم الأربعين" (ص:١٩٣-١٩٤) نقلاً مِن "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" للحقيل (ص:١٣٤).

* * * * *

(وُجُوبُ العَدْلِ وَالإِنْصَافِ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ)

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [المائدة:٨]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة:٨]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾ [النساء:١٣٥]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١]، وقال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق:١٨].

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان: فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحقّ الذي يكونون به موافقين للسنة، سالمين مِنَ البدعة، ويعدلون على مَن خرج مِنها ولو ظلمَهُم ا.هـ. "الرد على البكري" (ص:٢٥١).

* وقال رحمه الله: وأمّا اهل السنة فيتولّون جميعَ المؤمنين، ويتكلّمون بعلمٍ وعدلٍ، ليسوا مِن أهلِ الجهل ولا مِن أهل الأهواء ا.هـ. "منهاج السنة النبوية" (٢/ ٧١).

* وقال رحمه الله: وجَبَ أن يكون الكلام بعلمٍ وعدلٍ لا بجهلٍ وظلمٍ، فإنَّ العدل واجبٌ لكلِّ أحدٍ على كلِّ أحدٍ في كلِّ حال، والظُّلم محرَّمٌ مطلقاً لا يُباح قطّ بحالٍ، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ ا.هـ. المرجع السابق (٥/ ٧٩).

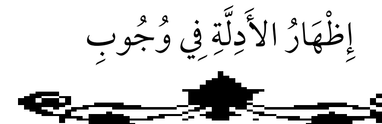
* وقال الإمام ابن القيم رحمه الله -عند قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾-: أمر سبحانه بالقيام بالقسط وهو العدل في هذه الآية، وهذا أمرٌ بالقيام به في حقِّ كلِّ أحدٍ، عدوًّاً كان أو وليّاً ا.هـ. "الرسالة التبوكية" (ص:٣٤).

وقال رحمه الله: والله تعالى يُحبُّ الإنصاف، بل هو أفضل حليةٍ تحلَّى بها الرجل خصوصاً مَن نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب ا.هـ. "إعلام الموقعين" (٣/ ٩٤).

* وقال رحمه الله -عند قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾-: إذا كان قد نهى عباده أن يحملهم بغضهم لأعدائه أن لا يعدلوا عليهم مع ظهور عداوتهم ومخالفتهم وتكذيبهم لله ورسوله فكيف

يسوغ لمن يدعي الإيمان أن يحلمه بغضه لطائفة منتسبة إلى الرسول تصيب وتخطيء على أن لا يعدل فيهم، بل يجرد لهم العداوة وأنواع الأذى، ولعله لا يدري أنهم أولى بالله ورسوله وما جاء به منه علماً ،وعملاً، ودعوة إلى الله على بصيرة، وصبراً من قومهم على الأذى في الله، وإقامة لحجة الله، ومعذرة لمن خالفهم بالجهل، لا كمن نصب معالمه صادرة عن آراء الرجال، فدعا إليها، وعاقب عليها ،وعادى من خالفها بالعصبية وحمية الجاهلية، والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا به ا.هـ. "بدائع الفوائد "(٢/ ١٦٦).

* * * * *



(الإِنْكَارُ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّة لاَ يُعَدُّ فِتْنَة، وَيَتَحَمَّلُ التَّبِعَاتِ المُخْطِئ وَمَنْ يَتَعَصَّبُ لَهُ)

هذا بابٌ ينبغي لنا جميعاً أن نفهمَه؛ فإنَّ بعضَ النَّاس ممَّن ابتلاهم الله بالعصبيةِ والتقليد؛ يدَّعي أنَّ الإنكارَ على الأجلَّة فتنة، أو يُسبِّب الفتنة !.

وهذا فَهْمٌ خاطئٌ؛ وقد أَنْكَرَهُ العلماء، وبيَّنوا أنَّ الفتنة هي في الذي يقع في الأخطاء والمنكرات، فيُنصَح، ولم ينتصِح، بل يتمادى فيما هو عليه، أو قد ينشأ شيءٌ مِنَ الخلاف والتنازع مِن قِبَلِ المتعصِّبين للمخطئ الذي له أتباعٌ، فيُحدثون فتنة، ومِن ثَمَّ يدَّعون أنَّ إنكارَ الناصح فتنة، وقد يرى المُخطئ أتباعه يتعصَّبون له بالباطل، فيسكت ولا يُنْكِر فتحدث الفتنة، فالمتحمِّل هو المُخطئ المصرُّ على خطئه ومَن يتعصَّب له، هكذا فليُفهَم.

* قال العلامة عبد الرحمن المعلمي ﵀: إن قيل: التفرق والاختلاف يصدق بما إذا ثبت بعضهم على الحق وخرج بعضهم عنه، والآيات تقتضي ذم الفريقين.

قلتُ: كلا؛ فإنَّ الآيات نفسها تحضُّ على إقامةِ الدِّين، والثبات عليه، والاعتصام به، واتِّباع الصراط المستقيم، بل هو المقصود مِنْهَا، **فالثَّابت على الصِّراط لم يُحْدِث شيئاً، ولم يقع بفعله تفرُّقٌ ولا اختلافٌ، وإنَّما يَحْدُثُ ذلِكَ**

بخروج مَن يخرج عن الصراط، وهو منهيٌّ عن ذلِكَ، فعليه التَّبِعةُ ا.هـ. "القائد إلى تصحيح العقائد" (ص:٢٤٢).

* وقال الإمام ابن باز ﵀: أما بقاء كل طائفة على ما لديها من باطل، وعدم التسليم للطائفة الأخرى فيما هي عليه من الحقِّ؛ فهذا هو المحذور والمنهي عنه وهو سبب تسليط الأعداء على المسلمين، **واللوم كل اللوم على من تمسك بالباطل وأبى أن ينصاع إلى الحق، أمَّا من تمسَّك بالحقِّ ودعى إليه وأوضح بطلان ما خالفه؛ فهذا لا لوم عليه، بل هو مشكورٌ، وله أجران أجر اجتهاده وأجر إصابته للحق** ا.هـ. "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة" (٣/ ٦٠).

قلتُ: والطائفة تصْدُق على الفرد والجماعة، بدليل قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾[الحجرات:٩].

* وقال ﵀ -في سياق ردِّه على الصابوني المعاصر-: ليس من أهل العلم السلفيين من يكفر هؤلاء الذين ذكرتهم -يعني ابن حجر وأمثاله مِن أهل العلم ممن وقوعوا في الأشعرية-، وإنما يوضحون أخطاءهم في تأويل الكثير من الصفات، ويوضِّحون أنَّ ذلك خلاف مذهب سلف الأمة، وليس ذلك تكفيراً لهم، **ولا تمزيقاً لشمل الأمة، ولا تفريقاً لصفِّهم، وإنما في ذلك النصح لله ولعباده وبيان الحق والرد على من خالفه بالأدلة النقلية والعقلية، والقيام بما**

أوجب الله سبحانه على العلماء من بيان الحق وعدم كتمانه، والقيام بالدعوة إلى الله والإرشاد إلى سبيله، ولو سكت أهل الحق عن بيانه لاستمر المخطئون على أخطائهم وقلدهم غيرهم في ذلك وباء الساكتون بإثم الكتمان الذي توعدهم الله عليه في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة:١٥٩] ا.هـ. "مجموع فتاوى ومقالات" (٣/ ٧٣).

❊ وقال العلامة أحمد النجمي رحمه الله: هذا الرجل الذي جاء ونصح فعل خيراً، وأحسَنَ، فهل يُقال إنَّه أحدث فتنةً ؟!؛ كذلك أيضاً مَن ينبِّه الناس الآن ويُنبِّه طلاب العلم على مَن يريد بهم شرَّاً ... إنَّما هم ناصحون لإخوانِهِم... **هؤلاء الذين يقولون هذا القول: قولهم باطلٌ؛ وخاطئ، وهم أصحاب الفتنة؛ الذين يريدون السكوت على الباطل حتَّى يستفحل الأمر** ... ولا شكَّ أنَّ الذي ينبِّه الناس على الشرِّ قبل وقوعه؛ **هذا ناصحٌ لا داعية فتنة،** وإنَّ الذي يقول هذا الكلام: قد قلَبَ الحقيقة؛ **وإنَّما الحقيقة أنَّ الفتنة هي السكوت على مثل هذا العمل حتَّى يستفحل الأمر** ا.هـ. المراد مِن "الفتاوى الجلية عن المناهج الدَّعوية" (ص:٣٨-٣٩).

-لا يتعلَّل في الإنكار على الأكابر والأجلَّة بخشية الفتنة:

قلتُ: ولهذا؛ يجب على المسلم أن يكون مقداماً في النَّهي عن الأخطاء والمنكرات ولا يبالي بقول النَّاس إنَّه يُحدث فتنة، ولا يتعلَّل بتركه لهذه الشعيرة خشيةَ أن يُتَّهم بذلِكَ.

* قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله: ولَمَّا كان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله مِنَ الابتلاء والمِحَنِ ما يتعرَّض به المرء للفتنة؛ صار في الناس مَن يتعلَّل لترك ما وجب عليه مِن ذلك بأنَّه يطلب السلامةَ مِنَ الفتنة ا.هـ. "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص:٦٩).

قلتُ: ثمَّ استدلَّ شيخ الإسلام على كلامِهِ هذا بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ ۚ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [التوبة:٤٩].

* قال العلامة السَّعدِي رحمه الله: مقصوده -قبحه الله- الرياء والنفاق؛ بأن مقصودي مقصود حَسَنٌ، فإن في خروجي فتنة وتعرضاً للشرِّ، وفي عدم خروجي عافية وكفاً عن الشر.

قال الله تعالى مبيناً كذب هذا القول: ﴿أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ﴾، فإنه على تقدير صدق هذا القائل في قصده؛ فإن في التخلُّف مفسدة كبرى وفتنة عظمى محقَّقة، وهي معصية الله ومعصية رسوله، والتجرُّؤ على الإثم الكبير، والوزر

العظيم، وأما الخروج فمفسدة قليلة بالنسبة للتخلُّف، وهي متوهَّمة، مع أنَّ هذا القائل قصده التخلُّف لا غير ا.هـ.

قلتُ: ويشاركهم من يقول إنَّ الإنكارَ فتنة، فإنَّه يحثُّ على التثبيط عن القيام بهذه الشعيرة، فهو كالمتخلِّف عنها، إن لم يكن أشدّ؛ لأنَّه جمع بين التخلُّف والحثّ عليه بقولِهِ، نسأل الله العافية.

ثُمَّ إنَّ هذا القول؛ وهو إنَّ الإنكار فتنة، أو يؤدِّي إلى الفتنة، يؤدِّي إلى: ترك الامتثال لأوامر الله ورسوله ﷺ، وترك الاحتساب، ومشابهة المنافقين في الاحتجاج به على التخلُّف عمَّا أُمِرُوا به، والمعارضة لوصية رسولِ الله بالصدع بالحقِّ وإنكار المنكر وعدم هيبة الناس والخوف منهم، والمنافاة لسير الأنبياء والصالحين في هذا الجانب.

-لا يجوز التخاذل عن الإنكار بمجرَّد توهُّم الفتنة:

والتخاذل عن الإنكار بمجرَّدِ توهُّم الفتنة؛ لا يجوز، وقد بوَّب على ذلِكَ الإمام الوادعي رحمه الله في "جامعه" (٥/ ١٦٧) فقال: (لا يُترك الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر لمُجرَّدِ أوهام سوء العاقبة). ثمَّ ذكر حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

عن أبي الدَّرداء ﵁، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةٌ، وَمَا بَلَغَ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ**». أخرجه أحمد في "المسند" برقم (٢٧٤٩٠). بإسنادٍ حسنٍ.

* قال العلامة الطوفي ﵀: وإنْ كان –يعني المفسدة الكبرى– مشكوكاً فيه لم يسقط، وإن كان مظنوناً فهو في محلِّ نظرٍ، فليرجع فيه إلى اجتهادِ المُنْكِر، بحسب ما يقتضيه الحال والقرائن، ونحوها، فإن ترجَّح عنده الإنكار أنْكَرَ، وإلا تركَ ا.هـ. "التعيين في شرح الأربعين" (ص:٢٨٩).

* وقال العلامة الصَّالِحِي الدّمشقي ﵀: ولا يسقط فرضه –يعني الأمر والنهي– بالتوهُّم؛ لأنَّه لو قيل له: لا تأمر فلاناً بالمعروف فإنَّه يقتلك لم يسقط عنه ذلك ...، ولا يسقط وجوبه أيضاً بتأويلٍ ولا مداهنةٍ ...، ولا يسقط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالعزلة وعدم الاختلاط بالناس ا.هـ. باختصار. "الكنز الكبر" (ص:١٢٨).

قلتُ: أمَّا الإنكار بما يؤدِّي إلى ما هو أنكر ومفسدة عظمى؛ فإنَّه لا يجوز بالاتفاق؛ نقله الصنعاني ﵀ فقال: اتَّفق العلماء مِنَ الفِرَقِ كُلِّها أنَّه إذا أدَّى إنْكارُ المنكر إلى أنكر مِنه لم يجز إنْكاره ا.هـ. "الإشاعة" (ص:٥٢).

ويُنبَّه: أنَّ اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀.

وانظر: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لابن تيمية (ص:٣٨-٣٩و٤١) و"إعلام الموقعين" (٣/ ١٥).

-الشَّرع لا يأمرُ إلا بما فيه المصلحة ودرء المفسدة:

مِنَ المعلوم أنَّه قد تنشأ فتنٌ في النَّهي عن المنكر؛ وهذا لا يكون مِن إقامة هذه الشعيرة، فإنَّ الله شرعها وأمر بها ولا يأمر الله إلا بما مصلحته راجحه، وليس فيه مفسدة، وإنَّما تكون الفتنة والمفسدة مِن أصحاب المُنْكَرِ، لأنَّهم المتسبِّبون، ولو أنَّنا قلنا: نترك الإنكار بحجَّة خشية حصول الفتنة، لتعطَّلت هذه الشعيرة، وازدادت الفِتَن، وحصل الفساد في البلاد والعباد.

* قال الإمام الشاطبي ﵀: الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد.

مثال ذلك: **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإنه أمر مشروع لأنه سبب لإقامة الدين، وإظهار شعائر الإسلام، وإخماد الباطل على أيِّ وجه كان، وليس بسبب -في الوضع الشرعي- لإتلاف مال أو نفس، ولا نيل من عرض، وإن أدى إلى ذلك في الطريق**، وكذلك الجهاد موضوع لإعلاء كلمة الله، وإن أدى إلى مفسدة في المال أو النفس، ودفع المحارب مشروع لرفع القتل والقتال وإن أدى إلى القتل والقتال، والطلب بالزكاة مشروع لإقامة ذلك الركن من أركان

الإسلام، وإن أدى إلى القتال، كما فعله أبو بكر رضي الله عنه وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم وإقامة الحدود والقصاص مشروع لمصلحة الزجر عن الفساد، وإن أدى إلى إتلاف النفوس، وإهراق الدماء، وهو في نفسه مفسدة، وإقرار حكم الحاكم مشروع لمصلحة فصل الخصومات، وإن أدى إلى الحكم بما ليس بمشروع، **هذا في الأسباب المشروعة.**

... فالذي يجب أن يعلم أن هذه المفاسد الناشئة عن الأسباب المشروعة، والمصالح الناشئة عن الأسباب الممنوعة ليست بناشئة عنها في الحقيقة، وإنما هي ناشئة عن أسباب أخر مناسبة لها.

والدليل على ذلك ظاهر؛ فإنها إذا كانت مشروعة؛ فإما أن تشرع للمصالح، أو للمفاسد، أو لهما معاً، أو لغير شيء من ذلك؛ فلا يصح أن تشرع للمفاسد لأن السمع يأبى ذلك، ...

إذا لا سبب مشروعاً إلا وفيه مصلحة لأجلها شُرِع، فإن رأيته وقد انبنى عليه مفسدة؛ فاعلم أنها ليست بناشئة عن السبب المشروع.

وأيضاً؛ فلا سبب ممنوعاً إلا وفيه مفسدة لأجلها منع، فإن رأيته وقد انبنى عليه مصلحة فيما يظهر؛ فاعلم أنها ليست بناشئة عن السبب الممنوع، **وإنما ينشأ عن كل واحد منها ما وضع له في الشرع إن كان مشروعاً، وما منع لأجله إن كان ممنوعاً.**

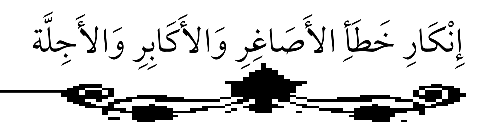
وبيان ذلك: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -مثلاً- لم يقصد به الشارع إتلاف نفس ولا مال، وإنما هو أمر يتبع السبب المشروع لرفع الحقِّ وإخماد الباطل؛ كالجهاد ليس مقصوده إتلاف النفوس، بل إعلاء الكلمة، لكن يتبعه في الطريق الإتلاف من جهة نصب الإنسان نفسه في محلٍّ يقتضي تنازع الفريقين ... ا.هـ. "الموافقات" (١/ ٢٧٤-٣٧٦).

قلتُ: هذا تأصيلٌ موافقٌ للأدلَّةِ الشرعيَّة عضّ عليه؛ فالفتنة والافتراق ليس بناشئٍ عمَّا أمر الله به ورسوله مِنَ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر وبيان خطأ الكبير والصغير والعالم والجاهل، والسُّنِّي والمبتدع، لأنَّ الله تعالى لا يأمر إلا بما هو سببٌ للمصالحِ.

* قال الإمام الشاطبي رحمه الله: فلا يصحُّ أن تُشرع للمفاسد؛ لأنَّ السَّمع يأبى ذلِكَ، فقد ثبت الدَّليل الشرعي على أنَّ الشريعة إنَّما جيء بالأوامر فيها، جلْبَاً للمصالح ا.هـ. "الموافقات" (١/ ٣٧٥).

-الفتنة في ترك النهي عن المنكر وفي الإنكار بجهلٍ بما يؤدِّي إلى منكرٍ أعظم:

* قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله: وإذا كان الكفر والفسوق والعصيان سببُ الشَّر والعدوان، **فقد يذنب الرجل أو الطائفة، ويسكت آخرون عن الأمر والنهى؛ فيكون ذلك من ذنوبهم.**



وينكر عليهم آخرون إنكاراً منهياً عنه؛ فيكون ذلك من ذنوبهم.

فيحصل التفرق والاختلاف والشرّ، وهذا من أعظم الفتن والشرور قديماً وحديثاً؛ إذ الإنسان ظلومٌ جهولٌ، والظلم والجهل أنواع، فيكون ظلم الأول وجهله من نوعٍ، وظلم كل من الثاني والثالث وجهلهما من نوعٍ آخر وآخر.

ومَن تدبَّر الفتن الواقعة رأى سببها ذلك، ورأى أنَّ ما وقع بين أمراء الأمة وعلمائها ومن دخل في ذلك من ملوكها ومشايخها ومن تبعهم من العامة من الفتن هذا أصلها. يدخل في ذلك أسباب الضلال والغي التي هي الأهواء الدينية والشهوانية، وهى البدع في الدِّين، والفجور في الدنيا، وذلك أنَّ أسباب الضلال والغي البدع في الدِّين، والفجور في الدنيا، وهي مشتركة تعمُّ بنى آدم لما فيهم من الظلم والجهل ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ١٤٢-١٤٣).

*****

(تَرْكُ الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ تَشَبُّهٌ بِاليَهُودِ)

اليهود مِن أشدِّ الناس وقوعاً في المحرَّمات لا سيما علماؤهم وقاداتُهم الذين لم يعملوا بعلمِهِم، وعندهم الحِيَلُ والمَكْرُ والخديعة بدين الله تعالى وعباده الصالحين، وعندهم مِنَ الأوصاف القبيحة ما ليست عند كثيرٍ مِنَ الكفَّار، ولقد ذمَّهم الله تعالى، ولعنهم، وغضِبَ عليهم، ومسخ بعضهم إلى قردةٍ وخنازير، نسأل الله السلامة.

ومِن أعظَمِ أوصافهم القبيحة: تركهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل وقوعهم في المنكرات دون أن ينكر بعضهم على بعضٍ، مع علمِهِم بتحريمها، وتركهم لما أمر الله تعالى مع علمِهِم بوجوبه، فهم يعلمون، ولا يعملون بما علِمُوا.

وكانوا لا يتناهون عن منكرٍ فعلوه، وإذا وقع كبيرهم في المنكر، لم ينكروا عليه، بل عاونوه ودافعوا عنه، وقلَّدوه، وتعصَّبوا له، بخلاف الضَّعيف مِنهم فإنَّه إذا وَقَعَ في المنكر أنكروا عليه، وأقاموا عليه الحَدَّ إن كان ممَّا يُحدُّ !!.

فمَن كان هذا حالُهُ فإنَّ به شبهاً بهم، قال سفيان الثوري رحمه الله: مَن فَسَدَ مِن علمائنا ففيه شَبَهٌ مِنَ اليهود، ومَن فَسَدَ مِن عبَّادِنا ففيه شَبَهٌ مِنَ النصارى ا.هـ. ذكره شيخ الإسلام في "الاقتضاء" (١/ ٧٩).

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٤١ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٤٢ وَكَيۡفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوۡرَىٰةُ فِيهَا حُكۡمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٣﴾ [المائدة: ٤١-٤٣].

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: مُرَّ على النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم بيهودي محمَّماً مجلوداً، فدعاهم صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «**هَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ**».

قالوا: نعم. فدعا رجلاً من علمائهم فقال: «**أَنْشُدُكَ بِاللهِّ الَّذِى أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَى مُوسَى أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ**». قال: لا، ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك؛ نجده الرجم، ولكنه كثر في أشرافنا، **فكنَّا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحدَّ**، قلنا: تعالوا فلنجتمع على شيء

نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم. فقال رسول الله ﷺ «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ**». فأُمِرَ به فرُجِمَ فأنزل الله عز وجل: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ**﴾ إلى قوله ﴿**إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ**﴾، يقول: ائتوا محمداً ﷺ فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا. فأنزل الله تعالى: ﴿**وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾**﴾ ﴿**وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾**﴾ ﴿**وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾**﴾ في الكفار كلها. رواه مسلم برقم (١٧٠٠).

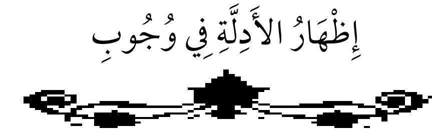
وعن عائشة زوج النبيِّ ﷺ: أنَّ قريشًا أهمَّهم شأنُ المرأة المخزومية التي سرقت في عهد النبي ﷺ في غزوة الفتح، فقالوا: مَن يكلِّم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: ومَن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حبّ رسول الله ﷺ!، فأتى بها رسول الله ﷺ فكلَّمه فيها أسامة بن زيد، فتلوَّن وجهُ رسول الله ﷺ فقال: «**أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ الله**»، فقال له أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاختطب، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «**أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ**

فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»، ثمَّ أمر بتلك المرأة الَّتِي سرقت فقُطِعت يدها. رواه البخاري برقم (٣٤٧٥) ومسلم برقم (١٦٨٨)، واللفظ له.

قلتُ: هؤلاء الأكابر الذين أهلَكَهُمُ الله، أصابتهُمُ اللعنة، وجُعِلَ مِنهم القردة والخنازير، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة:٦٠].

وقال تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة:٧٨-٧٩].

*****



(عُقُوبَةُ اللّهِ عَلَى مَنْ لمْ يُنْكِرِ أَخْطَاءَ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مَعَ الاسْتِطَاعَةِ)

قد يسكت بعضُ النَّاس عن إنكار خطأ بعض الأكابر والأجلَّة، فلا ينكر عليهم، ولا ينصح الناس بتركِ أخطائهم، بل ربَّما يسير على ما ساروا عليه، زاعماً أنَّهم أخبر وأعلم وأتقى لله مِنَّا !!، أو يخشى غضب الكبير وأخذه في نفسِهِ عليه، أو يخشى أن يسقط مِن أعينِ النَّاس، ويُتكلَّم فيه، أو يخشى زوال دنيا، أو يبتغي بذلِكَ محمدةً مِنَ المُخطئ، أو يظنُّ أنَّ ذلك يعتبر إساءة للأدب !!، ونحو ذلك مِنَ المبرِّرات الخاطئة !!؛ فيتسبَّب في نزول العقوبةِ عليه مِن ربِّ العالمين.

قال تعالى: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة:٧٨-٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِى كَانَتۡ حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ إِذۡ يَعۡدُونَ فِى ٱلسَّبۡتِ إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ كَذَٰلِكَ نَبۡلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ وَإِذۡ قَالَتۡ أُمَّةٞ مِّنۡهُمۡ لِمَ تَعِظُونَ قَوۡمًا ٱللَّهُ مُهۡلِكُهُمۡ أَوۡ مُعَذِّبُهُمۡ عَذَابٗا شَدِيدٗاۖ قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ

وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الأعراف:١٦٤-١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنفال:٢٥].

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: قرأ طائفة من السلف: (لتصيبن) الذين ظلموا منكم خاصة، وكلا القراءتين حقٌّ؛ فإن الذي يتعدى حدود الله هو الظالم، وتارك الإنكار عليه قد يجعل غير ظالم لكونه لم يشاركه وقد يجعل ظالماً باعتبار ما ترك من الإنكار الواجب وعلى هذا قوله: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾﴾ فأنجى الله الناهين. وأما أولئك الكارهون للذَّنب الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا﴾ فالأكثرون على أنَّهم نجوا لأنهم كانوا كارهين، فأنكروا بحسب قدرتهم. **وأما من ترك الإنكار مطلقاً فهو ظالمٌ يعذَّب**، ...

والمقصود هنا: أنَّه يصح النفي والإثبات باعتبارين كما أن قوله: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ أي: لا تختصّ بالمعتدين، **بل تتناول من رأى المنكر فلم يغيره**، ومن قرأ (لتصيبن) الذين ظلموا منكم خاصَّة أدخل في

ذلك **من ترك الإنكار مع قدرته عليه** ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٣٨٢-٣٨٣).

* وقال العلامة جلال الدِّين المحلِّي رحمه الله: واتِّقاؤها بإنكار موجبها مِنَ المنكر ا.هـ. "تفسير الجلالين".

وعن أبي بكر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية، وتضعونها على غير مواضعها: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ** ﴾ [المائدة:١٠٥]، وإنا سمعنا النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ**». أخرجه أبو داود برقم (٤٣٣٨)، والترمذي برقم (٢١٦٨)، وهو حديثٌ صحيحٌ.

قلتُ: والظالم سواء كان ظلماً أكبر أو أصغر، مقتصراً على نفسِهِ أو متعدِّياً على غيره، وسواء كان صاحبه صغيراً أو كبيراً، عالماً أو جاهلاً، راعياً أو مرعيّاً.

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ؛ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ**». أخرجه الترمذي برقم (٢١٦٩)، وهو حديثٌ صحيحٌ بطرقه وشواهده، عدا قوله: «**ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ**».

وراجع تحقيق شيخنا الفاضل أبي عمرو الحجوري حفظه الله لـ"رياض الصالحين" (ص:١٥٨).

وعن زينب بنت جحش رضي الله عنها، أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم استيقظ من نومه وهو يقول «**لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ**». قلتُ: يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «**نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخُبَثُ**». رواه البخاري برقم (٣٣٤٦) ومسلم برقم (٢٨٨٠).

وعن النُّعمان بن بشير رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنْ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا؛ فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا**». رواه البخاري برقم (٢٤٩٣).

*****

(تَبْيِينُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مَا أُنْكِرَ عَلَيْهِمْ وَالحَذَرُ مِنْ كِتْمَانِ الحَقِّ)

يجب على كلِّ مَن بُيِّن له خطؤه، وأُنْكِرَ عليه أن يتوب إلى الله تعالى، وأن يعترف بخطئه، ويظهر الحقَّ للناس، ولا يجوز له كتمُهُ، وسواء كان الحقّ متعلِّقاً بالأعراض، كأن يظلم شخصاً بقولٍ أو فعلٍ، أو متعلِّقاً بالدِّين فحسْب؛ لا سيما إذا انتشر خطؤه.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٠﴾ [البقرة:١٥٩-١٦٠].

* قال الإمام أبو حاتم محمد بن إدريسٍ رحمه الله: ولقد ذُكِرَ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: رجلٌ من أهل العلم، كانت له زلة، وأنَّه تاب من زلته، فقال: لا يقبل الله ذلك منه حتى يظهر التوبة والرجوع عن مقالته، وليعلمن أنه قال مقالته كيت وكيت، وأنه تاب إلى الله تعالى من مقالته، ورجع عنه، فإذا ظهر ذلك منه حينئذ تقبل، ثم تلا أبو عبد الله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ ﴾ ا.هـ. "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (١/ ٣٠٠).

* وقال المرُّوذي رحمه الله: إنَّ أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- ذكر حارثاً المحاسبي ... -وفيه-: ليس للحارثِ توبة، يُشْهَدُ عليه ويَجْحَدُ، إنَّما التوبةُ لِمَن اعترَف ا.هـ. "طبقات الحنابلة" لأبي الحسين الفراء (١/ ١٥٠).

* وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: ... شرط الله تعالى في توبة الكاتمين ما أنزل الله من البينات والهدى: البيانَ؛ لأنَّ ذنبهم لما كان بالكتمان كانت توبتهم منه بالبيان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة:١٥٩-١٦٠]. وذنب المبتدع فوق ذنب الكاتم؛ لأنَّ ذاك كتم الحق، وهذا كتمه ودعا إلى خلافه؛ فكلُّ مبتدعٍ كاتمٌ، ولا ينعكس ا.هـ. "مدار السالكين" (١/ ٣٦١).

ومِنَ الآيات الدَّالة على تحريم كتمان الحق: قولُه تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران:١٨٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ

وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾﴾ [البقرة:١٧٤-١٧٥].

-ذكر بعض أسباب عدم إظهار بعض الأكابر ما أُنْكِرَ عليهم وبيانهم للحقّ:

* قال الإمام أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي رحمه الله: والأمر بالاجتماع والاتفاق راجعٌ إلى ترك المعاندة للحقِّ والمخالفة للمحقِّين الذين اتَّبعوا الأدلةَ، وهجروا الشبهات، وكم طالب للفُرقةِ وهاجر للأدلةِ بمجرَّد الأنفة مِنَ الاتِّباعِ لدليلٍ صار إليه مَن يتعصَّب عليه، أو لمغالبةٍ ومطاولة، أو انفراد بمذهبٍ ليتبع، فيصير به صاحب قالةٍ، والنَّاس على هذا إلا مَن عَصَمَ اللهُ ا.هـ. "الواضح في أصولِ الفِقه" (٥/ ٣٦٨).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ألا ترى إلى الذي يعظِّم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كلَّ ما قالَه، ولو كان خطأً ؟ ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٢٩٢).

* وقال رحمه الله: طالبُ الرئاسة ولو بالباطل ترضيه الكلمة التي فيها تعظيمه، وإن كانت باطلاً، وتغضبه الكلمة التي فيها ذمُّه وإن كانت حقاً. والمؤمن ترضيه كلمة الحق له وعليه، وتغضبه كلمة الباطل له وعليه؛ لأن الله تعالى يحب

الحق والصدق والعدل، ويبغض الكذب والظلم ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (١٠/ ٥٩٩-٦٠٠).

* وقال رحمه الله: ولهذا تجد اليهود يُصمِّمون ويصرون على باطلهم؛ لما في نفوسهم مِنَ الكِبْرِ، والحسد، والقسوة، وغير ذلك مِنَ الأهواء ا.هـ. "نقض المنطق" (ص:٢٧).

* وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: السَّبَب الثَّالِث -يعني مِن أسباب عدم العمل بالحقّ والرجوع إليه-: قيام مَانع وَهُوَ إِمَّا حسد أَو كبر، وَذَلِكَ مَانع إِبْلِيس من الانقياد لِلْأَمْرِ، وَهُوَ دَاء الأولين والآخرين إلا من عصم الله، وَبِه تخلف الإيمان عَن الْيَهُود الَّذين شاهدوا رَسُول الله وَعرفُوا صِحَة نبوته، وَمن جرى مجراهم ...

السَّبَب الرَّابِع: مَانع الرياسة وَالْملك، وإِن لم يقم بِصَاحِبِهِ حسد وَلَا تكبر عَن الانقياد للحق، لَكِن لَا يُمكنهُ أن يجْتَمع لَهُ الانقياد وَملكه ورياسته فيضل بِملكه ورياسته، كَحال هِرقل وأضرابه من مُلُوك الْكفَّار الَّذين علمُوا نبوته وَصدقه، وأقروا بهَا بَاطِناً، وأحبُّوا الدُّخُول فِي دينه، لَكِن خَافُوا على ملكهم، وَهَذَا دَاء أرباب الْملك وَالْولَايَة والرياسة، وَقلَّ من نجا مِنْهُ إلا من عصم الله، وَهُوَ دَاء فِرْعَوْن وَقَومه...

السَّبَب الْخَامِس: مَانع الشَّهْوَة وَالْمَال، وَهُوَ الَّذِي منع كثيراً من أهل الْكتاب من الإيمان خوفًا من بطلَان مَأْكَلهمْ وَأَمْوَالهمْ الَّتِي تصير إليهم من قَومهمْ ...

السبب التاسع: مُتَابعَة من يعاديه من النَّاس للرسول وَسَبقه إلى الدُّخُول فِي دينه، وتخصصه وقربه مِنْهُ، وَهَذَا الْقدر منع كثيراً مِنَ اتِّبَاع الْهدى، يكون للرجل عَدو وَيبغض مَكَانَهُ، وَلَا يحب أرضاً يمشي عَلَيْهَا، ويقصد مُخَالفَته ومناقضته، فيراه قد اتَّبع الْحق، فيحمله قصد مناقضته ومعاداته على معاداة الْحق وأهله، وإن كَانَ لَا عَدَاوَة بَينه وَبينهمْ، وَهَذَا كَمَا جرى للْيَهُود مَعَ الأنصار فإنهم كَانُوا أعدائهم وَكَانُوا يتواعدونهم بِخُرُوج النَّبِي، وأنهم يتبعونه ويقاتلونهم مَعَه، فَلَمَّا بدرهم إليه الأنصار واسلموا حملهمْ معاداتهم على الْبَقَاء على كفرهم ويهوديتهم.

السَّبَب الْعَاشِر -يعني من أسباب عدم العمل بالحق والرجوع إليه-: مَانع الإلف وَالْعَادَة والمنشأ، فَإِن الْعَادة قد تقوى حَتَّى تغلب حكم الطبيعة، وَلِهَذَا قيل هِيَ طبيعة ثَانِيَة فيربى الرجل على الْمَقَالة وينشأ عَلَيْهَا صَغِيراً فيتربى قلبه وَنَفسه عَلَيْهَا كَمَا يتربى لَحْمه وعظمه على الْغذَاء الْمُعْتَاد، وَلَا يعقل نَفسه إلا عَلَيْهَا، ثمَّ يَأْتِيهِ الْعلم وهلة وَاحِدَة يُرِيد إِزَالَتهَا وإخراجها من قلبه، وان يسكن موضعهَا فيعسر عَلَيْهِ الِانْتِقَال، ويصعب عَلَيْهِ الزَّوَال، وَهَذَا السَّبَب وَإِن كَانَ

أضعف الأسباب معنى فَهُوَ أغلبها على الأُمم وأرباب المقالات والنِّحَل ا.هـ. "مفتاح دار السعادة" (١/ ٩٦-٩٨).

* وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: وهاهنا أمر خفي ينبغي التفطن له، وهو أن كثيراً من أئمة الدِّين قد يقول قولاً مرجوحاً، ويكون مجتهداً فيه، مأجوراً على اجتهاده فيه، موضوعاً عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنزلته في هذه الدرجة، لأَنَّه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث إنَّه لو قاله غيره من أئمة الدِّين، لما قبله، ولا انتصر له، ولا والى من وافقه، ولا عادى من خالفه، وهو مع هذا يظن أَنَّه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه، وليس كذلك، فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحق، وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع فقد شاب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه، وظهور كلمته، وأَنَّه لا ينسب إلى الخطأ، وهذه دسيسة تقدح في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا، فإنه فهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ا.هـ. "جامع العلوم والحِكَمِ" (ص:٣٥٧-٣٥٨).

* وقال الإمام الشوكاني رحمه الله: وَمن جملَة الْأَسْبَاب الَّتِي يتسبب عَنْهَا ترك الْإِنْصَاف ويصدر عَنْهَا الْبعد عَن الْحق وكتم الْحجَّة وَعدم مَا أوجبه الله من الْبَيَان: حب الشّرف وَالْمَال اللَّذين هما أعدى على الْإِنْسَان من ذئبين ضاريين، كَمَا وصف ذَلِك رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم فَإِن هَذَا هُوَ السَّبَب الَّذِي حرَّف بِهِ أهل

الْكتاب كتب الله الْمنزلَة على رسله، وكتموا مَا جَاءَهُم فِيهَا من الْبَينَات وَالْهدى كما وَقع من أَحْبَار الْيَهُود ...

وَمن جملَة الْأَسْبَاب الَّتِي يتسبب عَنْهَا ترك الْإِنْصَاف وكتم الْحق وغمط الصَّوَاب: مَا يَقع بِي أهل الْعلم من الْجِدَال والمراء فَإِن الرجل قد يكون لَهُ بَصِيرَة وَحسن إِدْرَاك وَمَعْرِفَة بِالْحَقِّ ورغوب إِلَيْهِ فيخطئ فِي المناظرة ويحمله الْهوى ومحبة الغلب وَطلب الظُّهُور على التصميم على مقاله وَتَصْحِيح خطأه وتقويم معوجه بالجدال والمراء.

وَهَذِه الذريعة الإبليسية والدسيسة الشيطانية قد وَقع بهَا من وَقع فِي مهاوي من التعصبات ومزالق من التعسفات عَظِيمَة الْخطر مخوفة الْعَاقِبَة.

وَقد شاهدنا من هَذَا الْجِنْس مَا يقْضى مِنْهُ الْعجب فَإِن بعض من يسْلك هَذَا المسلك قد يُجَاوز ذَلِك إِلَى الْحلف بِالْإِيمَان على حَقِيقَة مَا قَالَه وصواب مَا ذهب إِلَيْهِ وَكَثِيرًا مِنْهُم يعْتَرف بعد أَن تذْهب عَنهُ سُورَة الْغَضَب وتزول عَنهُ نزوة الشَّيْطَان بِأَنَّهُ فعل ذَلِك تعمدا مَعَ علمه بِأَن الَّذِي قَالَه غير صَوَاب ...

وَمن آفَات التعصب الماحقة لبركة الْعلم: أَن يكون طَالب الْعلم قد قَالَ بقول فِي مَسْأَلَة كَمَا يصدر مِمَّن يُفْتِي أَو يصنف أَو يناظر غَيره ويشتهر ذَلِك القَوْل عَنهُ فَإِنَّهُ قد يصعب عَلَيْهِ الرُّجُوع عَنهُ إِلَى مَا يُخَالِفهُ وَإِن علم أَنه الْحق وَتبين لَهُ فَسَاد مَا قَالَه.

وَلَا سَبَب لهَذَا الاستصعاب إِلَّا تَأْثِير الدُّنْيَا على الدّين فَإِنَّهُ قد يسول لَهُ الشَّيْطَان أَو النَّفس الأمارة أَن ذَلِك ينقصهُ ويحط من رتبته ويخدش فِي تَحْقِيقه ويغض من رئاسته.

وَهَذَا تخيل مختل وتسويل بَاطِل فَإِن الرُّجُوع إِلَى الْحق يُوجب لَهُ من الْجَلالَة والنبالة وَحسن الثَّنَاء مَا لَا يكون فِي تصميمه على الْبَاطِل بل لَيْسَ فِي التصميم على الْبَاطِل إِلَّا مَحْض النَّقْص لَهُ والإزراء عَلَيْهِ والاستصغار لشأنه فَإِن مَنْهَج الْحق وَاضح الْمنَار يفهمهُ أهل الْعلم ويعرفون براهينه وَلَا سِيمَا عِنْد المناظرة فَإِذا زاغ عَنهُ زائغ تعصبا لقَوْل قد قَالَه أَو رَأْي رَآهُ فَإِنَّهُ لَا محَالة بِكَوْن عِنْد من يطلع على ذَلِك من أهل الْعلم أحد رجلَيْنِ إِمَّا متعصب مجادل مكابر إِن كَانَ لَهُ من الْفَهم وَالْعلم مَا يدْرك بِهِ الْحق ويتميز بِهِ الصَّوَاب أَو جَاهِل فَاسد الْفَهم بَاطِل التَّصَوُّر إِن لم يكن لَهُ من الْعلم مَا يتَوَصَّل بِهِ إِلَى معرفَة بطلَان مَا صمم عَلَيْهِ وجادل عَنهُ وكلا هذَيْن المطعنين فِيهِ غَايَة الشين ...

وَهَذَا نوع من التعصب دَقِيق جداً يَقع فِيهِ كثير من أهل الْإِنْصَاف وَلَا سِيمَا إِذا كَانَ بِمحضر من النَّاس وَأَنه لَا يرجع الْمُبْطل إِلَى الْحق إِلَّا فِي أندر الْأَحْوَال وغالب وُقُوع هَذَا فِي مجَالِس الدَّرْس ومجامع أهل الْعلم.

وَمن الْآفَات الْمَانِعَة عَن الرُّجُوع إِلَى الْحق: أَن يكون الْمُتَكَلّم بِالْحَقِّ حدث السن بِالنِّسْبَةِ إِلَى من يناظره أَو قَلِيل الْعلم أم الشُّهْرَة فِي النَّاس وَالْآخر بعكس

ذَلِك فَإِنَّهُ قد تحمله حمية الْجَاهِلِيَّة والعصبية الشيطانية على التَّمَسُّك بِالْبَاطِلِ أَنَفَة من الرُّجُوع إِلَى قَول من هُوَ أَصْغَر مِنْهُ سنا أَو أقل مِنْهُ علما أَو أخْفى شهرة ظنا مِنْهُ أَن فِي ذَلِك عَلَيْهِ مَا يحط مِنْهُ وَينْقص مَا هُوَ فِيهِ.

وَهَذَا الظَّن فَاسد فَإِن الْحَط وَالنَّقْص إِنَّمَا هُوَ فِي التصميم على الْبَاطِل والعلو والشرف فِي الرُّجُوع إِلَى الْحق بيد من كَانَ وعَلى أَي وَجه حصل.

وَمن الْآفَات: مَا يَقع تَارَة من الشُّيُوخ وَأُخْرَى من تلامذتهم فَإِن الشَّيْخ قد يُرِيد التظهر لمن يَأْخُذ عَنهُ بِأَنَّهُ بِمحل من التَّحْقِيق وبمكان من الإتقان فيحمله ذَلِك على دفع الْحق إِذا سبق فهمه إِلَى الْبَاطِل لِئَلَّا يظنّ من يَأْخُذ عَنهُ أَنه يُخطئ ويغلط.

وَهُوَ لَو عرف مَا عِنْد ذَلِك الَّذِي يَأْخُذ عَنهُ الْعلم أَن رُجُوعه عَن الْخَطَأ إِلَى الصَّوَاب أعظم فِي عينه وَأجل عِنْده وزاده ذَلِك رَغْبَة فِيهِ ومحبة لَهُ وَإِذا اسْتمرّ على الْغَلَط وصمم على الْخَطَأ كَانَ عِنْده دون منزلَة الرُّجُوع إِلَى الْحق بمنازل.

وَهَكَذَا التلميذ قد يخْطر بِبَالِهِ التزين لشيخه والتجمل عِنْده بِأَنَّهُ قوي الْفَهم سريع الْإِدْرَاك صَادِق التَّصَوُّر فيحمله ذَلِك على الْوُقُوف على مَا قد سبق إِلَى ذهنه من الْخَطَأ والتشبث بِمَا دفع لَهُ من الغلطُ ...

من الْأَسْبَاب الْمَانِعَة من الْإِنْصَاف: مَا يَقع من المنافسة بَين المتقاربين فِي الْفَضَائِل أَو فِي الرِّئَاسَة الدِّينِيَّة أَو الدُّنْيَوِيَّة؛ فَإِنَّهُ إِذا نفخ الشَّيْطَان فِي أنفهما

وترقت المنافسة بلغت إِلَى حدٍّ يحمل كلُّ وَاحِد مِنْهُمَا على أَن يرد مَا جَاءَ بِهِ الآخر إِذا تمكن من ذَلِك، وَإِن كَانَ صَحِيحاً جَارِياً على مَنْهَج الصَّوَاب.

وَقد رَأينَا وَسَمعنَا من هَذَا الْقَبِيل عجائب صنع فِيهَا جمَاعَة من أهل الْعلم صَنِيع أهل الطاغوت وردُّوا مَا جَاءَ بِهِ بَعضهم من الْحق وقابلوه بالجدال الْبَاطِل والمراء الْقَاتِل ا.هـ. "أدب الطلب ومنتهى الأرب" (ص:٩١-١٧٣ وما بعد).

*****

(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِنَ المُجَادَلَةِ وَالخُصُومَةِ بِعْدَ تَبَيُّنِ الحَقِّ)

قال تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الزخرف:٥٨].

قال رسولُ الله ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ» ثمَّ تلا هذه الآية: ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾. أخرجه أحمد برقم (٢٢١٦٤)، عن أبي أمامة رضي الله عنه، وصححه الشيخان الألباني والوادعي –رحمهما الله.

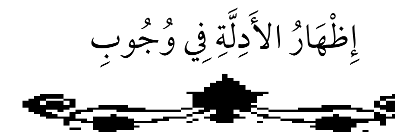
* قال الإمام ابن حزم رحمه الله: هذه الآيةُ مبيِّنةٌ وجه الجدال المذموم، وهو قوله تعالى فيمَن يحاج بعد ظهور الحقِّ، وهذه صفةُ المعانِد للحقِّ، الآبي مِن قبولِ الحُجَّة بعد ظهورها، وهذا مذمومٌ عند كلِّ ذي عقلٍ ا.هـ. "الإحكام في أصول الأحكام" (١/ ٢٠).

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى الله: الأَلَدُّ الْخَصِمُ». رواه البخاري برقم (٢٤٥٧) ومسلم برقم (٢٦٦٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إذا ظهر له الحقّ فعَنِدَ عنه كان ظالماً، وذلِكَ مثل الألد في الخِصَام ا.هـ. "درء تعارض العقل والنقل" (٩/ ٢٠٧).

قلتُ: ولا يزال هذا الصِّنف في سخطِ الله جلَّ وعلا حتَّى يرجع إلى صوابِهِ، ويترك جِدالَه وخصامَه، فقد قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ الله فَقَدْ ضَادَّ اللهَ، وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ الله حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ**». أخرجه أبو داود برقم (٣٥٩٧) وغيره، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وصحَّحه الشيخان الألباني والوادعي -رحمهما الله.

* * * * *



(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِنَ التَّرَاجُعِ عَنِ الخَطإِ بِصُورَةٍ غَيْرِ وَاضِحَةٍ)

قد يخطئ بعضُ الأكابرِ، فإذا بُيِّنَ له خطؤه وعرَفَه، وأراد أن يرجع عنه، لم يصرِّح برجوعه، وإنَّما يأتي بطريقةٍ أُخرى يلتبس فيها الحقُّ بالباطل، حتَّى يعود اللَّوم على المُنْكِرِ النَّاصحِ، فلا يدري النَّاس الحقَّ مِنَ الباطل، ولا المُحقّ مِنَ المبطل.

على ذلِكَ أمثلةٌ، نذكر منها مثالاً واحداً:

أن يُنْكِرَ زيدٌ على عمروٍ خطأَه، فيريد عمروٌ أن يتراجع عن الخطأ لكن بطريقةٍ لا يُظهِرُ للناس أنَّه أخطأ، لا يَظهَرُ فيها الحقُّ كما ينبغي، ولا يَظهَرُ فيها المُحقُّ كما ينبغي أيضاً، فيظهر الحقَّ دونَ التَّصريح بالخطأ، فلا يكون دفع الخطأ بتلْكَ القوَّة، هذا شيءٌ.

الشيء الآخر: في هذا إظهارٌ للنَّاس أنَّ المُنْكِرَ لم يصْدُق في إنكاره، حيث يقول النَّاس: ها هو عمروٌ يقول كذا، وكذا مِنَ الحقِّ؛ فكيف يُقال فيه إنَّه قال أو فعل كذا مِنَ الخطأ ؟!.

فيُكذَّب المُنْكِر، ويُظْلَمُ، نسأل الله السلامة.

هذا تلبيسٌ وتغطيةٌ، وهي حيلةٌ غير شرعيَّة؛ فإن الله تعالى أمر بالتوبةِ النصوح، وإظهار الحقِّ، وإبطال الباطل بصريح العبارة، فيقول عمروٌ: حصل

مِنِّي كذا مِنَ الخطأ، وهو ليس بصحيح، بل الصحيح كذا، فيعترف بالخطأ، ويردُّه بالحقِّ.

فإنَّ بهذا يكون قد أظهر الحقَّ واضحاً ناصعاً، وأبطل الباطل ودمَغَه، وأنْصَف المُنْكِرِ النَّاصِح، ولم يظلِمْه.

هذا أمرٌ دقيقٌ جِدَّاً، ينبغي التَّفطُّن له، ولا يجوز للأكابر أن يسلكوا المسلك الخاطئ فيه، خشية أن ينقص قدرهم، فإنَّه يضرُّ بِهم في الدنيا والآخرة، لا سيما في أمورِ العقيدة والمَنْهَج، بل المسلَكُ الصحيح يرفع قدْرَهم بإذن الله تعالى.

* قال الإمام أبو حاتم محمد بن إدريسٍ ﷺ: ولقد ذُكِرَ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: رجلٌ من أهل العلم، كانت له زلة، وأنَّه تاب من زلته، فقال: لا يقبل الله ذلك منه حتى يظهر التوبة والرجوع عن مقالته، وليعلمن أنه قال مقالته كيت وكيت، وأنه تاب إلى الله تعالى من مقالته، ورجع عنه، فإذا ظهر ذلك منه حينئذ تقبل، ثم تلا أبو عبد الله ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ ﴾ ا.هـ. "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (١/ ٣٠٠).

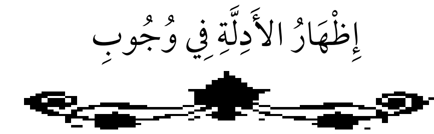
* وقال المرُّوذي ﷺ: إنَّ أبا عبد الله –يعني أحمد بن حنبل– ذكر حارثاً المحاسبي ... –وفيه–: ليس للحارثِ توبة، يُشْهَدُ عليه ويَجْحَدُ، إنَّما التوبةُ لِمَن اعترَف ا.هـ. "طبقات الحنابلة" لأبي الحسين الفراء (١/ ١٥٠).

* وقال الإمام ابن القيم ﵀: ولهذا كان من توبة الداعي إلى البدعة: أن يبيِّن أنَّ ما كان يدعو إليه بدعة وضلالة، وأنَّ الهدى في ضدِّه كما شرط تعالى في توبة أهل الكتاب الَّذين كان ذنبهم كتمان ما أنزل الله من البينات والهدى ليضلوا الناس بذلك؛ أن يصلحوا العمل في نفوسهم، ويبينوا للناس ما كانوا يكتمونهم إياه، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ (١٥٩) إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ (١٦٠)﴾ [البقرة:١٥٩-١٦٠]. وهذا كما شرط في توبة المنافقين الذين كان ذنبهم إفساد قلوب ضعفاء المؤمنين وتحيُّزهم واعتصامهم باليهود والمشركين أعداء الرسول وإظهارهم الإسلام رياء وسمعة؛ أن يصلحوا بدل إفسادهم، وأن يعتصموا بالله بدل اعتصامهم بالكفار من أهل الكفار والمشركين، وأن يخلصوا دينهم لله بدل إظهارهم له رياء وسمعة، فهكذا تفهم شرائط التوبة وحقيقتها والله المستعان ا.هـ. "عدة الصابرين" (ص:٩٣-٩٤).

* وقال ﵀: فتوبةُ هؤلاء الفُسَّاق من جهة الاعتقادات الفاسدة: بمحض اتباع السنة، ولا يكتفى منهم بذلك أيضاً حتى يبينوا فساد ما كانوا عليه من البدعة؛ إذ التوبةُ من ذنبٍ هي بفعل ضدِّه، ولهذا شرط الله تعالى في توبة الكاتمين ما أنزل الله من البينات والهدى: البيانَ؛ لأنَّ ذنبهم لما كان بالكتمان

كانت توبتهم منه بالبيان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٠﴾ [البقرة:١٥٩-١٦٠]. وذنب المبتدع فوق ذنب الكاتم؛ لأنَّ ذاك كتم الحق، وهذا كتمه ودعا إلى خلافه؛ فكلُّ مبتدعٍ كاتمٌ، ولا ينعكس ا.هـ. "مدارج السالكين" (١/ ٣٦١).

*****



(عُقُوبَةُ الأَكَابِرِ إِذَا لَمْ يَنْقَادُوا إِلَى الصَّوَابِ وَلَمْ يُظْهِرُوا الحَقَّ كَمَا يَنْبَغِي)

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [البقرة:١٥٩].

* قال أبو حيان رحمه الله: قال الجمهور: هي عامة في كل من علمه الله علماً، وعلماء هذه الأمة داخلون في هذا الميثاق ا.هـ. "البحر المحيط".

* وقال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله: وهذه الآية وإن كانت نزلت في خاص من الناس فإنها معني بها كل كاتم علماً فرض الله تعالى بيانه للناس ا.هـ. "تفسير الطبري".

* وقال العلامة القاسمي رحمه الله: دلَّتِ الآيةُ على: أنّ هذا الكتمان من الكبائر؛ لأنه تعالى أوجب فيه اللعن؛ لأنّ ما يتصل بالدِّين ويحتاج إليه المكلّف لا يجوز أن يُكتَمَ، ومن كتمه فقد عظمت خطيئته، وبلغ للعنه من الشقاوة والخسران الغاية التي لا يدرك كنهها !. وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن كتمان العلم ا.هـ. "محاسن التأويل".

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ

ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾﴾ [البقرة:١٧٤-١٧٥].

* قال الإمام السعدي رحمه الله: هذا وعيدٌ شديدٌ لمن كتم ما أنزل الله على رسله، من العلم الذي أخذ الله الميثاق على أهله، أن يبينوه للناس ولا يكتموه، فمن تعوض عنه بالحطام الدنيوي، ونبذ أمر الله، فأولئك ﴿مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ لأن هذا الثمن الذي اكتسبوه، إنما حصل لهم بأقبح المكاسب، وأعظم المحرمات، فكان جزاؤهم من جنس عملهم، ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بل قد سخط عليهم وأعرض عنهم، فهذا أعظم عليهم من عذاب النار، ﴿وَلاَ يُزَكِّيهِمْ﴾ أي: لا يطهرهم من الأخلاق الرذيلة، وليس لهم أعمال تصلح للمدح والرضا والجزاء عليها، وإنما لم يزكهم لأنهم فعلوا أسباب عدم التزكية التي أعظم أسبابها العمل بكتاب الله، والاهتداء به، والدعوة إليه، فهؤلاء نبذوا كتاب الله، وأعرضوا عنه، واختاروا الضلالة على الهدى، والعذاب على المغفرة، فهؤلاء لا يصلح لهم إلا النار، فكيف يصبرون عليها، وأنى لهم الجلد عليها؟؟! ا.هـ. "تفسير السعدي".

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران:١٨٧].

* قال العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله: ثمرة الآية: وجوب إظهار الحق، وتحريم كتمانه، فيدخل فيه بيان الدِّين والأحكام والفتاوى والشهادات وغير ذلك مما يجب إظهاره ...

... كفى بهذه الآية دليلاً على: أنَّه مأخوذ على العلماء أن يبيِّنوا الحقَّ للناس وما علموه، وأن لا يكتموا منه شيئاً لغرض فاسد؛ من تسهيلٍ على الظلمة، وتطييبٍ لنفوسهم، واستجلاب لمسارهم، أو لجَرِّ منفعةٍ وحطامِ الدنيا، أو لتقيةٍ مما لا دليل عليه ولا أمارة، أو لبخلٍ بالعلم، وعيرةٍ أن ينسب إليه غيرهم ا.هـ. "محاسن التأويل".

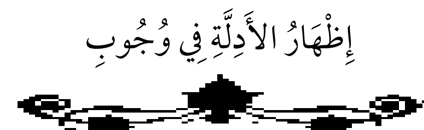
ومِن عقوبةِ الله تعالى لهذا الصِّنف؛ أن يطمسَ الله بصيرتَه، ويزيغ قلبه، وتصير الحقائق عنده مقلوبة، نسأل الله اللطف والسلامة.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾﴾ [الصف:٥]، وقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام:١١٠]، وقال تعالى: ﴿فَبِمَا

نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة:١٣]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور:٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ [يونس:٢٧].

* قال الإمام ابن بطَّة رحمه الله: إرادتك أن يخطأ صاحبك خطأٌ منك، واغتمامك بصوابه غش فيك، وسوء نية في المسلمين. فاعلم يا أخي أن من كره الصواب من غيره ونصر الخطأ من نفسه لم يؤمن عليه أن يسلبه الله ما علمه، وينسيه ما ذكره، بل يخاف عليه أن يسلبه الله إيمانه، لأن الحق من رسول الله إليك افترض عليك طاعته، فمن سمع الحق فأنكره بعد علمه له فهو من المتكبرين على الله، ومن نصر الخطأ فهو من حزب الشيطان، فإن قلت أنت الصواب وأنكره خصمك ورده عليك كان ذلك أعظم لأنفتك، وأشد لغيظك وحنقك وتشنيعك وإذاعتك، وكل ذلك مخالف للعلم، ولا موافق للحق ا.هـ. "الإبانة الكبرى" (٢/ ٥٤٥).

* قال الإمام ابن القيم رحمه الله: لِهَذَا قيل من عرض عَلَيْهِ حقٌّ فَرَّده فَلم يقبله عُوقِبَ بِفساد قلبه وعقله ورأيه، وَمن هُنَا قيل: لَا رَأْي لصَاحب هوى فإنَّ هَوَاهُ



يحملهُ على ردِّ الْحق، فَيفْسد اللهُ عَلَيْهِ رَأْيه وعقله ا.هـ. "مفتاح دار السعادة" (١/ ٩٩).

* وقال ﵀: المعاصي تزرع أمثالها، وتولد بعضها بعضاً، حتى يعز على العبد مفارقتها والخروج منها، كما قال بعض السلف: إن من عقوبة السيئة السيئة بعدها، وإن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، فالعبد إذا عمل حسنة قالت أخرى إلى جنبها: اعملني أيضاً، فإذا عملها، قالت الثالثة كذلك وهلم جرا، فتضاعف الربح، وتزايدت الحسنات.

وكذلك كانت السيئات أيضاً، حتى تصير الطاعات والمعاصي هيئات راسخة، وصفات لازمة، وملكات ثابتة، فلو عطل المحسن الطاعة لضاقت عليه نفسه، وضاقت عليه الأرض بما رحبت، وأحس من نفسه بأنه كالحوت إذا فارق الماء، حتى يعاودها، فتسكن نفسه، وتقر عينه.

ولو عطَّل المجرم المعصية وأقبل على الطاعة؛ لضاقت عليه نفسه وضاق صدره، وأعيت عليه مذاهبه، حتى يعاودها، حتى إن كثيرا من الفساق ليواقع المعصية من غير لذة يجدها، ولا داعية إليها، إلا بما يجد من الألم بمفارقتها ا.هـ. "الجواب الكافي" (ص:٧٤).

* * * * *

(الإِنْكَارُ عَلَى مَنْ قَلَّدَ الأَكَابِرَ وَالأَجِلَّةَ فِي الخطأِ وَتَعَصَّبَ لَهُمْ)

* قال الإمام الماوردي رحمه الله: لا ينبغي أن يبعثه معرفة الحق له على قبول الشبهةِ منه -يعني الكبير-، ولا يدعوه ترك الإعنات له على التقليد فيما أخذ عنه، فإنَّه ربَّما غالى بعض الأتباع في عالمهم حتَّى يروا أنَّ قولَه دليلٌ، وإن لم يستدل، وأنَّ اعتقاده حجَّة وإن لم يحتجّ؛ فيفضي به الأمر إلى التسليم له فيما أخذ عنه، ويؤول به ذلك إلى التقصير فيما يصدر مِنه ا.هـ. "أدب الدنيا والدين" (ص:٧٨).

قال تعالى: ﴿ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴿٢١﴾ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [الزخرف:٢١-٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة:١٧٠]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾

[الأعراف:٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ١٠٤﴾ [المائدة:١٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ٢١﴾ [لقمان:٢١]، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ١٠﴾ [إبراهيم:١٠]، وقال تعالى ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ٧٦ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ٧٧ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ٧٨﴾ [يونس:٧٦-٧٨]، هذه الآياتُ وغيرها كثيرٌ في شؤم التقليد وذمِّه.

* قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد، ولم يمنعهم كفر أولئك من جهة الاحتجاج بها؛ لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلّد، كما لو قلد رجل فكفر، وقلد آخر فأذنب، وقلد آخر في مسألة دنياه

فأخطأ وجهها، كان كل واحد ملوماً على التقليد بغير حجة، لأن كل ذلك تقليد يشبه بعضه بعضاً وإن اختلفت الآثام فيه ا.هـ. "جامع بيان العلم وفضله"(٢/ ٩٧٨).

* وقال رحمه الله: الناس لا يسلم منهم أحدٌ مِنَ الغلط، وإنَّما دخلت الداخلة على الناس مِن قِبَلِ التقليد؛ لأنَّهم إذا تكلَّم العالم عند مَن لا يُمْعِن النَّظر بشيءٍ كتبه وجعله ديناً يردُّ به ما خالَفَهُ دون أن يعرف الوجه فيه، فيقع الخَلَلُ ا.هـ. "التمهيد" (٢/ ٢٤٨).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: التقليد المحرم بالنص والإجماع: أن يعارض قول الله ورسوله بما يخالف ذلك كائناً من كان المخالف لذلك. قال الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾﴾[الفرقان:٢٧-٣٠]، وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب:٦٦-٦٨]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ

كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾ [البقرة:١٦٦-١٧١]، فذكر براءة المتبوعين من أتباعهم في خلاف طاعة الله، ذكر هذا بعد قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ فالإله الواحد هو المعبود والمطاع فمن أطاع متبوعاً في خلاف ذلِكَ فله نصيبٌ مِنَ الذَّمِّ ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٢٦٢-٢٦٣).

* وقال رحمه الله: وأمَّا تفضيل الأشخاص بعضهم على بعضٍ ففي كثيرٍ مِنَ المواضع لا يسلم صاحبه عن قولٍ بلا علمٍ واتِّباعٍ لهواه، فللشيطان فيه مجالٌ رحب ا.هـ. "الردُّ على الأخنائي" (ص:٤٤١).

* وقال رحمه الله: ومن نصب شخصاً كائناً من كان فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل: اتباع الأئمة والمشايخ؛ فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم.

فينبغي للإنسان أن يعود نفسه التَّفقه الباطن في قلبه والعمل به فهذا زاجر. وكمائن القلوب تظهر عند المحن.

وليس لأحدٍ أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها بل لأجلِ أنَّها مما أمر الله به ورسوله، أو أخبر الله به ورسوله؛ لكون ذلك طاعة لله ورسوله ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٨-٩).

* وقال رحمه الله: ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول، ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما يوجبه ويخبر به، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. واتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو مما يسوغ له ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق، بل كل أحد عليه أن يتقي الله ما استطاع، ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيفعل المأمور ويترك المحظور. والله أعلم ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٢٠٩).

* وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: وأمَّا المتعصِّب الذي جعل قولَ متبوعه عياراً على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة يزنها به، فما وافق قولَ متبوعه منها قبله وما خالفه ردَّه، فهذا إلى الذَّمِّ أقرب مِنه إلى الأجر والصواب ا.هـ. "إعلام الموقعين" (٢/ ١٦٣).

* وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: ولقد زلَّ بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال أقوامٌ خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلّوا وأضلّوا ا.هـ "الاعتصام" (ص:٥٣٤).

* وقال الإمام مقبل الوادعي رحمه الله: التقليد جهلٌ، والتقليد هو السَّبب في بُعْدِ الناس عن كتاب الله، وعن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وربُّ العزَّةِ يقول في كتابه

الكريم: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، ويقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء:٥٩]، فنحن مأمورون بردِّ ما اختلفنا فيه إلى كتاب الله وإلى سنَّةِ رسول الله ﷺ ا.هـ. نقلاً مِن "إعلام الأجيال بكلام الإمام الوادعي في الفِرَقِ والكتب والأجيال" (ص:٩١).

-بدعيَّةُ التَّقليد:

* قال الإمام ابن حزم رحمه الله: فنحن نسألهم –يعني المقلِّدة– أن يعطونا في الأعصار الثلاثة المحمودية عصر الصحابة وعصر التابعين وعصر تابعي التابعين رجلاً واحداً قلَّد عالماً كان قبله، فأخذ بقوله كله، ولم يخالفه في شيءٍ، فإن وجدوه ولن يجدوه والله أبداً لأنه لم يكن قط فيهم فلهم متعلق على سبيل المسامحة، ولم يجدوه فليوقنوا أنهم قد أحدثوا بدعة في دين الله تعالى لم يسبقهم إليها أحدٌ، وليعلموا أن عصابةً من أهل العصر الرابع ابتدعوا في الإسلام هذه البدعة الشنعاء إلا من عصم الله تعالى منهم، والبدع محرمة وشر الأمور محدثاتها ...

وليعلم من قرأ كتابنا أنَّ هذه البدعة العظيمة –نعني التقليد– إنما حدثت في الناس وابتدئ بها بعد الأربعين ومائة من تاريخ الهجرة، وبعد أزيد من مائة عام

وثلاثين عاماً بعد وفاة رسول الله ﷺ، وأنه لم يكن قط في الإسلام قبل الوقت الذي ذكرنا مسلمٌ واحدٌ فصاعداً على هذه البدعة، ولا وجد فيهم رجل يقلِّد عالماً بعينه فيتبع أقواله في الفتيا، فيأخذ بها ولا يخالف شيئاً منها، ثم ابتدأت هذه البدعة من حين ذكرنا في العصر الرابع في القرن المذموم، ثم لم تزل تزيد حتى عمَّت بعد المائتين من الهجرة عموماً طبق الأرض إلا من عصم الله عز وجل، وتمسك بالأمر الأول الذي كان عليه الصحابة والتابعون وتابعو التابعين بلا خلاف من أحدٍ منهم. نسأل الله تعالى أن يثبتنا عليه، وألا يعدل بنا عنه، وأن يتوب على من تورَّط في هذه الكبيرة من إخواننا المسلمين، وأن يفيء بهم إلى منهاج سلفهم الصالح ا.هـ. "الإحكام في أصو الأحكام" (٢/ ٨٥٨).

* وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع لا يلتفت إلى قول من سواه بل ولا إلى نصوص الشارع إلا إذا وافقت نصوص قوله؟ ، فهذا والله هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله، ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة ا.هـ. "إعلام الموقعين" (٢/ ١٦٦).

* وقال رحمه الله: أما هدي الصحابة فمن المعلوم بالضرورة أنه لم يكن فيهم شخص واحد يقلد رجلا واحدا في جميع أقواله، ويخالف من عداه من الصحابة

بحيث لا يرد من أقواله شيئا، ولا يقبل من أقوالهم شيئا، وهذا من أعظم البدع وأقبح الحوادث ا.هـ. "إعلام الموقعين" (٢/ ١٥٩).

* وقال الإمام الشوكاني رحمه الله: إنَّ التقليد لم يحدث إلا بعد انقراض خير القرون، ثم الذين يلونهم، وإن حدوث التمذهب بمذاهب الأئمة الأربعة إنما كان بعد انقراض الأئمة الأربعة، وإنهم كانوا على نمطِ مَن تَقدَّمَهم من السلف في هجر التقليد وعدم الاعتداد به، وإن هذه المذاهب إنما أحدثها عوام المقلدة لأنفسهم من دون أن يأذن بها إمامٌ من الأئمة المجتهدين ا.هـ. "القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد" (ص:٤٤-٤٥).

-مِن أنواع التَّقليد المحرَّم:

* قال الإمام ابن القيم رحمه الله: القول في التقليد وانقسامه: ... فهو ثلاثة أنواع: أحدها: الإعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات إليه اكتفاء بتقليد الآباء. الثاني: تقليد من لا يعلم المقلد أنه أهلٌ لأن يؤخذ بقوله. الثالث: التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد. والفرق بين هذا وبين النوع الأول أن الأول قلد قبل تمكنه من العلم والحجة، وهذا قلد بعد ظهور الحجة له؛ فهو أولى بالذم ومعصية الله ورسوله.

وقد ذم الله سبحانه هذه الأنواع الثلاثة من التقليد في غير موضع من كتابه -ثم ذكر بعض الأدلة على ذلك- ا.هـ. "إعلام الموقعين" (٢/ ١٢٩).

-ذمُّ المتعصِّبين:

المتعصِّبون قد يعلمون أنَّ كبيرَهم مخطئٌ، وقد يكون الخطأ ظاهراً لهم، لكن قد يحملهم الهوى والمآرب على الوقوع في التقليد، وترك الإنصاف؛ وهذا خطيرٌ عليهم.

وقد ذمَّ أهلُ العلم هذا الصِّنف، وشنُّوا عليه الغارة، وهو في الحقيقة يُعدُّ مفتاحاً لباب شرٍّ عظيمٍ على الأمَّةِ الإسلامية، وعلى الصالحين خصوصاً.

فكم مِن حقٍّ خمدوه، وكم مِن ناصحٍ سبُّوه، وشتموه، وشَوَّهوه، ورموه بكلِّ حجرٍ ومدر، وكلَّبوا عليه العامَّةَ والخاصَّة، وهجروه، كلُّ ذلِكَ عصبيةً لكبيرهم، نسأل الله السلامة والعافية.

* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: التَّعصُّب لأمرٍ مِنَ الأمور بلا هدى مِنَ الله؛ فهو عملُ الجاهلية، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠] ا.هـ. "مجموع الفتاوى" (١١/ ٢٨).

* وقال الإمام الشوكاني رحمه الله: والمتعصِّب وإن كان بصره صحيحاً فبصيرته عمياء، وأذنه عن سماع الحق صمَّاء، يدفع الحق وهو يظن أنه ما دفع غيرَ

الباطل، ويحسب أنَّ ما نشأ عليه هو الحق غفلة منه وجهلا بما أوجبه الله عليه من النظر الصحيح، وتلقي ما جاء به الكتاب والسنة بالإذعان والتسليم ا.هـ. "فتح القدير" (٢/ ٢٧٧).

* وقال الإمام ابن باز رحمه الله: إذا تعصَّب كلُّ واحدٍ لمذهبه أو لشيخه أو لما يرى مما يخالف فيه سلف الأمَّة؛ فإنَّ هذا هو الذي يؤدِّي إلى الفُرْقةِ ا.هـ. "مجموع فتاوى ومقالات" (٢/ ٤٤٩).

* وقال الإمام ابن عثيمين رحمه الله: والحق -ولله الحمد- ناصعٌ، بَيِّنٌ لمن صلحت نيته، وحسن منهاجه، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول في كتابه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ ولكن بعض الناس يكون لهم متبعون معظَّمون لا يتزحزحون عن آرائهم، مع أنه قد ينقدح في أذهانهم أن آراءهم ضعيفة أو باطلة، لكن التعصُّب والهوى يحملهم على موافقة متبوعيهم، وإن كان قد تبين لهم الهدى ا.هـ. "كتاب العلم" (ص:٩٧).

* * * * *

(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِن تَعْصِيبِ الأَتْبَاعِ وَتَحْزِيبِهِمْ)

* قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وليس للمعلمين أن يحزِّبوا الناس، ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء بل يكونون مثل الأخوة المتعاونين على البر والتقوى كما قال تعالى ﴿تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾. وليس لأحدٍ منهم أن يأخذ على أحدٍ عهداً بموافقته على كلِّ ما يريده، وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، بل من فعل هذا كان من جنس (جنكز خان) وأمثاله الذين يجعلون من وافقهم صديقاً والي، ومن خالفهم عدواً باغي، بل عليهم وعلى أتباعهم عهد الله ورسوله بأن يطيعوا الله ورسوله، ويفعلوا ما أمر الله به ورسوله، ويُحرِّموا ما حرَّم الله ورسوله، ويدعوا حقوق المعلمين كما أمر الله ورسوله، ...

وإذا وقع بين معلِّمٍ ومعلِّمٍ، أو تلميذٍ وتلميذٍ، أو معلِّمٍ وتلميذٍ، خصومةٌ ومشاجرةٌ؛ لم يجز لأحدٍ أن يُعين أحدهما حتى يعلم الحقَّ، فلا يعاونه بجهلٍ، ولا بهوى، بل ينظر في الأمر، فاذا تبيَّن له الحقُّ أعان المُحقَّ منهما على المُبطِل، سواء كان المُحق من أصحابه أو أصحاب غيره، وسواء كان المُبطِل من أصحابه أو أصحاب غيره، فيكون المقصود: عبادةُ الله وحده، وطاعةُ رسوله، واتِّباعُ الحقِّ، والقيام بالقسط، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ

بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴿١٣٥﴾ [النساء:١٣٥] ...

ومن مال مع صاحبه سواء كان الحق له أو عليه؛ فقد حكم بحكم الجاهلية، وخرج عن حكم الله ورسوله، والواجب على جميعهم: أن يكونوا يداً واحدةً مع الحقِّ على المبطل، فيكون المعظَّم عندهم من عظَّمه الله ورسوله، والُمقدَّم عندهم من قدَّمه الله ورسوله، والمحبوب عندهم من أحبه الله ورسوله، والُمهان عندهم من أهانه الله، بحسب ما يرضى الله ورسوله، لا بحسب الأهواء، فإنه من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فإنه لا يضر إلا نفسه، فهذا هو الأصل الذي عليهم اعتمادُهُ، وحينئذ فلا حاجة الى تفرُّقهم وتشيُّعهم...

ولا يشدُّ وسطه لا لمعلِّمه ولا لغير معلِّمه؛ فإنَّ شدَّ الوسط لشخص معينٍ وانتسابه إليه ... من بِدَعِ الجاهلية ...

فإن كان المقصود بهذا الشدِّ والانتماء: التعاونُ على البرِّ والتقوى؛ فهذا قد أمر الله به ورسوله له ولغيره بدون هذا الشدِّ، وإن كان المقصود به التعاون على الإثم والعدوان فهذا قد حرَّمه الله ورسوله، فما قصِد بهذا من خيرٍ ففي أمر الله

ورسوله ﷺ بكلِّ معروفٍ استغناءٌ عن أمر المعلمين، وما قصد بهذا من شرٍّ فقد حرَّمه الله ورسوله.

فليس لمعلمٍ أن يحالف تلامذته على هذا، ولا لغير المعلِّم أن يأخذ أحداً من تلامذته لينسبوا إليه على الوجه البدعي، لا ابتداءً ولا إفادةً، وليس له أن يجحد حقَّ الأول عليه، وليس للأول أن يمنع أحداً من إفادة التعلم من غيره، وليس للثاني أن يقول شد لي، وانتسب لي دون معلِّمك الأول، بل إن تعلَّم من اثنين فإنه يراعي حق كل منهما، ولا يتعصب لا للأول ولا للثاني، وإذا كان تعليم الأول له أكثر كانت رعايته لحقه أكثر.

وإذا اجتمعوا على طاعة الله ورسوله وتعاونوا على البر والتقوى لم يكن أحدٌ مع أحدٍ في كلِّ شيءٍ، بل يكون كل شخص مع كل شخص في طاعة الله ورسوله، ولا يكونون مع أحدٍ في معصية الله ورسوله، بل يتعاونون على الصدق والعدل والإحسان والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ونصر المظلوم وكل ما يحبه الله ورسوله، ولا يتعاونون لا على ظلم ولا عصبية جاهلية ولا اتباع الهوى بدون هدى من الله ولا تفرق ولا اختلاف ولا شد وسط لشخص ليتابعه في كل شيء، ولا يحالفه على غير ما أمر الله به ورسوله.

وحينئذٍ فلا ينتقل أحدٌ عن أحدٍ إلى أحدٍ، ولا ينتمى أحدٌ لا لقيطاً ولا ثقيلاً ولا غير ذلك من أسماء الجاهلية، فإن هذه الأمور إنما ولدها كون الاستاذ

يريد أن يوافقه تلميذُهُ على ما يريد، فيوالى من يواليه، ويعادى من يعاديه مطلقاً، وهذا حرامٌ، ليس لأحدٍ أن يأمر به أحداً، ولا يجيب عليه أحداً، بل تجمعهم السنة، وتفرقهم البدعة، ويجمعهم فعل ما أمر الله به ورسوله، وتفرق بينهم معصية الله ورسوله، حتى يصير الناس أهل طاعة الله، أو أهل معصية الله، فلا تكون العبادة إلا لله عز و جل، ولا الطاعة المطلقة إلا له سبحانه ولرسوله.

ولا ريب أنَّهم إذا كانوا على عادتهم الجاهلية أي من علَّمه استاذ كان محالفاً له، كان المنتقل عن الأول إلى الثاني ظالماً باغياً ناقضاً لعهده غير موثوق بعقده، وهذا أيضاً حرامٌ، وإثمُ هذا أعظم من إثمِ من لم يفعل مثل فعله، بل مثل هذا إذا انتقل إلى غير استاذه وحالفه كان قد فعل حراماً، فيكون مثل لحم الخنزير الميت فإنه لا بعهد الله ورسوله أوفى، ولا بعهد الأول، بل كان بمنزلة المتلاعب الذي لا عهد له، ولا دين له، ولا وفاء، وقد كانوا في الجاهلية يحالف الرجل قبيلة فإذا وجد أقوى منها نقض عهد الأولى وحالف الثانية، وهو شبيه بحال هؤلاء ...

وعليهم أن يأتمروا بالمعروف ويتناهوا عن المنكر، ولا يدعوا بينهم من يظهر ظلماً، أو فاحشةً، ولا يدعوا صبياً أمردَ يتبرَّج أو يظهر ما يفتن به الناس، ولا أن يعاشر من يُتَّهم بعشرته، ولا يُكرم لغرض فاسد.

ومن حالف شخصاً على أن يوالي من والاه ويعادى من عاداه كان من جنس التتر المجاهدين في سبيل الشيطان، ومثل هذا ليس من المجاهدين في سبيل الله تعالى، ولا من جند المسلمين، ولا يجوز أن يكون مثل هؤلاء من عسكر المسلمين، بل هؤلاء من عسكر الشيطان.

ولكن يحسن أن يقول لتلميذه: عليك عهد الله وميثاقه أن توالي من والى الله ورسوله، وتعادي من عادى الله ورسوله، وتعاون على البر والتقوى ولا تعاون على الاثم والعدوان، وإذا كان الحق معي نصرت الحق، وإن كنتُ على الباطل لم تنصر الباطل، فمن التزم هذا كان من المجاهدين في سبيل الله تعالى الذين يريدون أن يكون الدِّين كله لله، وتكون كلمة الله هي العليا ا.هـ. باختصار. "مجموع الفتاوى" (٢٨/ ١٥-٢١).

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِنَ احْتِقَارِ النَّاصِحِينَ المُنْكِرِينَ)

قد يرى بعض الأكابر أنَّ له فضلاً في الكِبَرِ أو الكثرةِ أو القوَّةِ أو الشُّهْرَةِ أو السُّمْعَةِ أو العلم على المُنْكِرِ النَّاصِحِ الذي قد يكون صغير السِّن قليل العلم، ضعيفاً، وليس مشهوراً، فيحتقره، ولربَّما يسخر منه، ويؤذيه، نسأل الله العافية.

قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ١١﴾ [الحجرات:١١].

وقال رسولِ الله ﷺ: «**بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ، كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ؛ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُه**». رواه مسلم برقم (٢٥٦٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا الاحتقار ناتجٌ عنْ كِبْرٍ، فقد قال رسولُ الله ﷺ: «**لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**». قال رجلٌ: إنَّ الرجل يحبُّ أن يكون ثوبه حسناً، ونعله حسنةً. قال: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ**». رواه مسلم برقم (٩١)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

* قال الإمام ابن عثيمين رحمه الله: الكبر: هو الترفع واعتقاد الإنسان نفسه أنه كبير، وأنه فوق الناس، وأن له فضلاً عليهم.

والإعجاب: أن يرى الإنسان عمل نفسه فيعجب به، ويستعظمه ويستكثره.

فالإعجاب يكون في العمل، والكبر يكون في النفس، وكلاهما خلق مذموم الكبر والإعجاب.

والكبر نوعان: كبر على الحق، وكبر على الخلق، وقد بيّنهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: (الكبر بطر الحق وغمط الناس) فبطر الحق يعني: رده والإعراض عنه، وعدم قبوله. وغمط الناس يعني: احتقارهم وازدراءهم وألا يرى الناس شيئاً، ويرى أنَّه فوقهم.

وقيل لرجل: ماذا ترى الناس؟ قال لا أراهم إلا مثل البعوض، فقيل له: إنهم لا يرونك إلا كذلك.

وقيل لآخر: ما ترى الناس؟ قال: أرى الناس أعظم مني، ولهم شأن، ولهم منزلة، فقيل له: إنهم يرونك أعظم منهم، وأن لك شأناً ومحلاً.

فأنت إذا رأيت الناس على أي وجه؛ فالناس يرونك بمثل ما تراهم به، إن رأيتهم في محل الإكرام والإجلال والتعظيم، ونزلتهم منزلتهم عرفوا لك ذلك،

ورأوك في محل الإجلال والإكرام والتعظيم، ونزلوك منزلتك، والعكس بالعكس.

أما بطر الحق: فهو ردّه، وألا يقبل الإنسان الحق بل يرفضه ويرده اعتداداً بنفسه ورأيه، فيرى والعياذ بالله أنه أكبر من الحق، وعلامة ذلك أن الإنسان يؤتى إليه بالأدلة من الكتاب والسنة، ويُقال: هذا كتاب الله، هذه سنة رسول الله ﷺ، ولكنه لا يقبل؛ بل يستمر على رأيه، فهذا ردٌّ الحق والعياذ بالله.

وكثيرٌ من الناس ينتصر لنفسه، فإذا قال قولاً لا يمكن أن يتزحزح عنه، ولو رأى الصواب في خلافه، ولكن هذا خلاف العقل وخلاف الشرع.

والواجب أن يرجع الإنسان للحق حيثما وجده، حتى لو خالف قوله فليرجع إليه، فإن هذا أعز له عند الله، وأعز له عند الناس، وأسلم لذمته وأبرأ ولا يضره.

فلا تظن أنك إذا رجعت عن قولك إلى الصواب أن ذلك يضع منزلتك عند الناس؛ بل هذا يرفع منزلتك، ويعرف الناس أنك لا تتبع إلى الحق، أما الذي يعاند ويبقى على ما هو عليه ويرد الحق، فهذا متكبر والعياذ بالله.

وهذا الثاني يقع من بعض الناس والعياذ بالله حتى من طلبة العلم، يتبين له بعد المناقشة وجه الصواب وأنَّ الصواب خلاف ما قاله بالأمس، ولكنه يبقى على رأيه، يملي عليه الشيطان أنه إذا رجع استهان الناس به، وقالوا هذا إنسان

إمعه كل يوم له قول، وهذا لا يضر إذا رجعت إلى الصواب، فليكن قولك اليوم خلاف قولك بالأمس، فالأئمة الأجِلَّة كان لهم في المسألة الواحدة أقوالٌ متعددةٌ ا.هـ. "شرح رياض الصالحين" (٣/ ٥٣٥-٥٣٨).

*****

هذا ما يسَّر الله تعالى كتابته، فإن أصبنا فمَن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وأستغفر الله تعالى وأتوب إليه.

وكتب/ أبو عبد الرحمن معاذ بن أحمد بن فؤاد الزَّعيم

اليمن -إب- مكتبة مركز الإمام الوادعي -بقرية ماتر

يوم السبت ١٩/ شعبان/ لعام ١٤٣٩هـ

*****

السُّكُوتُ عَنِ الأَخْطَاء
مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ تَسَلُّطِ الأَعْدَاء



مُلْحَق:
السُّكُوتُ عَنِ الأَخْطَاء مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ تَسَلُّطِ الأَعْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إله العالمين، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمةً للعالمين، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّه مِنَ المعلومِ لدى المسلمينَ أنَّ الأعداء مِنَ اليهودِ والنصارى والمشركين والعلمانيين، والشيوعيين ، والرَّافضة يبغضون المسلمين أشدَّ البُغض، ويسْعَونَ جادِّين لتفريقهم، وسلب دينِهم، بالقول والفعل، وعبر وسائل الإعلام، والأقلام، والأسلحة؛ فهم متجنِّدونَ لحربِ الإسلامِ وأهله، ولن يهدؤوا حتَّى يحقِّقوا بغيَتَهم الفاسدة؛ وهي: إخراج المسلمين مِن دينهم، فقد قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة:١٢٠]، ولهذا فإنَّهم ينفقون الأموال الطائلة لإخراج المسلمين عن دينهم، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ

يُحۡشَرُونَ ﴿٣٦﴾ [الأنفال:٣٦]، ولم يكتفوا بذلِكَ حتَّى شهروا السلاح وأشعلوا نار الحرْبِ واعتدوا على البلدان الإسلامية ليُحقِّقوا هذا المأربِ الخبيث، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة:٢١٧].

وهذا فضلاً عنْ أن يُحبُّوا للمسلمين الخير والأمن والأمان والسلامة والمسالمة، فقد أخبر الله تعالى أنَّهم عكس ذلك، وأنَّهم يُحبُّون أن نكفر كما كفروا فنكون سواء، وإذا سمعوا عنِ المسلمين خيراً اغتاظوا، وحسدوهم، وأرادوا زوال الخير وسحبه مِن بين أيديهم، قال تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾ [البقرة:١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡحَقُّۖ فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٠٩﴾﴾ [البقرة:١٠٩]، وقال تعالى: ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ

وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [الممتحنة:٢]، وقال تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [النساء:٨٩].

وهم مع هذا كلِّه لا يستطيعون –بفضل الله تعالى– أن يحقِّقوا مأربَهم، ولا يستطيعون أن يدخلوا على المسلمين؛ إلا مِن بابٍ يُعدُّ مِن أعظمِ الأبواب التي يدخلون منه عليهم، ألا وهو: الذُّلُّ، والهزيمة النفسية.

-المعاصي والتمادي في الأخطاء والسكوت عن الإنكار سبب المصائب:

وهذا الذُّلُّ وهذه الهزيمة صادرة عن اقتراف الذنوب والمعاصي، والتمادي في الأخطاء التي هي سببُ المصائب، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ﴾ [يونس:٢٧]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٦٥﴾﴾ [آل عمران:١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى:٣٠]، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم:٤١].

* قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله: ومِنَ المعلوم بما رآنا الله مِن آياتِهِ في الآفَاقِ وفي أنفسِنَا، وبما شهد في كتابه: أنَّ المعاصي سبب المصائب، فسيئات المصائب والجزاء: هي مِن سيئات الأعمال ا.هـ. "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص:٤٧).

-المعاصي والأخطاء والتمادي فيها والسكوت عن إنكارها تفشِّل الأخوَّة وتسلِّط الأعداء:

ومِنْ أعظم المصائب التي تحُلُّ بالمسلمين بسبب المعاصي والمنكرات والتمادي في الأخطاء: الفشل في الأخوَّة، وبالتَّالي حصُول الفشل أمام الأعداء، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ﴾ [الأنفال:٤٦]، أي: قوَّتُكُم.

* قال الإمام ابن القيم رحمه الله: إنَّ الله ضمن أن لا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً ،فحيث كانت لهم سبيل ما عليهم فهم الذين جعلوها بتسببهم ترك بعض ما أقروا به، أو ارتكاب بعض ما نهوا عنه، فهم جعلوا لهم السبيل عليهم بخروجهم عن طاعة الله ورسوله في ما أوجب تسلط عدوهم عليهم من هذه الثغرة التي أخلوها، كما أخلى الصحابة يوم أحد الثغرة التي أمرهم رسول

الله ﷺ بلزومها وحفظها فوجد العدو منها طريقاً إليهم فدخلوا منها ا.هـ. "الصواعق المرسلة" (١/ ١٣٩٤).

مِن هنا فأَنَّه يجب على المسلمين أن يسدُّوا الثَّغرات التي مِنها يدخلُ العدوُّ، وذلِكَ بأن يأمر بعضهم بعضاً بالمعروف، وينهى بعضُهم بعضاً عنِ المنكر، فإذا حَصَلَ هذا استدَّت على الأعداء كثير مِن الأبواب، أمَّا إذا رأى العدو خلخلة الصفّ بالمعاصي والمنكرات والتمادي في الأخطاء، ولا ينهى بعضهم بعضاً؛ فإنَّه يدخل عليهم مِن هذا الباب.

* قال الإمام ابن القيم رحمه الله: ولا يمكن الردّ على أهل الباطل إلاَّ مع أتباع السنة من كل وجه، وإلا فإذا وافقها الرجل من وجه وخالفها من وجه **طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالفها فيه**، واحتجوا عليه بما وافقهم فيه من تلك المقدمات المخالفة للسنة، **ومن تدبر عامة ما يحتج به أهل الباطل على من هو أقرب إلى الحق منهم وجد حجَّتهم إنما تقوى على من ترك شيئاً من الحق الذي أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه فيكون ما تركه من الحق أعظم حجة للمبطل عليهم** ا.هـ. "الصواعق المرسلة" (٤/ ١٢٥٥).

* وقال رحمه الله: لم يستطل المبطل على المحقّ من حيث خالَفَهُ، وإنما استطال عليه مِن حيث وافقه، **فما أصيب المحقّ إلا بطاعته للمبطل في بعضِ أمْرِهِ** ا.هـ. "الصواعق المرسلة" (٤/ ١٣٩٢).

-عود اللُّوم في تفرُّق المسلمين على المتمادي في الخطأ والساكت عن الإنكار، لا على النَّاصِح والمُنْكِر:

إذاً؛ فالذي يسدُّ الثَّغرات، ويغلق أبواب مداخل الأعداء هو الذي يبتعد عن الأخطاء، وينهى عنها؛ وينصحُ للأمَّةِ، هذا هو الذي يجمعُ كلمةَ المسلمين على أعداء الدِّين، بخلاف الذي يسكتُ عنها، ولا ينكرها، بحجَّةِ أنَّ الأعداء متربصون بالإسلام وأهلِهِ، وأنَّ هذا الإنكار فتنة، ويفرِّق المسلمين !!!؛ فإنَّه مِنَ المتسبِّبين في تسلُّط الأعداء، فاللُّوم عائدٌ إليه.

* قال الإمام ابن باز ؒ: أما بقاء كل طائفة على ما لديها من باطل، وعدم التسليم للطائفة الأخرى فيما هي عليه من الحقِّ؛ فهذا هو المحذور والمنهي عنه وهو سبب تسليط الأعداء على المسلمين، **واللوم كل اللوم على من تمسك بالباطل وأبى أن ينصاع إلى الحق، أمَّا من تمسَّك بالحقِّ ودعى إليه وأوضح بطلان ما خالفه؛ فهذا لا لوم عليه، بل هو مشكورٌ، وله أجران أجر اجتهاده وأجر إصابته للحق** ا.هـ. "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة" (٣/ ٦٠).

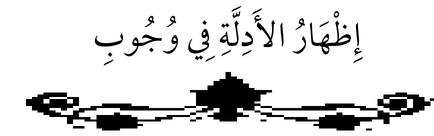
* وقال العلامة أحمد النجمي ؒ: هذا الرجل الذي جاء ونصح فعل خيراً، وأحسَنَ، فهل يُقال إنَّه أحدث فتنةً ؟!؛ **كذلك أيضاً مَن ينبِّه الناس الآن ويُنبِّه طلاب العلم على مَن يريد بهم شرَّاً ... إنَّما هم ناصحون لإخوانهم...** هؤلاء الذين يقولون هذا القول: **قولهم باطلٌ؛ وخاطئ، وهم أصحاب الفتنة؛**

الذين يريدون السكوت على الباطل حتَّى يستفحل الأمر ... ولا شكَّ أنَّ الذي ينبِّه الناس على الشرِّ قبل وقوعه؛ **هذا ناصحٌ لا داعية فتنة**، وإنَّ الذي يقول هذا الكلام: قد قلَبَ الحقيقة؛ **وإنَّما الحقيقة أنَّ الفتنة هي السكوت على مثل هذا العمل حتَّى يستفحل الأمر** ا.هـ. المراد مِن "الفتاوى الجلية عن المناهج الدَّعوية" (ص:٣٨-٣٩).

* وسُئِلَ رحمه الله: ما رأيكم فيمن يقولون: لا ينبغي للعلماء أن يردَّ بعضهم على بعضٍ في هذا الوقتِ؛ **لأنَّ هذا يقوِّي شوكةَ الأعداء ويشقُّ الصفَّ** ؟!.

فأجاب: **هذا قولٌ باطلٌ، وادِّعاءٌ ممقوتٌ، يقصد به تعطيل الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ويقصد به إلغاء بيان الحقّ** ... ا.هـ. "الفتاوى الجلية" (ص:٢٠).

قلتُ: إذا أردنا لمَّ الشَّمْلِ، وتوحيد الصَّف؛ فلنرجع إلى كتاب ربِّنا وسنَّةِ نبيِّنا صلى الله عليه وآله وسلم، ولنسير على ما سار عليه السَّلف الصَّالح، ولنبتعد عن الفرقة والتَّحزُّب والتَّقليد والعصبية للأكابِرِ والمذاهب والأحزاب؛ بهذا نُنْصَرُ على أعدائنا إن شاء الله، وتُكسَرُ شوكته بإذن الله تعالى.



-الأخطاء والسكوت عنها هو الذي يشقّ الصَّف ويحدث الفرقة:

أمَّا السُّكوت عن الأخطاء المنهجيّة والخُلُقية الصَّادرة مِن بعضِ الأكابر والمذاهب والأحزاب، ودعوى أنَّ الإنكار يشقُّ الصَّف، فباطلٌ جِدَّاً.

* سُئل العلامة الفوزان -حفظه الله-: لقد انتشرت -ولله الحمد- الدعوة إلى منهج السلف والتمسك به، ولكن هناك من يقول: إن هذه الدعوة إنما هي لشقِّ الصف وتمزيقه، **وضرب المسلمين بعضهم ببعض ليشتغلوا بأنفسهم عن عدوهم الحقيقي، فهل هذا صحيح وما هو توجيهكم؟**

فأجاب حفظه الله: هذا من قلب الحقائق، لأنَّ الدعوة إلى التوحيد ومنهج السلف الصالح تجمع الكلمة، وتوحّد الصَّف، كما قال الله تعالى: ﴿ **وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟** ﴾، وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ** ﴿٩٢﴾ ﴾؛ فلا يمكن للمسلمين أن يتَّحِدوا إلا على كلمة التوحيد ومنهج السلف، وإذا سمحوا للمناهج المخالفة لمنهج السلف الصالح تفرّقوا واختلفوا، كما هو الواقع اليوم.

فالَّذي يدعو إلى التوحيد، ومنهج السلف؛ هو الذي يدعو إلى الاجتماع، والذي يدعو إلى خلافه؛ هو الذي يدعو إلى الفُرقة والاختلاف ا.هـ. "الأجوبة المفيدة على أسئلة المناهج الجديدة "(ص:٨٥).

* وسُئل –حفظه الله–: هل التحذير من المناهج المخالفة ودعاتها **يعتبر تفريقًا للمسلمين وشقًا لصفهم ؟**

فأجاب حفظه الله: التحذير من المناهج المخالفة لمنهج السلف **يعتبر جمعًا لكلمة المسلمين لا تفريقًا لصفوفهم، لأنّ الذي يفرّق صفوف المسلمين هو المناهج المخالفة لمنهج السلف** ا.هـ. المرجع السابق (ص:٨١).

* وقال –حفظه الله–: لا يمكن الاجتماع مع اختلاف المنهج والعقيدة، وخير شاهد لذلك: واقع العرب قبل بعثة الرسول ﷺ، حيث كانوا متفرِّقين متناحرين، فلما دخلوا في الإسلام، وتحت راية التوحيد، وصارت عقيدتهم واحدة، ومنهجهم واحداً؛ اجتمعت كلمتهم، وقامت دولتهم، وقد ذكّرهم الله بذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران:١٠٣].

وقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنفال:٦٣].

والله لا يؤلِّف بين قلوب الكفرة والمرتدّين والفِرق الضالة أبداً، إنما يؤلِّف الله بين قلوب المؤمنين الموحّدين، قال تعالى في الكفّار والمنافقين المخالفين لمنهج الإسلام وعقيدته: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ

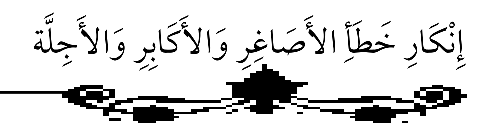
﴿١٤﴾ [الحشر:١٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ﴾ [هود:١١٨-١١٩]، ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ وهم أهل العقيدة الصحيحة، والمنهج الصحيح؛ فهم الذين يسلمون من الاختلاف.

فالذين يحاولون جمع الناس مع فساد العقيدة واختلاف المنهج يحاولون مُحالاً؛ لأنَّ الجمع بين الضِّدِّين من المُحال ا.هـ. المرجع السابق (ص:١٢٢-١٢٣).

* وقال –حفظه الله-: لا يمكن الاجتماع مع التحزُّب؛ لأنَّ الأحزاب أضداد لبعضهم البعض، والجمع بين الضدين مُحال، والله تعالى يقول: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣].

فنهى سبحانه عن التفرُّق، وأمر بالاجتماع في حزب واحد؛ وهو حزب الله: ﴿أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة:٢٢]. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون:٥٢].

فالأحزاب والفِرق والجماعات المختلفة ليست من الإسلام في شيء، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ﴾ [المؤمنون:١٥٩].



فليس لنا إلا الاجتماع على منهج السلف الصالح ا.هـ. المرجع السابق (ص:١٢٣-١٢٤).

* وقال -حفظه الله-: وإذا اجتمع المسلمون على التوحيد ومنهج السَّلف؛ وقفوا في وجهِ عدوِّهم صفّاً واحداً، وإذا تفرَّقوا إلى مناهج لم يستطيعوا الوقوف في وجه عدوِّهم ا.هـ. المرجع السابق (ص:٨٥).

-الذي يُنكر الأخطاء على ثغرةٍ يحمي دينَ اللهِ مِن أيِّ عدوان:

فعلى المسلمين أن يكونوا عوناً للمنكرين الأخطاء، المجاهدين في إبطال الشبهات، الذَّابين عن حياض هذا الدِّين العظيم، وليتذكَّروا أنَّ وحدة صفِّهم باتِّباع هدي نبيِّهم، والسَّير على نهج سلفهم، والبُعد عن الأخطاء، وإظهار شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أوساطهم، ويتعاونون على البرِّ والتَّقوى.

ولا يجوز لأحدٍ أن يُخذِّل عن إنكار الأخطاء، ولا أن يستدلَّ على ذلك بهجوم الأعداء واعتدائهم على المسلمين.

كما أنَّه لا يجوز الطَّعن فيمن يُنافح عن دينِ الله تعالى، ويردّ أخطاء الناس بالأدلة والبراهين، وأن يُتَّهم بالفتنة، ويُساء به الظنّ، وسواء كان المردود عليهم

مِنَ الأصاغر أو الأجلَّة أو الأكابر، فإنَّه على ثغرةٍ يحمي دينَ الله تعالى مِن أيِّ عُدوان عليه.

* قال العلامة بكر أبو زيد رحمه الله: العلماء قُدُرات، وكُلٌّ يزاول ما يُحسِن، حسب قدرته، فهو على ثغر يحميه من أي عدوان عليه.

فعالمٌ يردُّ على ملحد. وآخر على صاحب بدعة خفيفة. وثالث على صاحب فسوق. وآخر يرد على رأي شاذ. كل ذلك حسب القدرة والتأهيل ا.هـ. "الرّد على المخالف" (ص:٨٧).

قلتُ: فكيف بعالمٍ أو شيخٍ أو طالب علمٍ يردُّ على جميع هذه الأصناف، فيردُّ على الملحدين، والمبتدعين، والفاسقين، وأصحاب الآراء الشَّاذَّة، ويردُّ على الغالِين، والمميِّعين، والمتعصبين، والمقلِّدين، ويصدُّ الفتنةَ عند بزوغها، حفاظاً على الدِّين، وصيانةً للمنهجِ السَّلفِي؛ أفمِثْلُهُ يُقال فيه: إنَّه يفتح الفجوات للأعداء، وأنَّه فتنه، وأنَّه، وأنَّه ... ؟!.

-إنكار الخطأ مِن أوَّله قبل توسُّعه فيصير ديناً، فيسلّط الأعداء علينا:

إنَّ النِّفاحَ عن الدِّين وصيانة المنهج السَّلفي مِن كلِّ شائبةٍ ورذيلة، ومِن كلِّ شبهةٍ وهوى، تطرأ عليه، وصدُّها مِن أوَّلِها قبل توسُّعها واجبٌ، ومحمودٌ،

ومرغَّبٌ فيه، والقائمون بذلِكَ اختارهم الله، وأكرمهم به، ولذا حُسِدُوا، واتُّهِمُوا في أعراضهم ودينهم.

* قال العلامة النجمي رحمه الله: والله جلَّ شأنه هو الذي يختار لها -يعني الدَّعوةَ السلفية- مِن عِبادِهِ، يُكرمهم بالمنافحةِ عنها، والرَّدِّ على مَن خالَفَها، ويُلهمهم بيانَ محاسِنها، والذَّود عن حِياضِهَا، والمُجاهدة في سبيلها؛ تعلُّماً، وتعليماً، وعملاً ودعوةً.

وهم مع كونهم يخدمونها بألسنتهم، وأعمالهم، وأنفسهم، وأموالهم، لا يرونَ لأنفسهِم مِنَّةً؛ بل لله المِنَّةُ عليهم أنْ هداهم لذلِكَ ا.هـ. "الدُّرر النجمية في ردِّ بعض الشبهات العقدية والمنهجية" (ص:٣٢٣).

قلتُ: أمَّا السكوتَ عن هذه الشوائب والشبهات والأهواء الطارئة؛ فإنَّه يجعلها تتوسَّع حتَّى تصير ديناً، فيُعادى ويوالى مِن أجلِها، ولا يُستطاع تغييرها بعد ذلك، وهذا يفتح باباً لتسلُّط الأعداء علينا.

* قال حسَّان بن عطية رحمه الله: ما ابتدَعَ قومٌ بدعةً في دينِهِم إلا نزع اللهُ مِن سُنَّتهم مِثلَها، ثمَّ لا يعيدها إليهم إلى يومِ القيامة ا.هـ. أخرجه الدارمي في مقدمة "سننه" برقم (٩٩)، بسند صحيحٍ، وصحَّحه شيخنا يحيى الحجوري في "العَرف الوردي".

* وقال الإمام البربهاري رحمه الله: واحذر صغار المحدثات من الأمور؛ فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيراً، وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيراً يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها، فعظمت وصارت ديناً يدان بها ا.هـ. "شرح السنة" (ص:٣٧-٣٨) فقرة رقم (٦).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إنما يظهر مِنَ البدع أولاً ما كان أخفّ، وكلَّما ضَعُفَ مَن يقوم بنور النبوَّة قويت البدعة ا.هـ. "التدمرية" (ص:١٩٤).

* وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: فإنَّ البِدَعَ تستدرج بصغيرها إلى كبيرها حتَّى ينسلخ صاحبها مِنَ الدِّين كما تنسلّ الشعرة مِنَ العجين، فمفاسد البدع لا يقف عليها إلا أرباب البصائر، والعميان ضالون في ظلمة العمى ا.هـ. "مدار السالكين" (١/ ١٦٩).

* وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: يلزمُ النَّاس البدعَ حتَّى تكون مخالفتها عندهم هي المنكر، وربَّما يُعاقِبون مَن لزِمَ السنَّةَ، وقد يستبيحون دَمَهُ ا.هـ. "الاعتصام".

وإنَّ إنكار الأخطاء وتصفية الدِّين مِن أيِّ هجمةٍ تحصل عليه مِنَ أيِّ شخصٍ ومِن أيِّ جهةٍ ومِن أيِّ فئةٍ وطائفةٍ تُنسب إلى الإسلام قد يكون أولى مِنَ الإنكار على طوائف الكفر.

* قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله: قَالَ أبو الوفا عَليّ بن عقيل الْفَقِيه: قَالَ شَيخنَا أَبُو الْفضل الْهَمدَانِي: مبتدعة الْإِسْلَام والواضعون للأحاديث أَشدُّ من الْمُلْحِدِينَ؛ لِأَن الْمُلْحِدِينَ قصدُوا إِفْسَاد الدَّين من خَارج، وَهَؤُلَاء قصدُوا إفساده من دَاخل، فهم كَأَهل بلد سعوا فِي إِفْسَاد أَحْوَاله، والملحدون كالحاضرين من خَارج، فالدخلاء يفتحون الْحصن، فَهُوَ شَرّ على الاسلام من غير الملابسين له ا.هـ. "الموضوعات" (١/ ٥١).

-السكوت عن الأخطاء ما تُنصر به الدَّعوة:

وأخيراً: ممَّا تقدَّم ذكرُهُ نعلمُ أنَّ التمادي في الأخطاء، والسُّكوت عنها، ليس سبيلاً لتوحيد الصَّف، ولا سبيلاً لجمع الكَلِمَة، ولا تُنصَرُ الدَّعوةُ بذلِكَ، هذا هو الفَهْمُ الصَّحيح المؤيَّد بالأدلة لهذه المسألة.

* سمعتُ شيخنا يحيى الحجوري –حفظه الله– يقول في بعض دروسه: السكوت عن الأخطاء ما تُنصر به الدعوة ليبلغ الشاهدُ الغائبَ ا.هـ.

قلتُ: بل الدَّعوةُ تُنصَرُ: بإنكار الأخطاء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمناصحة، والتَّمسُك بالكتاب والسنة، والسَّير على طريقة السَّلف في العقائد والأخلاق والعبادات والمعاملات، في كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ، والتجرُّد للحقِّ، والصَّدع به، وترك المحاباة في الدِّين، والصِّدق، والإخلاص، والإقبال على العلم، والعمل به، والدَّعوة إلى الله تعالى بعلمٍ وبصيرةٍ، والصبر، وصدق الأخوَّة، والتطاوع، والتواضع، والصبر، والرِّفق، والكلمة الطيبة، وحبّ الخير للمسلمين، والبُعد عن المعاصي والبِدَعِ والأهواء، واجتناب الشبهات والشهوات المحرَّمة، والحذر والتحذير والهجر للبدع وأهلها، والتميُّز، والصفاء، والتربية، والبعد عن الغيبة، والنميمة، والكذب، والفجور في الخصومة، والعجب، والغرور، والرياء، وسائر المعاصي المقتصرة والمتعدِّية، والقيام بأسباب الفلاح والنصر والتمكين، والفوز في الدارين الدنيا والآخرة، بهذا تُنْصَرُ الدَّعوةُ بإذن الله تعالى.

أسأل الله تعالى بمنِّه وكرمه، وفضله وجوده وإحسانه أن يلم شمل المسلمين، وأن يوحِّد صفَّهم، وأن يكثِّر مِن سواد المنكرين للمنكرات، وينصرهم، وينصر بهم، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

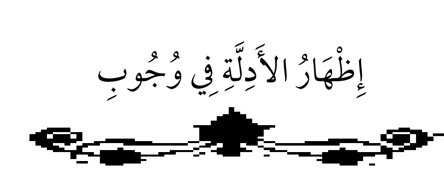
وكتب

أبو عبد الرحمن معاذ بن أحمد بن فؤاد الزَّعيم

اليمن –إب– مركز الإمام الوادعي بقرية ماتر

الأحد٢٠/ من شهر شعبان/ لعام ١٤٣٩هـ

*****



(الفِهْرَسُ)

(المُقَدِّمَةُ).. ٣

(الحَثُّ عَلَى الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ)........................١٣

-الإجماع على وجوب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر: ١٧

-الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر مِنْ أعظمِ أصولِ الدِّين: ١٨

-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فائدة الرسالة وخلافة النبوة:............١٩

-أهميَّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:.............................١٩

-مِن فضائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ٢٣

(بَيَانُ عَدَمِ عِصْمَةِ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ غَيرِ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ).........٢٥

(الإِنْكَارُ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ لاَ يُنَافِي التَّأَدُّبَ وَالإِجْلاَلَ)......................٢٦

(مِنْ أَدِلَّةِ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى إِنْكَارِ خَطأِ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ) ٣٠

* عِتَابُ الله تَعَالَى نَبِيَّه ﷺ: ٣٠

* عِتَابُ الله تَعَالَى عَلَى أَفْضَلِ الخَلْقِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّنَا ﷺ: ٣٧

* إِنْكَارُ الأَنْبِيَاءِ عليهم الصلاة والسلام عَلَى رُؤسَاءِ الأَقْوَامِ وَزُعَمَائِهِم: ٤٤

* إِنْكَارُ نَبِيِّ الله الخَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ عَلَى آبِيهِ آزَرَ: ٤٤

* إِنْكَارُ نَبِيِّنَا ﷺ عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ ﭫ:..............................٤٤

* إِنْكَارُ النبيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ عَلَنَاً:...............................٥٠

-تنبيهٌ:..٥٤

* إِنْكَارُ المَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا:..٥٤
* الإِنْكَارُ عَلَى وَلِيِّ الأَمْرِ بِدُونِ تَعْدٍّ وَلاَ مُخَالَفَةٍ لِشَرْعِ اللهِ:....................٥٦
* أمرُ المفضُولِ بالمعْروفِ للفاضِلِ: ٥٨
(مِنْ كَلاَمِ الأَئِمَّةِ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ).....................٥٩
-الإمام عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله: ٥٩
-العلامة إسحاق العلثي رحمه الله:..٦٠
-شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله:......................................٦٠
-الحافظ عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي رحمه الله:...............................٦١
-العلامة جمال الدِّين القاسمي رحمه الله: ٦٣
-العلامة عبد الرحمن بن عبد اللطيف رحمه الله: ٦٣
-الإمام عبد العزيز ابن باز رحمه الله:.......................................٦٤
-الإمام محمد ابن عثيمين رحمه الله:...٦٦
-العلامة أحمد النجمي رحمه الله:..٦٦
-شيخنا العلامة يحيى الحجوري –حفظه الله-:.................................٦٧
(حِفْظُ الحُقُوقِ فِي الإِنْكَارِ عَلَى وُلاَةِ الأُمُورِ وَالأَجِلَّةِ)....................٦٩
-حفظ حقوق الأمراء:...٦٩
-حفظ حقوق الأَكَابر وَالأَجِلَّةِ مِن أهلِ العلم:................................٧١
(الاجْتِهَادِ وَبَيَانُ مَا يُنْكَرُ وَما لاَ يُنْكَر) ٧٤

-أقسام الأحكام الشرعية من حيث ما يسوغ وما لا يسوغ فيه الاجتهاد: ٧٤

-ما يُعفى وما لا يُعفى معه عن المخطئ مِنَ الأكابر والأجلَّة:..............٧٩

(الصِّدْقُ وَالإِخْلاَصُ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ).........................٨٣

(وُجُوبُ العَدْلِ وَالإِنْصَافِ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّة) ٨٥

(الإِنْكَارُ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ لاَ يُعَدُّ فِتْنَة، وَيَتَحَمَّلُ التَّبِعَاتِ المُخْطِئُ وَمَنْ يَتَعَصَّبُ لَهُ)...٨٨

-لا يتعلَّل في الإنكار على الأكابر والأجلَّة بخشية الفتنة:........................٩١

-لا يجوز التخاذل عن الإنكار بمجرَّد توهُّم الفتنة:.........................٩٢

-الشَّرع لا يأمرُ إلا بما فيه المصلحة ودرء المفسدة:.........................٩٤

-الفتنة في ترك النهي عن المنكر وفي الإنكار بجهلٍ بما يؤدِّي إلى منكرٍ أعظم: .٩٦

(تَرْكُ الإِنْكَارِ عَلَى الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ تَشَبُّهٌ بِاليَهُودِ) ٩٨

(عُقُوبَةُ الله عَلَى مَنْ لَمْ يُنْكِرِ أَخْطَاءَ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مَعَ الاسْتِطَاعَةِ) ١٠٢

(تبْيِينُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مَا أُنْكِرَ عَلَيْهِمْ وَالحَذَرُ مِنْ كِتْمَانِ الحَقِّ)..................١٠٦

-ذكر بعض أسباب عدم إظهار بعض الأكابر ما أُنْكِرَ عليهم وبيانهم للحقّ:

....١٠٨

(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِنَ المُجَادَلَةِ وَالخُصُومَةِ بِعْدَ تَبَيُّنِ الحَقِّ) ١١٦

(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِنَ التَّرَاجُعِ عَنِ الخَطإِ بِصُورَةٍ غَيْرِ وَاضِحَةٍ)...........١١٨

(عُقُوبَةُ الأَكَابِرِ إِذَا لَمْ يَنْقَادُوا إِلَى الصَّوَابِ وَلَمْ يُظْهِرُوا الحَقَّ كَمَا يَنْبَغِي) ١٢٢

(الإِنْكَارُ عَلَى مَنْ قَلَّدَ الأَكَابِرَ وَالأَجِلَّةَ فِي الخَطأِ وَتعَصَّبَ لهُمْ)................١٢٧
-بدعيَّةُ التَّقليد:..١٣٢
-مِن أنواع التَّقليد المحرَّم:....................................١٣٤
-ذمُّ المتعصِّبين:..١٣٥
(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِن تَعْصِيبِ الأَتْبَاعِ وَتَحْزِيبِهِمْ)......................١٣٧
(تَحْذِيرُ الأَكَابِرِ وَالأَجِلَّةِ مِنَ احْتِقَارِ النَّاصِحِينَ المُنْكِرِينَ)......................١٤٢
مُلْحَق:..١٤٧
السُّكُوتُ عَنِ الأَخْطَاء مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ تَسَلُّطِ الأَعْدَاء............١٤٧
-المعاصي والتمادي في الأخطاء والسكوت عن الإنكار سبب المصائب: ...١٤٩
-المعاصي والأخطاء والتمادي فيها والسكوت عن إنكارها تفشِّل الأخوَّة وتسلِّط الأعداء:..١٥٠
-عود اللُّوم في تفرُّق المسلمين على المتمادي في الخطأ والساكت عن الإنكار، لا على النَّاصِح والمُنْكِر:..١٥٢
-الأخطاء والسكوت عنها هو الذي يشقّ الصَّف ويحدث الفرقة:.........١٥٤
-الذي يُنكر الأخطاء على ثغرةٍ يحمي دينَ الله مِن أيِّ عدوان: ١٥٧
-إنكار الخطأ مِن أوَّله قبل توسُّعه فيصير ديناً، فيسلّط الأعداء علينا: ١٥٨
-السكوت عن الأخطاء ما تُنصر به الدَّعوة:..........................١٦١
(الفِهْرَسُ)..١٦٤